

الجزء الثاني - التحرك بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية



AMNESTY
INTERNATIONAL



الجزء الثاني - التحرك بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

دليل منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان

AMNESTY
INTERNATIONAL



الجزء الثاني: التحرك بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
© 2023 منظمة العفو الدولية

الرقم المعياري الدولي: 9789064634819
المؤلفة: ميرفت رشماوي، مستشارة حقوق الإنسان
محرر النسخ: كلير ماهون

الرسوم التوضيحية: مرهف يوسف
التصميم والتخطيط: داليا العزب
الترجمة إلى العربية: سامية البيطار

أشرف على إنتاج وتحرير النسخة النهائية من هذا الدليل فريق برنامج بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان (HURICAP) في منظمة العفو الدولية بهولندا. كما ساهم في مراجعته طواقم متخصصة في مقر الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية.

يجب قراءة هذا الدليل جنباً إلى جنب مع الجزء الأول من الدليل العملي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دليل لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، الجزء الأول - فهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

نشر وتوزيع:
منظمة العفو الدولية في هولندا
برنامج بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان (هوريكاب HURICAP)
ص.ب 1968
BZ 1000 أمستردام
هولندا
البريد الإلكتروني: huricap@amnesty.nl

ملف بي.دي.أف PDF متاح على العنوان التالي: [amnesty.nl/media/huricap/publications-overview-human-rights-capacity-building-programme](https://www.amnesty.nl/media/huricap/publications-overview-human-rights-capacity-building-programme)

حقوق الطبع محفوظة للناس. ولكن يجوز إعادة إنتاج هذه المطبوعة بأية طريقة بدون مقابل إذا كان ذلك لأغراض المناصرة أو الحملات أو التعليم، ولكن ليس لإعادة البيع. وفي حالة إعادة إنتاجها يرجى ذكر المصدر، وهو فرع منظمة العفو الدولية في هولندا. ولاستنساخها في أية ظروف أخرى، أو لإعادة استخدامها في مطبوعات أخرى، أو لترجمتها أو تكييفها، ينبغي الحصول على إذن مسبق من الناشر. لطلب الإذن، أو لأية استفسارات أخرى، يرجى التواصل على البريد الإلكتروني: huricap@amnesty.nl

فهرس المحتويات

7	قائمة الاختصارات والرموز
9	مقدمة للجزء الثاني
10	الفصل 1: مقدمة للمناصرة من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
11	1.1 ما المقصود بالمناصرة؟
12	2.1 المطالبة بحقوق الانسان والمدافعة عنها وتعزيزها: العمل على نطاق محلي والتفكير على نطاق عالمي
13	3.1 دورة المناصرة: ملاحظات تمهيدية
15	1.3.1 مكونات المناصرة
15	2.3.1 إدماج مبادئ PANTHER
18	الفصل 2: الرصد وتقصي الحقائق
19	1.2 لماذا يعدّ الرصد وتقصي الحقائق مهمين؟
20	2.2 الرصد، تقصي الحقائق والتوثيق
21	3.2 جمع المعلومات
22	1.3.2 المعلومات الثانوية
25	2.3.2 المعلومات الأولية
31	3.3.2 النهج الخاصة بجمع المعلومات
37	4.2 المؤشرات والأسس المرجعية (خطوط الأساس)
39	5.2 التحقق من الوقائع
40	6.2 توحيد المعلومات وتحليلها
40	1.6.2 توحيد المعلومات
41	2.6.2 تحليل المعلومات
45	7.2 حفظ السجلات والإبلاغ عن النتائج
52	الفصل 3: التخطيط من أجل المناصرة
53	1.3 مراحل التخطيط
57	2.3 تحديد ورسم ملامح المسألة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
63	3.3 وضع غاية وأهداف
65	4.3 تحليل البيئة الخارجية
68	5.3 رسم خريطة قدراتك الداخلية الخاصة
74	6.3 تحليل أصحاب المصلحة ورسم خريطة النفوذ
82	7.3 تحديد الجمهور المستهدف وسبل التواصل معه
87	8.3 إعداد رسالة أساسية وخطة تواصل

- 9.3 اختيار تكتيكات المناصرة وقنوات التسليم 89
- 10.3 التخطيط للعمل 90

الفصل 4: المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدافعة عنها 94

- 1.4 بعض الملاحظات العامة حول المطالبة بالحقوق 95
- 2.4 كسب المسؤولين الرسميين على المستوى المحلي ومستوى المقاطعة والمستوى الوطني 96
- 1.2.4 سبل التفاعل مع المسؤولين 99
- 3.4 التفاعل مع آليات حقوق الانسان الإقليمية والدولية 101
- 1.3.4 التفاعل مع هيئات الإشراف على المعاهدات 101
- 2.3.4 التفاعل مع الإجراءات الخاصة 103
- 3.3.4 التفاعل مع الاستعراض الدوري الشامل 104
- 4.3.4 المساهمة في خطة العام 2030 105
- 4.4 التفاعل مع الجهات غير التابعة للدولة 108
- 1.4.4 الشركات 109
- 2.4.4 المجموعات المسلحة 112
- 5.4 الشكاوى والمنازعات القضائية 113
- 1.5.4 الشكاوى 114
- 2.5.4 المنازعات القضائية الوطنية 116
- 6.4 إطلاق الحملات والتعبئة 118
- 1.6.4 ما المقصود بالحملة؟ 118
- 2.6.4 كيف تخطط للحملة؟ 121
- 3.6.4 المسائل الواجب مراعاتها عند إطلاق الحملات 122

الفصل 5: ضمان النجاح وقياسه 128

- 1.5 احترام أخلاقيات المناصرة 130
- 2.5 تقييم المخاطر 130
- 3.5 التواصل الفعال 133
- 4.5 الرصد والتقييم 136
- 1.5.5 الفرق بين الرصد والتقييم 136
- 2.5.5 لماذا يعدّ الرصد والتقييم مهمين؟ 137
- 5.5 استراتيجية الخروج وخطة الاستدامة 138

المربعات والأشكال والجداول والأمثلة

المربعات

- المربع 30: أوجه الاختلاف بين الرصد، تقصّي الحقائق والتوثيق..... 20
- المربع 31 «أو كوالى» (Ukweli): التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان..... 21
- المربع 32: مثال عن مكان إيجاد المعلومات الثانوية حول التعليم..... 25
- المربع 33: إطار الرصد وتقصّي الحقائق فيما يتعلّق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..... 32
- المربع 34: أشكال الإبلاغ عن المعلومات..... 47
- المربع 35: 10 خطوات للتخطيط من أجل المناصرة..... 56
- المربع 36: وسائل تحديد أصحاب المصلحة..... 76
- المربع 37: أداة تحليل أصحاب المصلحة..... 77
- المربع 38: أمثلة عن المسائل الواجب النظر فيها لدى التفاعل مع موظفي الدولة..... 98
- المربع 39: توجيهات اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن رفع التقارير الموازية من قبل منظمات المجتمع المدني..... 102
- المربع 40: بياشارا نا هاكي - Biashara na Haki: مجموعة أدلة حول آثار الأنشطة التجارية على حقوق الانسان..... 111
- المربع 41: المنصة الخاصة بجرائم الشركات (Corporate Crimes Hub)..... 112
- المربع 42: المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الانسان..... 133
- المربع 43: الفوارق بين الرصد والتقييم..... 137

الأشكال

- الرسم البياني 8: المراحل الخمس للعمل المرتبط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..... 9
- الرسم البياني 9: دورة المناصرة من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..... 14
- الرسم 10: فئات المؤشرات المستخدمة في حقوق الإنسان..... 38
- الرسم 11: خطوات تحليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..... 42
- الرسم البياني 12: العملية التكرارية للتخطيط من أجل المناصرة..... 54
- الرسم 13: رسم شجرة المشكلة..... 59
- الرسم 14: رسم شجرة الحل..... 60
- الرسم البياني 15: تحليل SWOT..... 70
- الرسم 16: مصفوفة النفوذ/المصالح..... 79
- الرسم 17: تحليل القوى المؤثرة..... 83
- الرسم 18: أمثلة عن رسم خريطة المسار من قبل منظمة العفو الدولية..... 85
- الرسم التوضيحي 19: مثال عن الرسوم التوضيحية التفاعلية (infographic) المعدة للتوعية العامة..... 135

الجداول

الجدول 6: أمثلة تطبيقية.....	16
الجدول 7: المعايير التي تسمح باتخاذ القرار حول ما إذا كان يجدر بك العمل على مشكلة ما.....	61
الجدول 8: أمثلة عن الأسئلة التي ينبغي النظر فيها في إطار تحليل PESTEL.....	66
الجدول 9: مثال عن تحليل SWOT (حالة خيالية/ وهمية).....	70
الجدول 10: الانتقال من تحليل SWOT إلى تحليل BEEM.....	72
الجدول 11: بعض الأسئلة التي يمكن طرحها لرسم خريطة المسار.....	86
الجدول 12: التخطيط من أجل المناصرة.....	92
الجدول 13: مصفوفة مخاطر بسيطة.....	131

الأمثلة

المثال 10: مؤشرات التعليم.....	38
المثال 11: مصر: تحليل النظام الضريبي من منظور النوع الاجتماعي.....	41
المثال 12: التحليل الأولي لتلوث مياه البحيرة الزرقاء في البلد x بسبب إغراق النفايات من معمل فارما (حالة وأسماء افتراضية).....	43
المثال 13: منظمة العفو الدولية تدعو موظفي شركة «تريب أدفايزور TripAdvisor» إلى الوقوف بوجه دور الشركة في انتهاكات حقوق الإنسان.....	110
المثال 14: كتيبات منظمة «نداء جنيف» حول مسؤوليات المجموعات المسلحة.....	112
المثال 15: التفاوض على الوصول إلى المياه أثناء النزاع في اليمن.....	113
المثال 16: منازعة قضائية مرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر.....	117
مثال 17: حملة الوصول إلى المياه والصرف الصحي في القيروان – المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.....	119
المثال 18: حملة أبعاد بعنوان «حجر مشحون».....	125
المثال 19: إبراهيم عز الدين، الباحث في مجال حقوق الإنسان، مصر.....	132

قائمة الاختصارات والرموز

التوافر، إمكانية الوصول، المقبولية، والملاءمة	4As
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	African Commission
جامعة الدول العربية	Arab League
الاتحاد الأفريقي	AU
البناء، والإلغاء، والاستفادة، والتقليص	BEEM
المنظمات المجتمعية المحلية	CBOs
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	CEDAW
اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	CESCR
الحقوق المدنية والسياسية	CP rights
اتفاقية حقوق الطفل	CRC
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	CRPD
منظمات المجتمع المدني	CSOs
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	ECOSOC
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	ESC rights
الجمعية العامة	GA
المنتدى السياسي الرفيع المستوى	HLPF
مجلس حقوق الإنسان	HRC
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	ICCPR
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	ICERD
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	ICESCR
اللجنة الدولية للصليب الأحمر	ICRC
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	ICRMW
النازحون داخليًا	IDPs
المؤسسات المالية الدولية	IFIs
منظمة العمل الدولية	ILO
صندوق النقد الدولي	IMF
المنظمات غير الحكومية الدولية	INGOs
المثليون ومزدوجو التوجه الجنسي والمتحولون جنسيًا ومتعدّدو الجنس	LGBTI
أهداف الألفية للتنمية	MDGs
المنظمات غير الحكومية	NGOs
المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	NHRIs
المعونة الإنمائية الرسمية	ODA
مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان	OHCHR
البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	OP-ICESCR
الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية	PESTEL
أهداف التنمية المستدامة	SDGs
نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات	SWOT
الشركات متعددة الجنسيات	TNCs
عالمية، طبيعية، غير القابلة للتصرف، وغير القابلة للتجزئة	U3Is
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	UDHR
الاستعراض الدوري الشامل	UPR
منظمة الصحة العالمية	WHO

الجزء الثاني

التحرك بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مقدّمة للجزء الثاني

شرح الجزء الأول من هذا الدليل ماهيّة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى الأطر القانونية التي ترتبط بها. يعرض الجزء الثاني أدوات وتقنيات عملية للمراقبة والتحليل والمناصرة من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

من أجل اتخاذ الإجراءات بشأن المسائل المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من المفيد انتهاج المنطق التالي:

الرسم البياني 8: المراحل الخمس للعمل المرتبط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية



يقدم الجزء الثاني من هذا الدليل الأدوات والتكتيكات والتقنيات الخاصة بجميع هذه المراحل. يُغطّي الفصل الثاني المرحلتان الثانية والثالثة (البحث والتحليل) (وتتطلب هذه استيعاب الجزء الأول بشكل جيّد). ولكن، يجري التركيز بشكل أساسي على المرحلة الرابعة حول التخطيط للمناصرة في الفصل الثالث ومن ثم يتم التوسّع بالمرحلة الخامسة (بما في ذلك المناصرة بحدّ ذاتها) في الفصل الرابع. في الختام، يغطّي الفصل الخامس بعض العناصر التي تعدّ محوريّة لضمان النجاح في تنفيذ خطة العمل التي يتم وضعها.

تفسّر الأمثلة الواردة على امتداد الجزء الثاني كيفية استعمال إطار حقوق الانسان. تستند هذه الأمثلة بدرجة كبيرة إلى الوقائع، ولكن بعضها أيضاً خيالية ولكن مرتكزة على ظروف واقعية. كما تُستعمل بعض الأمثلة الحقيقية.

الفصل 1

مقدّمة للمناصرة من أجل الحقوق
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يستكشف هذا الفصل معنى المناصرة من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ بما في ذلك مكوّنات المناصرة؛ بالإضافة إلى الاعتبارات العامّة في سبيل التخطيط للمناصرة، بما في ذلك تطبيق مبادئ PANTHER في سياق التخطيط للمناصرة.

1.1 ما المقصود بالمناصرة؟

إنّ كلمة «*Advocacy*» أو «مناصرة باللغة العربية مشتقّة من كلمة «*advocare*» اللاتينية التي تعني «الاستجابة لطلب المساعدة» أو التحدّث باسم شخص آخر بصفة مستشار قانوني. وهي مكوّنة من الأصل «*voc*» (صوت) ومن البادئة «*ad*» (العمل) واللاحقة «*cy*» (العملية أو النظام أو الآلية).

بالتالي، يُقصد بالمناصرة أو *Advocacy* استخدام اصواتنا من أجل الحث على العمل أو التحرك من أجل تغيير في نظام أو آلية.

يُراد من المناصرة في مجال حقوق الانسان التأثير على المواقف والإجراءات الصادرة عن كل من له سلطة و/أو مصلحة في إحدى حالات حقوق الانسان.

تكتسب المناصرة أحياناً معنىً أضيق متى تمّت موازاتها بـ«التأثير على أصحاب السلطة». في سياق هذا الدليل، تشير المناصرة إلى جميع الأنشطة الرامية إلى إدخال تغيير هيكلي على أوضاع حقوق الانسان بحيث تشمل أيضاً إطلاق الحملات العامّة واللجوء إلى المحاكم (أو التليّات غير القضائية) لمعالجة حالة معيّنة. غالباً ما ينطوي اتخاذ الإجراءات بشأن المسائل المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نوع من المناصرة التي تسبقها أو تتخلّلها أنشطة المراقبة والبحث والتوثيق.

إنّ استراتيجية المناصرة كناية عن عملية منهجية لإطلاق أنشطة المناصرة وذلك من خلال العناصر المترابطة التالية:

- تحديد المسألة عبر تقييم سياق المشكلة وأسبابها؛
- تحديد سبب أهميّة المسألة عبر تقييم حجمها ووقعها على الأشخاص؛
- وضع هدف أو أهداف للمناصرة؛
- تحديد غايات أولية وثانوية للمناصرة؛
- اختيار التكتيكات؛
- وبناء الشراكات.

تستدعي المناصرة من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نهجاً منظّماً يعتمد عناصر واضحة ويستخدم عدداً من التكتيكات. تكمل هذه العناصر وتستند إلى منطبق «المراحل الخمس للعمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» الذي تم عرضه في المقدّمة.

تعدّ جهود المناصرة المخطّط لها بشكل جيّد أكثر نجاحاً ووقفاً مقارنةً مع الأنشطة التي ليست مترابطة مع بعضها البعض بشكل مخطّط له بوضوح.

2.1 المطالبة بحقوق الإنسان والمدافعة عنها وتعزيزها: العمل على نطاق محلي والتفكير على نطاق عالمي

إنّ المدافعين عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هم ناشطون في مجال حقوق الإنسان يدافعون عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو يعزّزونها ويمكّنون الآخرين للمطالبة بهذه الحقوق.

ينفّذ الأشخاص أنشطة متنوّعة لإعمال حقوق الإنسان بشكل أفضل. يشمل ذلك طلب الحقوق أو المطالبة بها والمدافعة عنها وتعزيزها.

يساهم التعاون بين أصحاب الحقوق الذين يطالبون بحقوقهم والمدافعين الذين يدافعون عن الحقوق بشكل كبير في إعمال حقوق الإنسان.

- يحاول الأشخاص الذين يتم إنكار حقوقهم أو انتهاكها أو تجاوزها التحرك عبر «طلب» حقوقهم أو السعي إلى «المطالبة» بها؛
- «يدافع» الأشخاص الذين يقومون بالمناصرة من أجل حقوق الآخرين عن حقوق الآخرين؛
- يُقصد بـ«تعزيز» حقوق الإنسان الأنشطة الرامية إلى توعية الأشخاص على حقوقهم.

لا يُستبعد أن يكون نفس الأشخاص مشاركين في جميع هذه الأنشطة لإعمال حقوق الإنسان العائدة لهم وحقوق الآخرين. على سبيل المثال، قد لا يكتفي ضحايا انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمطالبة بحقوقهم أو السعي لنيلها. إذ قد يساهمون بشكل نشط في المدافعة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها كما ستتم مناقشته بمزيد من التفصيل في هذا الدليل.



لإيجاد الطرق الفضلى للمطالبة بحقوق الانسان والمدافعة عنها وتعزيزها، لا بدّ من العمل بطريقة واضحة ومستهدفة ومنهجية ومن إجراء تحليل سليم في حقوق الإنسان للقضايا ذات الاهتمام. ومن المهم أيضاً التعاون مع الآخرين، بما في ذلك ضحايا انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. قد يكون هؤلاء أفراداً أو جماعاتٍ بأسرها أو فئة معيّنة ضمن جماعة. وقد يتواجدون في منطقة واحدة أو بلد واحد، أو قد يعيشون عبر الحدود (على سبيل المثال العديد من القبائل البدوية في فلسطين والأردن، أو الأكراد الذين يتوزعون بين العراق وسوريا وتركيا). تأخذ المناصرة الناجحة هذه التغيرات ووقعها المحتمل على الخطة في عين الاعتبار. كما تعتمد خطط المناصرة الناجعة على وجود أدوار ومسؤوليات وتوقعات واضحة لما يمكن تحقيقه.

المقصود بـ«قول الحقيقة للسلطة» في سياق المناصرة من أجل حقوق الانسان توفير المعلومات عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان لمن هم في السلطة، وطلب التغيير.

الجدير بالذكر أنّ إجراءات الحكومات والشركات الكبرى والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي قد تحدث أثراً عميقاً على الأفراد أو مجموعات الأفراد أو المجتمعات. بالتالي، يتجاوز العمل حول حقوق الانسان في أحيان كثيرة نطاق الفرد ليلبغ مستوى الحيّ أو البلدة، أو قد يتسع إلى مستوى المقاطعة والمستوى الوطني أو المستوى الشامل لعدة بلدان، وصولاً إلى المستوى الإقليمي والدولي.

تنطوي المناصرة على المخاطر. كما تستدعي الحاجة إلى الحماس المستمر. تنقل منظمات المجتمع المدني من خلال عملها أصوات الأشخاص الأكثر تهميشاً إلى الأشخاص الموجودين في السلطة. في سياق قيامها بذلك، من الأهمية بمكان أن تبني منظمات المجتمع المدني جهودها في مجال المناصرة بالتنسيق والتعاون مع الفئات المتأثرة بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3.1 دورة المناصرة: ملاحظات تمهيدية

من أجل القيام بالمناصرة، يمكن اتباع ثلاث مراحل أساسية:

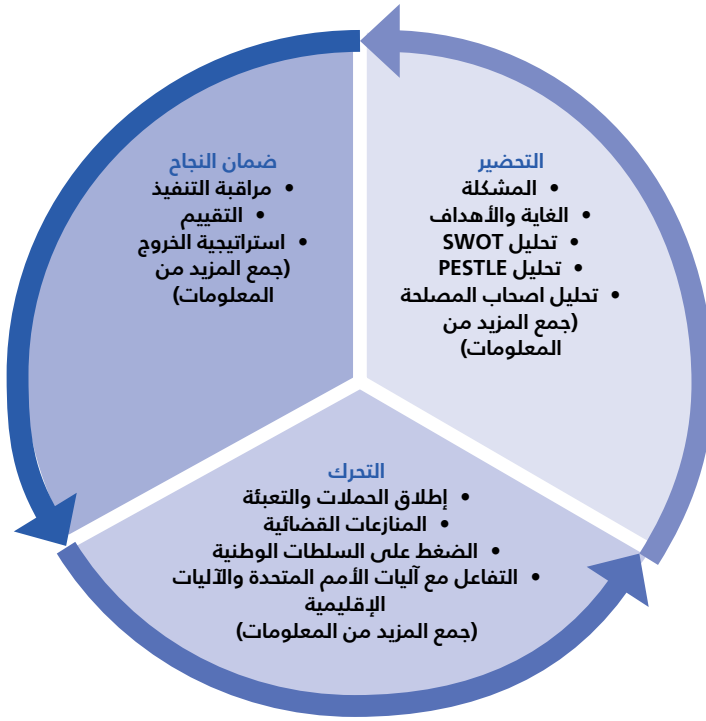
1. التحضير: يشمل ذلك فهم المشكلة وتحليلها من منظور قائم على حقوق الانسان (تحليلات شجرة المشاكل وشجرة الحلول)؛ تحديد الغاية والأهداف؛ تحليل البيئة الخارجية (تحليل PESTLE)؛ تحليل الجهات المعنية المختلفة (تحليل الجهات المعنية)؛ فهم العلاقة بينها (تحليل مجال القوى (forcefield)؛ تحليل قدراتك الداخلية (تحليل مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص والمخاطر (SWOT)؛ وعلى ضوء ذلك، تحديد دورك في إطار استراتيجية وخطط المناصرة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يرد تفسيراً لهذه الأدوات في [الفصل 3](#) بعنوان التخطيط للمناصرة.

2. خيارات العمل: تتخذ خيارات العمل (تكتيكات المناصرة) بالاستناد إلى هذا التحليل. وتشمل هذه إمكانية الضغط على السلطات الوطنية ومحاورتها؛ إطلاق الحملات والتعبئة؛ المنازعات القضائية؛ والمشاركة مع الآليات الدولية والإقليمية. يمكن اللجوء طوال هذه المرحلة إلى المشاركة مع وسائل الإعلام والتوعية وأشكال مختلفة من التواصل. ترد تكتيكات المناصرة المختلفة بالتفصيل في [الفصل 4](#) بعنوان المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدافعة عنها.

3. **ضمان النجاح:** بعد ذلك، يتم تنفيذ الخطة ورصدها عن كثب. يسمح لك الرصد بتحديد الحاجة إلى إدخال التغييرات على الخطة عند أي مرحلة. كما تجري التقييمات للوقوف على مدى تحقيق خطة المناصرة لغاياتها وأهدافها، مع استخلاص الدروس للمستقبل. ويتم إعداد استراتيجية للخروج من استراتيجية المناصرة. تُناقش العناصر الكفيلة بضمان النجاح في [الفصل 5](#).

لا بدّ من جمع المعلومات (الإضافية) خلال جميع هذه المراحل والإجراءات.

الرسم البياني 9: دورة المناصرة من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية



لا بدّ من اعتماد هذه المقاربة المنهجية. في كثير من الأحيان، تقوم المنظمات بمجموعة من الأنشطة المتصلة بالمناصرة، ولكنها لا تقوم بها كجزء من استراتيجية وخطة كاملتين للمناصرة، مما قد يقلل من وقع هذه الأنشطة.

❖ لا تشكّل المناصرة هدفاً بحدّ ذاتها. فهي أداة يتم استعمالها لإحداث تغيير في مجال حقوق الإنسان.

❖ لا بدّ من ربط أنشطة المنظمات دوماً بهدف أوسع، فتوضع هذه الأنشطة وتصمّم بطريقة تسمح ببلوغ هذا الهدف.

1.3.1 مكوّنات المناصرة

تقوم المناصرة على المكوّنات التالية:

- **مسألة:** أي مشكلة حقوق الانسان التي ستقوم بالتركيز عليها؛
 - **هدف وغايات:** وهي تحدّد ما تودّ تحقيقه من خلال المناصرة التي تقوم بها لحلّ القضية (مشكلة حقوق الانسان)؛
 - **الجهة الممثلة:** أي الأشخاص المتأثرون بالمسألة والذين ستمثّلهم في التحركات التي تقوم بها؛
 - **المدافع:** أي أنت/ منظمتك وأقرانك الذين يسعون إلى المدافعة عن حقوق الآخرين؛
 - **الجهات المستهدفة:** أي الفاعلون المستهدفون بالمناصرة التي ستقوم بها؛ وهم من يتلقّى رسائل هذه المناصرة. تؤثر مواقفهم على طريقة صياغتك لخطتك ورسائلك.
 - **أصحاب المصلحة:** أي مجموعات أو أفراد يتأثرون مباشرة بالقرارات والإجراءات. خلافاً للجهات المستهدفة التي تنوي التأثير عليها، يمكن لأصحاب المصلحة المساهمة في خطة مناصرة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال القرارات والإجراءات التي تتخذها.
- بعد تحديد ما سبق، يمكن وضع خطة المناصرة لإشراك الجهات المستهدفة وأصحاب المصلحة، على ضوء مصالحهم ووسائل الاتصال المفضّلة لديهم وصفاتهم الشخصية. لتحقيق النتيجة المتوقّاة من الإجراءات التي تخطّط لها، يجب القيام بما يلي:
- **الاتصال:** بعد تحديد الأشخاص المناسبين الواجب استهدافهم، من الضروري الاتصال بهم من خلال القنوات الأكثر فعالية (مثلاً: عبر البريد الإلكتروني، مواقع التواصل الاجتماعي، الجوّال، البريد المباشر، الهاتف، أو الاتصال الشخصي)؛ وتوجيه الرسائل الأكثر مواءمة (الرجاء مراجعة [القسم 3.5](#) حول التواصل). لا بدّ من اختيار القناة الأكثر ملاءمة والتي تناسب الجهات المستهدفة وأصحاب المصلحة.
 - **التحويل:** بعد إجراء الاتصال، يجب تحديد «الطلب» أو «المطالبة» من الجهات المستهدفة عبر تقديم الحجج الدامغة وإصدار نداء واضح للعمل. من المهم أن يكون سهلاً على الشركاء وأصحاب المصلحة التفاعل مع المسألة.
 - **المحافظة:** المحافظة على التزام الشركاء (أي أصحاب المصلحة التي تنضمّ إليك في إجراءات المناصرة). يمكن تحقيق ذلك من خلال الإجراءات المشتركة، أو من خلال الإجراءات التي يقودها كلّ شريك بشكل منفصل. تشكّل تكتيكات المناصرة المناقشة في [الفصل 4](#) أمثلة عن هذه الإجراءات.

2.3.1 إدماج مبادئ PANTHER

يجب أن تستند المناصرة من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى نهج قائم على الامتثال لحقوق الانسان، وبالتالي، يجب أن تتقيّد بمبادئ PANTHER.

❶ مبادئ PANTHER من أجل نهج قائم على الامتثال لحقوق الإنسان: تسمية PANTHER مأخوذة من الأحرف الأولى للكلمات التالية: Participation (المشاركة)، Accountability (المساءلة)، Non-discrimination (عدم التمييز)، Transparency (الشفافية)، Human dignity (الكرامة الإنسانية)، Empowerment (التمكين)، Rule of law (سيادة القانون).

الجدول 6: أمثلة تطبيقية

المبدأ	الإجراء (بعض الأمثلة)
المشاركة	يجب التأكد من أن الضحايا يشاركون بفعالية في عملك (مثلاً: سواء يقودون العمل وتدعمه أنت، أو تقود أنت العمل وهم يشاركون في الخطوات المناسبة من تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم استراتيجية المناصرة التي وضعتها). يجب أن تبدأ المشاركة في مرحلة مبكرة من العمل.
المساءلة	من الواجب أن تتم مُساءلتك عن القرارات والإجراءات التي تتخذها. بالتالي، لا بدّ من إعداد تدابير وعمليات للمحاسبة الداخلية. يشكّل الرصد والتقييم (الرجاء مراجعة القسم 4.5) عنصرين مهمّين في المحاسبة الداخلية هذه. كما يجب أن تبيّن للجهات التي تعمل معها أنك تقبل الانتقاد والشكاوى، وأن تزوّدها بالمعلومات حول كيفية التقدّم بشكاوى عن عملك وحول كيفية تعاملك مع هذه الشكاوى.
عدم التمييز	يجب التأكد من أن النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسيتين، أو الأشخاص أو المجموعات الأخرى المعرضة للخطر، أو التهميش، أو التي تواجه اللامساواة الهيكلية، كلّهم قادرون على المشاركة من دون التعرّض للتمييز، الأحكام المسبقة، المضايقة أو التخويف.
الشفافية	يجب توفير المعلومات المناسبة عن منظمتك وطريقة عملك وعلاقاتك مع المسؤولين والأشخاص الآخرين. لا تخفي مصادر التمويل التي تحصل عليها، خاصة إذا سُئلت عنها وإذا كانت تشكّل مسألة حساسة.
الكرامة الإنسانية	يجب أن تتأكد من أن خطتك وتحركاتك تحترم كرامة من يتعاون معك، مثلاً عبر التأكد من أن الأشخاص الذين يزودونك بالمعلومات، بما في ذلك حول مستوى معيشتهم يجيزون لك استعمال هذه المعلومات والكشف عن أسمائهم عند الحاجة.

التمكين	يجب أن تتأكّد من أنّ عملك في نهاية المطاف يقوم بتمكين ضحايا انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكي يعرفوا حقوقهم ويطالبوا بها. ويجب التأكّد من إدماج الوسائل الكفيلة بتمكين هؤلاء الضحايا في خططك.
سيادة القانون	يجب أن تتأكّد من أنّ عملك يركّز على احترام القانون الدولي والوطني لحقوق الانسان ويرمي إلى تعزيز المعايير الدولية.

الفصل 2

الرصد وتقصي الحقائق

يتناول هذا الفصل الطبيعة التكرارية للبحث وللتخطيط من أجل المناصرة الذي يتم مناقشته بالتفصيل في الفصل التالي.

1.2 لماذا يعدّ الرصد وتقصّي الحقائق مهمّين؟

في سياق إعداد وتنفيذ استراتيجية المناصرة، يجب أن يركز عملك على معلومات موثّقة. بالتالي، يتعيّن عليك مواصلة توثيق وجمع المعلومات في المراحل المختلفة. في البداية، يجب أن تُسند المناصرة إلى بحث دقيق أو إلى جمع للمعلومات المباشرة (تقصّي الحقائق). بالإضافة إلى ذلك، من المهمّ أن ترصد بشكل متواصل وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة الجغرافية التي تعمل فيها، أو فيما يتعلّق بالمجالات المواضيعية الذي تركزّ عليه بحيث تتمكّن من الاستجابة للظروف الجديدة الناشئة. فينتج عن عملية الرصد وتقصّي الحقائق معلومات دامغة (وقائع وأرقام) لإقناع الجهات المكلّفة بالمسؤولية.

يجدر التذكير بأنّ حقوق الانسان مترابطة (الرجاء مراجعة **الجزء الأول القسم 1.2.1** حول ما يسمّى باللغة الإنكليزية بـ U3Is). وتكتسب الواجبات المتصلة بحقوق الانسان جوانب عديدة (الرجاء مراجعة **الجزء الأول القسم 3** حول طبيعة واجبات الدولة). وعليه، كثيراً ما يكشف النظر في وضع أو مسألة معيّنة تأثير حقوق أخرى أيضاً. كما أنّ دراسة جانب واحد من انتهاك أو تجاوز للحقّ المعني تبيّن في الكثير من الأحيان عدم احترام أو عدم الوفاء بجوانب أخرى من الواجبات أو المسؤوليات.

تساعد المعلومات الوثائقية في تقييم نطاق الانتهاك أو التجاوز وتبيّن ما إذا كان الانتهاك أو التجاوز حاصلين على المستوى المحلي أو مستوى المقاطعة أو المستوى الوطني، أو على جميع هذه المستويات. كما تسمح بتحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتأثّرة. وهذا مهمّ من أجل التوصل إلى هدف وغايات تكون محدّدة وواقعية.

مثال: تتعرّض مياه البحيرة الزرقاء الموجودة في البلد «X» إلى التلوّث بسبب إغراق النفايات التي يخلفها معمل فارما (حالة افتراضية مع أسماء افتراضية). فتنفق الأسماك الموجودة في البحيرة. تستعمل المناطق المجاورة مياه البحيرة للشرب. حصلت على المعلومات حول تلوّث المياه من أحد الأشخاص من القرية «أ». بعد البحث وجمع المعلومات، تبيّن أن القرى «ب»، «ج» و«د» متأثّرة أيضاً بهذا التلوّث. كما أظهر جمع المعلومات أنّ تلوّث المياه يؤدّي إلى نفوق الأسماك وتلوّث الأراضي الزراعية وشرب سكان المنطقة للمياه الملوّثة التي تؤدّي إلى إصابتهم بالأمراض. فيشكّل ذلك موطن قلق بالنسبة إلى الانتهاكات والتجاوزات المتصلة بالحقّ في الطعام والمياه والصحة. أثناء قيامك بجمع المعلومات، تمكّنت من تحديد المنظّمات الناشطة في القرى «أ»، «ب»، «ج» و«د» والتي يمكنك التعاون معها للمناصرة في سبيل هذه المسألة.

على صعيد آخر، يساعد جمع المعلومات في تحديد ما إذا كانت المشكلة تكمن في القانون أو السياسات أو الممارسة. وهذا مهمّ من أجل التوصل إلى حلول موائمة وتحديد الجهات الصحيحة المكلّفة بالمسؤولية، بالإضافة إلى المسؤولين عن الوضع، واختيار التكتيكات الواجب استعمالها (الرجاء مراجعة **الفصل 4** حول المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدافعة عنها).

2.2 الرصد، تقصي الحقائق والتوثيق

تكثر وسائل جمع المعلومات عن انتهاكات أو تجاوزات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يستكشف هذا القسم الرصد وتقصي الحقائق بالإضافة إلى «تدوين الملاحظات والتوثيق» وهي أمور مختلفة وإنّما تحصل عادةً في نفس الوقت. كما أنّها تشكّل خطواتٍ أولى أساسية للحصول على المعلومات عن وضع حقوق الإنسان في مجتمع ما.

يستعمل الرصد وتقصي الحقائق في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأسباب عدّة، بما في ذلك:

- تحديد وفهم الظروف/ المسائل المختلفة، بالإضافة إلى أسبابها وآثارها؛
- تحديد ما إذا كان الطرف المعني يشكّل انتهاكاً أو تجاوزاً لحقوق الإنسان؛
- تقييم طريقة نهوض السلطات بواجباتها، أو كيفية أداء الجهات غير التابعة للدولة لمسؤولياتها (الرجاء مراجعة [القسم 6.3](#) حول خطوات تحليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛
- تحديد الجهات الفاعلة ضمن المجتمع المتأثر وعلاقات القوة فيما بينها (الرجاء مراجعة [القسم 7.3](#) حول تحليل الجهات المعنية/ إعداد خرائط النفوذ)؛
- تحديد الوسائل الكفيلة بإقناع السلطات أو الجهات غير التابعة للدولة بإيقاف الانتهاكات أو التجاوزات ومعالجة الوضع بالنسبة إلى الجهات المتأثرة (الرجاء مراجعة [القسم 8.3](#) حول إعداد خرائط التأثير والرسائل).

المربع 30: أوجه الاختلاف بين الرصد، تقصي الحقائق والتوثيق

- | | |
|---|---|
| <p>الرصد: هو عملية مراقبة وتحليل طويلة الأمد لوضع حقوق الإنسان من أجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • رصد التطوّرات أو التغيّرات في وضع حقوق الإنسان مع مرور الوقت، مثلاً للتحقّق ممّا إذا كانت الحكومة تقوم تدريجياً بإعمال حقّ ما. • قد يركّز الرصد على مجال حقوق واحد، أو يتخذ شكل رصد عامّ لحقوق الإنسان في المجتمع. كما قد يركّز على مجتمع واحد أو مكان واحد أو مجموعة واحدة من الأشخاص، أو يتصف بطابع أكثر عمومية. • تقصّي الحقائق (وغالباً ما يشار إليه بالبحث أو التحقيق): أي جمع وقائع محدّدة. قد تكون هذه المعلومات: • كميّة مثل نسبة الأطفال الذين يكملون التعليم الابتدائي. يمكن تجزئة هذه المعلومات حسب الجنس/النوع الاجتماعي، | <p>الفئات العمرية، المكان الجغرافي، الانتماء الاثنى، الخ؛ أو</p> <ul style="list-style-type: none"> • نوعية أو وصفية، مثلاً أسباب ترك البنات للمدرسة في سنّ مبكرة. • التوثيق: عملية تقضي بتسجيل المعلومات من أجل فهم سياق وأسباب وآثار موطن قلق يتعلّق بحقوق الإنسان. يجري التوثيق عبر ما يلي: • تدوين رؤوس الأقلام عن المقابلات والملاحظات؛ • التقاط الصور وإعداد التسجيلات الصوتية وتسجيلات الفيديو؛ • جمع المعلومات الثانوية (الوثائق والبيانات المعدّة من قبل الغير)؛ • تدوين الإجراءات التي اتخذتها الحكومات أو الشعوب لمعالجة المشكلة. |
|---|---|

المربع 31 «أوكوالي» (Ukweli): التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان

تتألف سلسلة «أوكوالي» من دليل رئيسي يحدّد خطوات البحث في انتهاكات حقوق الإنسان ومن بعض الكتيّبات المرافقة له والتي تتناول رصد أشكال محدّدة من انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها. يناقش الدليل الرئيسي الذي تمّت مراجعته مؤخراً مبادئ البحث ويوفّر خطوطاً توجيهية من أجل التخطيط للتحقيقات، مراعاة اعتبارات الأمن والرفاه، إجراء المقابلات وتوثيق الأدلة الماديّة والمستندية. ويعالج الدليل أيضاً مسائل التحقّق والتحليل وصياغة التقارير. من المزمع نشر أدلة مصاحبة عن

التعذيب، الاختفاء القسري والعنف الجنسي. كما تتوفّر نسخ قديمة عن الانتهاكات الأخرى. صحيح أنّ الأدلة المصاحبة تركز بشكل أساسي على الحقوق المدنية والسياسية، ولكنّ العديد من المبادئ يطبّق بشكل متساوي وهو مفيد في إطار العمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المصدر: سلسلة «أوكوالي»، منظّمة العفو الدولية – هولندا، متوفّرة هنا: amnesty.nl/actueel/ukweli-monitoring-and-documenting-human-rights-violations-in-africa

3.2 جمع المعلومات

يعتمد العمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على تحديد المسائل المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، جمع الوثائق والأدلة التي تجيز القيام بتحليل لحقوق الإنسان ومن ثمّ، مراجعة الوقائع والتحقّق منها. يعوّل بعض المنظّمات على عمّال ميدانيين متخصصين موجودين دائماً في مواقع مختلفة ويعملون مع المجتمع المحلي لرصد الوضع والوقوف على انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان المحتملة. بعد ذلك، يتم تحليل هذه المعلومات الأولى من قبل باحثين متخصصين يقومون أيضاً بجمع المعلومات الثانوية وبالتحقّق منها. تحلّل المعلومات بعدئذ على أساس الواجبات أو المسؤوليات المتصلة بحقوق الإنسان وتُعرض في التقارير والبيانات الصادرة عن وسائل الإعلام والرسائل إلى الحكومات والمداخلات والبلاغات أو أي مواد أخرى (الرجاء مراجعة [المربع 33](#) حول تقديم المعلومات).

يعتمد البحث وجمع المعلومات على نوعين من البيانات:

- **البيانات أو المعلومات الثانوية:** أيّ الأبحاث أو المعلومات المتوفّرة والتي تمّ جمعها من قبل أطراف أخرى. وهذا أمر مفيد بحدّ ذاته ويمكن استعماله لأغراض التحقّق ولتحديد مجالات البحث والبيانات التي تتطلب جمع البيانات الأولية؛
- **البيانات أو المعلومات الأولى:** يُنتج جمع البيانات الأولى معلومات مباشرة وجديدة تكمل أو تحدّث ما هو متوفّر (البيانات الثانوية)، لاسيما في حال وجود ثغرات في المعلومات. يصعب جمع البيانات الأولى، ولكنّها توفّر أدلة مباشرة.

☞ يعتمد نوع البيانات الضرورية والطريقة الفضلى لجمعها على أهدافك وخطة المناصرة.

☞ تعدّ البيانات الثانوية مهمّة جداً بالنسبة إلى العمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، ولكن يتم تجاهلها في الكثير من الأحيان. غالباً ما يؤول الأمر بالمنظمات بجمع غير ضروري للمعلومات الأولية المتوفرة أساساً من مصادر ثانوية.

1.3.2 المعلومات الثانوية

ما هي المعلومات الثانوية؟

من المهم البدء بجمع المعلومات الثانوية. يسمح هذا الأمر بالتعرّف على الثغرات في المعلومات التي عليك جمعها من خلال المصادر الأولية.

تكتسب المعلومات الثانوية المستقاة من المصادر الرسمية أهمية خاصة كونها تعكس المعلومات الرسمية التي يمكن استعمالها لقياس مدى وفاء الدولة بواجباتها وفقاً للقانون الدولي. يمكن لك أيضاً جمع المعلومات من الجهات غير التابعة للدولة، مثل المعلومات من المنظمات غير الحكومية أو مراكز البحث أو المراكز الأكاديمية.

حسنة المعلومات الثانوية: هي سهلة الجمع وعادةً ما تتوفر مصادر متنوعة لها وينفق وقت أقلّ في جمعها. ومتى تعلّق الأمر بوثائق رسمية، فلن تقوم السلطات بالطعن فيها. لا ينطوي جمع هذه المعلومات على المخاطر لأنّها لا تستدعي الانتقال إلى أماكن تُرتكب فيها انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان، أو الالتقاء بأشخاص معرضين للتهديد.

سيئات البيانات الثانوية: قد تكون قديمة، ومنحازة أحياناً، وغير دقيقة وغير مناسبة لأغراض المناصرة. في بعض الأحيان، عندما تكون المسألة التي تحقّق فيها موضوعاً جديداً أو مجالاً قيد التطوّر، قد تكون المعلومات المستمدّة من المصادر الثانوية محدودة.

مصادر المعلومات الثانوية

يمكن جمع أنواع مختلفة من البيانات أو المعلومات الثانوية. فيما يلي بعض الأمثلة:

- **البيانات الإحصائية والمالية:** تتوفر هذه المعلومات لدى مكاتب الإحصاءات الرسمية، الوزارات، المكاتب الحكومية الأخرى، المؤسسات الدولية، الجامعات أو مراكز البحث. ويمكن لهذه البيانات أن تسمح بإجراء تحليل لإعمال الحقوق في صفوف المجموعات المعرضة للخطر أو المجموعات المهمّشة أو تلك التي تعاني من انعدام المساواة الهيكلي، بما في ذلك الأشخاص من الأسر المتدنية الدخل، الأقليات والاثنية، النساء والفتيات، اللاجئين، النازحين داخلياً، الأشخاص ذوي الإعاقة، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (LGBTQ)، أو غيرهم. (الرجاء مراجعة ما يلي حول البيانات المصنّفة).
- **المعلومات المستخرجة من آليات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان:** وهي تشمل تقارير الدول بالإضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان. تكمن أهميتها في كونها توفر معلومات لا جدل فيها من الدولة أو الخبراء، فتشكّل سنداً متيناً لتحليلاتك واستنتاجاتك. يحدّد الجزء الأول كيفية الوصول إلى هذه المعلومات على الإنترنت.

- **السياسات والخطط الرسمية:** تتضمن السياسات والخطط الحكومية عادةً الأهداف، خطوط المسؤولية، الموازنات التي يتم تخصيصها، المؤشرات والمهل الزمنية. تسمح لك هذه المعلومات بتعقب حالة التنفيذ من قبل الحكومة. كما تساهم في تحديد الجهات المعنية. الرجاء مراجعة أدناه للمزيد من المعلومات حول السياسات والاستراتيجيات والخطط.
- **التشريعات:** التشريعات واضحة وتسمح بتحليل كيفية انسجام القانون الوطني أو عدم انسجامه مع القانون الدولي وتساهم في تحديد الثغرات في القوانين والتعديلات الضرورية.
- **أمثلة أخرى** لمصادر المعلومات أو البيانات الثانوية بما في ذلك وثائق السياسة المحلية، التقارير والدراسات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية والجهات الأكاديمية الوطنية، التقارير والدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية، التقارير الصحفية، بالإضافة إلى المعاهدات الإقليمية والدولية التي صادقت عليها الدولة.

البيانات المصنّفة

البيانات الغير مصنفة هي تلك التي لا تفرق بين الفئات في المجتمع. أما البيانات المصنّفة فهي تلك المعروضة ضمن فئات بالاستناد إلى معايير محدّدة بشكل مسبق. تشمل المعايير على سبيل المثال الجنس (ذكور/إناث)، النوع الاجتماعي، الشرائح العمرية أو مستوى التحصيل العلمي (التعليم قبل الابتدائي، الابتدائي، الثانوي، الكلية/الجامعي)، منطقة السكن (حضرية/ريفية، مدينة/مخيم للاجئين)، الوضع من حيث الجنسية (مواطن/ لاجئ/ مهاجر). تبيّن البيانات المصنّفة مكان تركّز الاحتياجات الكبرى.

مثال: قد يبيّن البحث المجتمعي أنّ نصف عدد الأولاد لا يذهبون إلى المدرسة، ولكن متى كانت البيانات مصنّفة حسب النوع الاجتماعي، فهي قد تظهر أنّ 70% من الأطفال غير المنخرطين في المدرسة هم من البنات؛ أو متى كانت مصنّفة حسب الجنسية، قد تبيّن أنّ 60% من اللاجئين غير ملتحقين بالمدرسة؛ أو متى كانت مصنّفة حسب المنطقة الجغرافية، قد تبيّن أنّ 50% من الأطفال غير الملحقين بالمدارس هم في شمال غرب البلاد. من شأن هذا الأمر أن يؤدّي إلى طرح المزيد من الأسئلة مثل: لماذا هنالك عدد أكبر من البنات خارج المدرسة؟ لماذا معظم الأطفال اللاجئين غير ملتحقين بالمدرسة؟ أو ما هو سبب تسرب الأطفال في شمال غرب البلاد؟ هل يعود ذلك إلى أسباب اقتصادية أو سياسية/ أمنية؟ يسمح التعمق في الأسباب بتحديد غاية وأسباب مركّزة وبياداد استراتيجية مناصرة فعّالة.

السياسات، الاستراتيجيات أو الخطط

السياسات، الاستراتيجيات أو الخطط هي مستندات تصف ما تنوي الحكومة فعله بشأن مسألة معيّنة. كما تحدّد طريقة تنفيذ هذه المسألة ورصدها. وعادةً ما تنصّ على أهداف وغايات محدّدة. وتصف السياسات موقف الحكومة حيال مسألة معيّنة، في حين تصف الاستراتيجيات الصورة الكبرى لطريقة تحقيق الحكومة لذلك. أما الخطط فتصف بشكل محدّد كيفية تحقيق الحكومة لأهدافها وتذكر خطوات ومسؤوليات ونتائج واضحة. يتعيّن على الحكومات رصد وتقييم الوسائل التي يتم من خلالها تطبيق السياسات والاستراتيجيات والخطط. بالتالي، تتضمن السياسات والاستراتيجيات والخطط عادةً مؤسّسات وأسس مرجعية (الرجاء مراجعة

القسم 4.2 حول المؤشرات والأسس المرجعية). توقّر السياسات والاستراتيجيات والخطط معلومات أساسية جيدة جداً عن مدى تطبيق الحكومة للنهج القائم على الامتثال لحقوق الانسان؛ وعمّا إذا كانت تحدّد غايات تدريجية، وعن الطريقة التي تنوي فيها تحقيق هذه الغايات (الإعمال التدريجي)؛ وعمّا إذا كانت تستخدم جميع الموارد المتاحة لها لهذه الغاية.

مثال: وضعت إحدى الحكومات استراتيجية للحدّ من الفقر. إنّ سياسة الحكومة منسجمة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنصّ على أنّه بحلول العام 2030، سيتم تخفيض معدّل الفقر إلى نسبة 50٪ من معدّله الحالي. لتحقيق ذلك، وضعت الحكومة غايات واضحة مع مؤشرات وأسس مرجعية منسجمة مع معايير حقوق الانسان. اعتمدت الحكومة خطة محدّدة حول طريقة بلوغ هذه الغايات تشمل زيادة فرص العمل بوجه عام؛ وتعزيز الوصول إلى فرص العمل بالنسبة إلى النساء والشباب على وجه التحديد؛ ورفع مستوى التحصيل العلمي؛ وزيادة الدعم المالي لقطاع الزراعة ومصادر الأسماك.

تذكّر: يمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في إعداد الاستراتيجيات والسياسات والخطط المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة. يتطلّب ذلك إقامة اتصالات منتظمة مع الجهات الرسمية المختلفة المسؤولة عن هذه الحقوق على المستوى الوطني ومستوى المقاطعة والمستوى المحلي. يتعيّن على منظمات المجتمع المدني أن ترصد بانتظام جهود الحكومة من أجل تطوير أيّ من هذه الاستراتيجيات والسياسات والخطط، وإظهار للجهات الرسمية بوضوح أنّها تتمتع بالخبرات والمعلومات حول المسألة وتتوقّع أن يتم إدماجها في العملية.

الموازنات

تحدّد الموازنة المبلغ الذي تتوقّع الحكومة كسبه من الضرائب أو العائدات الأخرى وطريقة إنفاقها لهذا المبلغ من أجل تنفيذ السياسات. كما تبيّن الموازنة المبالغ التي ستنفقها كلّ وزارة أو كلّ دائرة وتلك التي ستعطى للسلطات المحليّة. يتعيّن على الدول مراقبة موازنتها الخاصّة على مستويات مختلفة لضمان إنفاقها كما هو مخطّط له وبالشكل المناسب ومن دون هدر. غالباً ما تضطلع البرلمانات بدور رقابي في هذا المجال. لا بدّ لمنظمات المجتمع المدني من مراقبة الموازنات للتحقّق مما إذا كانت الحكومة تخصّص الحدّ الأقصى من مواردها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ومما إذا سجّل تراجع غير مبرّر على مرّ السنين في تخصيص الموارد. وتجدر الإشارة إلى أنّ الموازنة تتضمّن عادةً مستويات مختلفة من التفاصيل.

مثال: تبيّن موازنة الدولة العامّة المبالغ المخصّصة للتعليم. وتتضمّن موازنة التعليم بدورها عدّة بنود، بما في ذلك الرواتب؛ المباني، الصيانة والبنية التحتية؛ تدريب المعلمين؛ المنح الدراسية للأطفال الذين يحتاجون إلى مساعدة مالية. يساعد تحليل الموازنة في إظهار ما إذا كان أحد الأسباب الرئيسية لعدم وجود مدارس مناسبة في المناطق الريفية يكمن في عدم تخصيص موازنة كافية لها ضمن موازنة التعليم، أو في أنّ موازنة التعليم متدنّية جداً بوجه عام، لاسيما إذا قارناها مع موازنات أخرى مثل الدفاع والأمن.

المربع 32: مثال عن مكان إيجاد المعلومات الثانوية حول التعليم

حقوق الطفل، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولجنة القضاء على التمييز العنصري، بالإضافة إلى تقارير الدول في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

الوثيقة الختامية للاستعراض الدوري الشامل، علاوة على الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن هيئات الاشراف على المعاهدات التقارير الصادرة عن المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم

التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية (مثلاً: منظمة العفو الدولية، تحالفات المجتمع المدني)

التقارير الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة العمل الدولية وغيرها.

المصدر: الرجاء مراجعة المزيد مثل مبادرة الحق في التعليم، المتوفرة هنا: <https://www.right-to-education.org/ar>

من أجل تحليل مشكلة مرتبطة بالتعليم، قد تكون مصادر المعلومات التالية مفيدة:

المستوى الوطني:

- الدستور وأي قانون وطني حول التعليم
- الموازنة الوطنية المخصصة للتعليم
- الاستراتيجية أو الخطة الوطنية في مجال التعليم، والسياسات الأخرى المتصلة بالتعليم، لاسيما تلك الصادرة عن وزارة التعليم
- الأحكام القضائية حول التعليم
- تقارير المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان
- التقارير الأكاديمية حول وضع التعليم
- الإحصائيات الوطنية حول التعليم، بما في ذلك البيانات المصنفة
- التقارير الصادرة عن المنظمات الوطنية غير الحكومية
- التغطية الإعلامية للمسألة

المستوى الإقليمي والدولي

- التقارير التي ترفعها الدول إلى الأمم المتحدة وإلى الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، لاسيما اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لجنة

2.3.2 المعلومات الأولية

ما هي المعلومات الأولية؟

البيانات والمعلومات الأولية: هي البيانات أو المعلومات التي تجمعها بنفسك والتي ترمي غالباً إلى ملء الثغرات في المعلومات الثانوية؛ أو إلى الغوص في أعماق مسألة معينة وسبر أغوارها، أو التحقق من التضارب وانعدام الاتساق في المعلومات الأولية.

منافع المعلومات الأولية: تساعدك المعلومات الأولية في البقاء مطلعاً على الأمور؛ وأكثر تجاوباً مع الحاجات الخاصة في مجال المناصرة؛ وتوفير الأدلة الساطعة. تضعك عملية جمع المعلومات على اتصال بالمجتمع المحلي. وتسمح لك بجمع القصص الإنسانية التي يمكن استعمالها في سياق جهود المناصرة

(قبل استعمال أسماء الأشخاص الذين يعطونك المعلومات والأدلة، يجدر بك الحصول على موافقتهم الصريحة).

القيود الملازمة للمعلومات الأولية: من المكلف جمع هذه المعلومات (الوقت، النواحي اللوجستية، الترتيبات الإدارية، المعالجة والتحليل)، كما قد تتأثر جودة المعلومات أو يشوبها الانحياز إذا افترض الباحث للكفاءة المطلوبة، قد تكون الأجوبة محدودة بسبب إرهاق المستجيب (مثلاً: إذا طلبت منظمات عدّة معلومات من الشهود أنفسهم عن نفس الحادثة، قد يغفل الشاهد بعض التفاصيل ويشعر بالالتباس لجهة ما قاله للمنظمة)، وقد لا تكون الأجوبة موثوقة (مثلاً: إذا تمّ التلاعب بالمعلومات لعكس صورة معيّنة عن الوقائع)؛ وقد يتطلب منك جمع المعلومات الأولية السفر إلى أماكن خطيرة (على سبيل المثال في البلدان التي تشهد نزاعات مسلّحة).

تظهر القيود الملازمة لجمع المعلومات الأولية الحاجة إلى باحثين مدربين بشكل جيّد جداً في مجال البحث والتوثيق ومُطلعين بشكل واسع على حقوق الإنسان.

وسائل جمع المعلومات الأولية

مسوحات المجتمع ومجموعات التركيز

تشكّل الاستقصاءات ومجموعات التركيز وسيلتين فعّالتين لجمع المعلومات. يستدعي تنفيذها بشكل جيّد تخطيطاً مناسباً وممارسة.

المسوحات

يشكّل المسح أداة لجمع معلومات مفصلة حول مسألة معيّنة من أعضاء المجتمع. يتّخذ المسح شكل استبيان خطّي يملأه عدد من الأشخاص، أو مقابلات ثنائية مباشرة مع أشخاص مختلفين من المجتمع عبر استعمال نفس الأسئلة.

مثال:

المشكلة: تلقّيت معلومات تفيد بأنّ العمّال في مصنع كيماويات محدد ليس لديهم تدابير الصّحة والسلامة.

هدف المسح: الحصول على معلومات عن ظروف العمل من أجل إطلاق حملة لحماية الصّحة والسلامة.

إجراءات التوثيق: إعداد مجموعة من الأسئلة الموحّدة التي يمكن استعمالها لإجراء المقابلات مع الموظفين. اسغ إلى مقابلة نصف الموظفين المتأثرين على الأقل. تأكّد من تحقيق توازن قائم على النوع الاجتماعي في صفوف المجيبين. يمكن أن تغطّي الأسئلة المجالات التالية:

- المعلومات الشخصية عن الشخص الذي يتمّ مقابلته، بما في ذلك الاسم، الوظيفة ومدة عملهم لدى المصنع (عليك أن تشرح أنّه من الممكن عدم نشر التفاصيل الشخصية، ولكنك ستكون الشخص الوحيد المخوّل استعمالها من أجل تنظيم المعلومات واستنباط الأنماط أو علاقات الترابط)؛

- إجراءات الصحة والسلامة المعتمدة حالياً لحماية الشخص خلال عملهم؛
- مشاكل الصحة والسلامة التي واجهها الشخص والتي يعزوها إلى ظروف العمل؛
- هل اشتكى حول هذا إلى رؤسائه؟ في حال الإيجاب، متى وكيف حصل ذلك؟ وما هي التدابير التي تم اتخاذها لتصحيح الوضع؟
- ما هي الإجراءات التي اتخذها كبار المسؤولين في المصنع تحسباً لمخاطر أو حوادث الصحة والسلامة؟

يمكن الحصول على معلومات إضافية من سجلات الصحة والسلامة، المقابلات مع الأخصائيين الصحيين، النقابات العمالية، والمقابلات مع كبار المسؤولين في الشركة.

النقاشات ضمن مجموعات التركيز

تستعمل النقاشات ضمن مجموعات التركيز للحصول على معلومات وآراء نوعية من مجموعة مختارة من الأشخاص في إطار نقاش ميسر. لا يقضي الهدف من ذلك بالحصول على بيانات أو معلومات رقمية، بل يستعمل النقاش لتحديد وجمع مواقف وآراء ومشاعر ومعتقدات وتجارب وردود فعل المشاركين. بالتالي، فهي تستعمل متى كانت الوسائل الأخرى مثل المشاهدات والمقابلات وجهاً لوجه أو الاستطلاعات غير ممكنة أو مناسبة. كما يجوز استعمالها لتكملة المعلومات المجمعة من المسوح والمقابلات من أجل التعمق في المسألة واستعمال ذلك في التحليل.

هناك طرق مختلفة يتم من خلالها إجراء النقاشات ضمن مجموعات التركيز، ويعتمد هذا على غاية المشروع والمعلومات التي يتم البحث عنها. يقضي أحد النماذج بإجراء نقاشات مختلفة حول نفس الموضوع ضمن مجموعات التركيز من نفس المنطقة الجغرافية، أو من خلفيات متشابهة. أما النموذج الآخر فيقوم على عقد مجموعات تركيز مع أشخاص من مجموعات مختلفة، مثل أن يتم عقد مجموعات منفصلة للأشخاص بحسب النوع الاجتماعي، أو لأشخاص من خلفيات مختلفة أخرى. بالتالي، يعتمد اختيار النموذج على الهدف من تنظيم مجموعات التركيز. إذا تمثّلت الغاية في مقارنة المواقف والتجارب بين المجموعات المختلفة، تكون نقاشات مجموعات التركيز المنفصلة أكثر مواءمةً في هذه الحالة (النموذج الثاني). وإذا قضت الغاية بمناقشة مسألة في العمق والتوصل إلى رؤى مشتركة، يكون عقد سلسلة من مجموعات التركيز التي تضمّ مشاركين مختلطين الوسيلة الفضلى.

تعدّ نقاشات مجموعات التركيز مناسبةً للردّ على أسئلة «كيف»، «لماذا» و«من». وهي مفيدة بشكل خاصّ متى برزت فوارق في القوّة بين المشاركين وصنّاع القرار، ومتى كان الاستعمال اليومي للغة وثقافة مجموعات معيّنة مهمّاً، ومتى رغبت في استكشاف درجة التوافق حول موضوع محدّد.

تتطلّب نقاشات مجموعات التركيز وجود شخص يقود النقاش ويتأكّد من أنّه يبقى ضمن المسار المحدّد له ومركّز على المسألة المحورية الأساسية. يجب أن يتمتّع الشخص الذي يقود النقاش بالخبرة المناسبة لتيسير هكذا نقاشات وأن يكون محضراً بشكل جيّد وعلى بيّنة بالمسألة التي تناقشها مجموعة التركيز.

تذكّر: لا يقضي الهدف الأساسي من النقاش ضمن مجموعة التركيز بتزويد المشاركين بالمعلومات؛ ولكنه يرمي إلى الحصول على المعلومات منهم، لاسيما عن مواقفهم وتجاربهم وتصوّراتهم. وعليه، يجب أن يتمتّع الشخص الذي يقود نقاش مجموعة التركيز بقدرات جيّدة على الاستماع وأن يتمكّن من حبّ الحضور على المشاركة النشطة وعلى مشاطرة آرائهم.

تتجسّد إحدى منافع النقاشات ضمن مجموعات التركيز بالتفاعل بين المشاركين وبتبادل الأفكار والخبرات. تشكّل النقاشات ضمن مجموعات التركيز مصدر ثراء للمشاركين. كما تسمح هذه النقاشات للمنظم باكتشاف آراء وجوانب جديدة للموضوع.

المنافع: تسمح مجموعات التركيز بكسب الوقت أكثر مقارنةً مع المقابلات الفردية. تتسم المنهجية بالمرونة وإن كانت تحتاج إلى تحضير وتنظيم جيّدين، وتوفّر الوضوح بالنسبة إلى المسائل التي سيتم مناقشتها. كما تشكّل فرصة لاكتشاف نتائج غير متوقّعة ومعلومات جديدة لم يستبقها الميسّر.

القيود: يتمثّل الخطر الأبرز ضمن مجموعات التركيز في أن يؤثّر الأشخاص على بعضهم البعض أثناء النقاش، ما يتمخّض عن معلومات متحيّزة عوضاً عن وقائع. بالتالي، لا تعدّ المناقشات ضمن مجموعات التركيز مفيدة جداً في سياق تقصّي الحقائق، ولكنها أكثر فائدة لتحليل السياقات وأسباب بعض الظروف. علاوةً على ذلك، وما لم يكن هنالك ميسّر متمرس، قد يتحوّل النقاش إلى جلسة أسئلة وأجوبة أو قد يكون من العمومية بحيث تنتفي الحاجة إليه. كما قد تظهر الخلافات ضمن المجموعة أو قد يهيمن مشارك أو مشاركان على الآخرين في المجموعة.

مثال:

المشكلة: بينما يسمح القانون للمرأة بالإرث، إلا أنّ العادات والتقاليد غالباً ما تميّز ضدها في الممارسة.

الهدف: جمع المعلومات عن المشكلة ومواقف الأشخاص.

النقاش ضمن مجموعات التركيز: أوّلاً، لا بدّ من تحديد المجموعات المقبولة ثقافياً (مختلطة أو من جنس واحد). من المفيد استشارة آخرين حول الموضوع، كشركائك في المجتمع مثلاً. في هذا المثل تحديدًا، يبدو أنه من المفضل تشكيل مجموعتين، واحدة للنساء وأخرى للرجال، على أن تضمّ كلّ مجموعة مروحةً من الأعمار. تبدأ كلّ مجموعة بمناقشة ما يجري من الناحية العملية بدلاً من بدء النقاش بطرح السؤال «لماذا هنالك تمييز؟». يسمح ذلك بتفادي النقاشات المحتدمة والمستقطبة. تسهّل النقاشات المفتوحة تبادل الآراء. وعليه، يتمثّل الهدف النهائي بالنسبة لك في قيام كلّ مجموعة بمناقشة العادات والأسباب التي تبرّر هذه العادات؛ وما إذا تبدّلت مع الوقت؛ والآثار المختلفة التي تخلفها على المجموعات المختلفة – الرجال، النساء، الصبيان، البنات، المسنين – وما يجب فعله في هذا المجال. من ثم، يمكنك سؤال المشاركين عن رأيهم بهذه العادات. يمكن طرح السؤال المتعلّق بالجانب التمييزي للعادات بحلول نهاية النقاش. إذا تم تنظيم أكثر من نقاش واحد ضمن مجموعات التركيز، قد يكون من المفيد في النهاية عقد مجموعة تركيز مختلطة واحدة يحضرها ممثلون عن مجموعات التركيز المختلفة لعرض خلاصة نقاشهم ومناقشتها معاً.

المقابلات المعمّقة

توفّر المقابلات المعمّقة فهماً دقيقاً لتجربة شخص معيّن. تشكّل مقارنة نتائج المقابلات المختلفة عن الموضوع نفسه وسيلة جيّدة جداً للتأكد من دقّة المعلومات المتعلّقة بحادثة أو بحدث ما. كما قد تبين المقارنة أنماطاً لانتهاكات أو تجاوزات حقوق الانسان وطريقة تأثير المشكلة على مجموعات مختلفة من الأشخاص.



تساهم مجموعة من الخصائص في تحقيق المقابلة الجيّدة، نذكر منها:

- أعطى الشخص المُقابل موافقته الحرّة والمسبقة والمستنيرة لكي تتم مقابله؛
- الأسئلة مخطّط له بشكل جيّد وهي واضحة ومفتوحة (لا تكون الأجوبة على شكل «نعم» أو «لا»، بل يجب أن تتيح إمكانية إعطاء التفاصيل)؛
- الأسئلة غير موجّهة (أي أنّها لا تدفع بالمجيب إلى الردّ بطريقة معيّنة) ولكنّها تحثّ الشخص المُقابل على عرض الوقائع (مثلاً: لا يجب أن تسأل: صحيح أنّ المسؤول صرخ بوجه العاملة لإجبارها على قبول أجر أدنى؟)؛
- لا تعرّض المقابلة الشخص المُقابل للخطر (مثلاً: إذا كنت تطرح الأسئلة عن ظروف العمل، لا تجرّ المقابلات في المصنع أو أمامه)؛
- تجري المقابلة بشكل حسّاس، لاسيما فيما يتعلّق بالنوع الاجتماعي والسنّ والانتماء الاثني واللغة، الخ (على سبيل المثال، إذا تناولت المقابلة التحرش الجنسي، يجب أن تجري النساء المقابلات مع النساء وأن يجري الرجال المقابلات مع الرجال)؛
- يتمّ التحقق من التفاصيل مع أشخاص آخرين تتم مقابلتهم أو من خلال المعلومات الوثائقية لمزيد من الدقّة؛
- الملاحظات التي يدونها القائم بالمقابلة دقيقة وواضحة.

كما ذكر سابقاً، تشكّل الموافقة الحرّة والمسبقة والمستنيرة شرطاً أساسياً قبل إجراء مقابلة معقّمة. ولكن، ماذا يعني ذلك بالنسبة إلى عمّلك؟

- حرّة: ضمان عدم تعرّض الشخص للضغوطات لكي تتم مقابله؛
- مسبقة: على الشخص المُقابل إعطاء موافقته قبل أن تبدأ المقابلة؛
- مستنيرة: يجب أن تعطي معلومات كاملة للشخص المُقابل لتمكينه من اتخاذ القرار بإجراء المقابلة أم لا، بما في ذلك:
 - لماذا هنالك حاجة للمعلومات التي سيعطيها؛
 - كيف سيتم استعمال المعلومات؛
 - هل يمكن التعرّف على الشخص المُقابل؛
 - المخاطر المحتملة. في بعض الحالات، يتعرّض الأشخاص المقابلون لأعمال انتقامية، سواء لأنّ المعلومات تتسم بالحساسية، مثلاً في حالات العنف المنزلي، أو لأنّ السلطات تمارس القمع ويخاف الأشخاص لقاء الغرباء.

تذكّر: تعدّ الموافقة الحرّة والمسبقة والمستنيرة ضرورية للمقابلات الخطية والمسجّلة على حدّ سواء. إذا كنت تسجّل المقابلات التي تجريها، احرص على الحصول على الموافقة الحرّة والمسبقة والمستنيرة للتسجيل والتسجيل ولاستعمال هذا التسجيل.

المشاهدات في الموقع

تشكّل كلّ فرصة في الميدان إمكانية لإجراء المشاهدات في الموقع. يقوم هذا النوع من المشاهدات على زيارة الأماكن أو حضور الاجتماعات أو الفعاليات لمشاهدة ما يجري. على سبيل المثال، عند مراقبة حالات الإخلاء القسري المحتملة، تعني المشاهدات في المكان أن تبذل قصارى جهودك لتحضر الاجتماعات التشاورية، وأن تكون متواجداً أثناء الإخلاء، أو أن تزور الأشخاص الذين تم إخلاؤهم وهم في وضعهم الجديد. يعطيك ذلك فرصة التقاط الصور ومقابلة جهات معنية مختلفة في المكان مثل الجهات الرسمية وأعضاء المجتمع المحلي.

تدوين الملاحظات

يجب ان يرافق جميع الأدوات السابقة (المسوحات، مجموعات التركيز، المقابلات والمشاهدات في الموقع) تدوين ما حصل بصورة خطية. تشمل الخطوط التوجيهية فيما يخصّ تدوين الملاحظات لمقابلة (أو مجموعة تركيز) معيّنة ما يلي:

- قبل المقابلة/ مجموعة التركيز: دَوّن التاريخ، اسم الشخص المُقابل والأشخاص الآخرين الحاضرين ومكان المقابلة؛
- فكّر ملياً بنوع الأسئلة التي ستطرحها وبأفضل طريقة لطرحها ودَوّنْها على ورقة منفصلة يمكنك استعمالها أثناء المقابلة أو الاجتماع؛
- خلال المقابلة:
 - ا طرح الأسئلة بإيجاز لتدوين الملاحظات. وإذا تم إجراء المقابلات من قبل فريق من شخصين، من

- الضرورة التأكّد ان احدهم يطرح الأسئلة والآخَر يقوم بتدوين الملاحظات؛
 - تجنّب الخريشة وتدوين الملاحظات التي تتعدّد قراءتها لاحقاً؛
 - دَوّن الجمل عوضاً عن الكلمات غير المترابطة (يسمح لك ذلك باستعمال اقتباسات مباشرة لما يقوله الأشخاص)؛
 - عند انتهاء المقابلة:
 - توقّف لبضع دقائق لقراءة الملاحظات التي دوّنتها بشكل سريع وتأكّد من أنّك غطّيت النقاط المهمة بشكل مناسب. عند الحاجة، اطرح المزيد من الأسئلة التوضيحية لكي تصبح هذه الملاحظات كاملة؛
 - أعط الشخص المقابل فرصة طرح الأسئلة أو توضيح أي مسألة تثير فيه القلق؛
 - اقرأ وعند الحاجة، فضّل الملاحظات التي دوّنتها في أسرع وقت ممكن بعد انتهاء المقابلة حيث لا تزال تفاصيل المقابلة ماثلة في ذهنك. قد تضطر لإدخال بعض التصحيحات أو الإضافات.
- متى كان تدوين الملاحظات لأغراض المشاهدات في الموقع، تأكّد من أنّ أعضاء المجتمع يدركون أنّك تدوّن الملاحظات وسبب تدوينك لها. أسوء بالمقابلات، توقّف لبعض الوقت بعد المشاهدة لمراجعة الملاحظات التي دوّنتها للتأكّد من أنّك دوّنت جميع الوقائع المهمة.
- تذكّر:** يشكّل الاستماع إلى شهادة أو تصريحات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان جزءاً أساسياً من العمل في مجال حقوق الإنسان. إذا عرضت الدعوى على المحكمة، يمكن لهذه الأخيرة الأمر بإبراز (الحصول على أو حجز) أي ملاحظات تم تدوينها خلال المقابلات واستدعاء الشخص الذي أجرى المقابلة بصفة شاهد. بالتالي، لا بدّ للقائم بالمقابلة أن يتأكّد من أنّ ملاحظاته كاملة ودقيقة وواضحة. يجب أن تكون الملاحظات المدوّنة أثناء المقابلات خالية من الآراء أو التعليقات الشخصية الصادرة عن القائم بالمقابلة.
- تذكّر:** تذكر أيضاً أن تطلب الإذن قبل التقاط الصور أو الفيديوهات. كما عليك إعلام الأشخاص المعنيين بأسباب التقاط الصور وطريقة استعمالها وتدوين موافقتهم على استعمال الصور للغاية المتفق عليها. يجب أن تتأكّد من أنّ صور الأطفال ستستعمل فقط بعد الحصول على الإذن الواضح والمستنير والخاص للأطفال أنفسهم وبالبالغين المسؤولين عنهم. وفي حال الشك، لا بد من محي ملامح الوجوه والتفاصيل التي قد تسمح بالتعرّف على الطفل أو الغاء التفاصيل بشكل يحافظ على الكرامة.

3.3.2 النهج الخاصة بجمع المعلومات

اختيار النهج المناسب

تكثر نهج الرصد وتقصي الحقائق وتتعدّد حسب غاية المشروع وأهدافه. يركّز كلّ نهج من النهج أدناه على واجبات مختلفة للدولة، ولكن غالباً يستخدم المشروع مزيجاً من مقاربتين أو أكثر. فيما يتعلّق بكلّ نهج، يتضمّن الرصد الفعّال تحديد الأمور التي تبين النجاح (المؤشّرات) والأمور الواجب تحقيقها في مراحل معيّنة (الأسس المرجعية) (الرجاء مراجعة [القسم 2.4](#) حول المؤشّرات والأسس المرجعية).

المربع 33: إطار الرصد وتقصّي الحقائق فيما يتعلّق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ماذا؟	لماذا؟	كيف؟
الحالات التي تسجّل فيها انتهاكات واضحة. مثلاً: حالات الإخلاء القسري الجماعية.	• لوضع حدّ للانتهاك؛ • لضمان مثول الجناة أمام القضاء؛ • وللحصول على سبل الانتصاف أو التعويض.	• الحصول على أدلّة مستندية مثل الخطط الرسمية، المقالات الصحفية، التصريحات الرسمية الصادرة عن الحكومة، أحكام الدستور والقانون الوطني بشأن الإخلاء القسري؛ • ومقابلة الأشخاص المعنيين، بما فيهم المسؤولين الرسميين والضحايا والشهود.
تنفيذ سياسة ما. مثلاً: الوفاء بواجب أساسيّ حول الحقّ في الصحة (الوقاية من الأمراض) عبر ضمان حصول جميع الأشخاص المؤهلين على لقاح فيروس كورونا.	• للتأكّد ممّا إذا كانت السياسة تنفّذ حسب الخطة المعدّة لها؛ • وللتحقّق ممّا إذا كانت السياسة تلبيّ الغاية المنشودة (مثلاً: تلقيح عدد من الأشخاص ذوي الأولوية بتاريخ معيّن، ومن ثمّ تلقيح ما تبقى من الأشخاص المؤهلين بتاريخ لاحق).	• استكشاف تفاصيل السياسة؛ • التحقّق من المؤشّرات والأسس المرجعية الخاصّة بهذه السياسة؛ • مقابلة الأشخاص الذين يفترض بهم الاستفادة من السياسة (مثلاً: المسّتين ما فوق الثمانين من العمر)؛ • مقابلة/ استطلاع رأي عيّنة من الأشخاص الذين يفترض تلقيحهم بتاريخ مختلفة (للتحقّق من هذه الواقعة)؛ • ومقابلة العاملين الصحيّين.
مراقبة الأعمال التدريبية للحقوق. مثلاً: الوصول إلى خدمات الرعاية الصحيّة الأولية المجّانية.	• للتأكّد من أنّ الدولة تضع خطّاً ملموسة (واضحة ومصمّمة بشكل جيّد مع أهداف وأسس مرجعية واضحة (الرجاء مراجعة القسم 4.2 حول الأهداف والأسس المرجعية)؛ • للتأكّد من أنّ الخطط تشكّل جزءاً من استراتيجية تدريبية أوسع نطاقاً؛ • وللتأكّد من الالتزام بالخطط (أي بلوغ الغايات/ الأسس المرجعية).	• الحصول على معلومات عن الخطّة الصحيّة وعن الاستراتيجية الطويلة الأمد، الغايات، المؤشّرات والأسس المرجعية، التوقيت والموازنة؛ • وإجراء مقابلات/ استطلاعات رأي عشوائية للأسر حول كلفة الرعاية الصحيّة الأولية في 5 مواقع كلّ 6 أشهر لمدّة 3 سنوات.

• استكشاف تفاصيل الخطّة؛ • مقابلة الأشخاص المتأثرين من المجتمع المحلي بالإضافة إلى المسؤولين الرسميين في المجلس المحلي المولجين التأكّد من بناء المدرسة؛ • مراقبة طريقة اختيار الموردين ودفع أجور العمّال؛ • زيارة الموقع بانتظام؛ • التقاط الصور؛ • والاحتفاظ بسجل يوميّات.	• للتأكّد من عدم هدر المال أو إساءة إنفاقه ومن بناء المدرسة كما تم التخطيط له وتصميمه.	رصد الاستعمال الأقصى للموارد المتوقّرة في سياق تنفيذ مشروع ما مثلاً: بناء مدرسة.
• الحصول على معلومات عن الخطط، بما في ذلك المؤسّرات والأسس المرجعية؛ • مقابلة الجهات التي تنفّذ الخطّة والجهات المستفيدة منها؛ • المشاهدات في الموقع (مثلاً: ساعات العمل، تواجد الموظّفين وتوفّر الأدوية)؛ • ونقاشات ضمن مجموعات التركيز حول جودة الخدمات.	للتأكّد من أنّ الخدمات: • متوقّرة ومتاحة وميسورة الكلفة بالنسبة إلى الأشخاص المستهدفين بهذه الخدمات؛ • وذات جودة.	رصد الوصول إلى الخدمات وجودتها. مثلاً: الخدمات الصحيّة.
• التأكّد من أنّ الواجب الأساسي جزء من السياسة الغذائية والزراعية؛ • استكشاف طريقة تنفيذ السياسة؛ • وبعد ذلك، التأكّد من شمولها للأفراد أو المجموعات المعرضة للخطر أو المهمّشة أو التي تعاني من انعدام المساواة الهيكلية (عبر إجراء المقابلات/ استطلاعات الرأي).	• ضمان وفاء الدولة بواجبها بضمان عدم تعرّض الأفراد أو المجموعات المعرضة للخطر أو المهمّشة أو التي تعاني من انعدام المساواة الهيكلية للجوع متى كانت المحاصيل ضئيلة.	رصد الواجبات الأساسية الدنيا للدولة. مثلاً: الحقّ في الحصول على غذاء مناسب.

جمع المعلومات التشاركي

من الناحية المثالية، يجب أن تجمع المعلومات الأولية مع الضحايا المتأثرين والجهات المعنية الأخرى بطريقة تشاركية. لا يجب أن يكون جمع المعلومات مهمة «لمرة واحدة»، بل يجب أن يتم طيلة مدة مشروع حقوق الانسان أو عملية المناصرة.

لا بد أن يعرف أعضاء المجتمعات المتأثرة سبب جمع المعلومات وطريقة استعمالها. بالتالي، لا بد من إشراك المجتمع المحلي واستشارته في مختلف مراحل العملية. في الكثير من الحالات، لا يتمتع المجتمع المحلي بوصول إلى المعلومات ذات الصلة. لذا، عليك أن توفر له المعلومات المناسبة. ولكن، قد تظهر حالات تكون فيها المعلومات سرّية ويتعذر مشاركتها مع الغير (مثلاً: قد تحصل على معلومات من مصدر ما تحت غطاء السرية، أو قد تتصل بالمعلومات بأفراد لا يودّون الإفصاح عن أسمائهم). يحق للمجتمع المحلي أن يفهم أنّ هنالك حدود لوصوله إلى جميع المعلومات المتوفرة.

من الممكن إشراك نواة من أعضاء المجتمع المحلي في عملية جمع المعلومات (أو ما يعرف بالنهج التشاركي للبحث). من شأن هذا الأمر أن يعزّز اهتمام المجتمع المحلي بالعمل وحسه بالملكية. وعليه، يرجّح ألا يكون المجتمع المحلي مجرد متلقٍ سلبي لخطة المناصرة وإنما مشاركاً فعالاً فيها ويشترك في تنفيذ أجزاء منها.

➤ **إنّ البحث التشاركي أكثر من مجرد وسيلة بحث: فهو خطوة أساسية لإشراك المجتمع المحلي في تحليل مشكلته وتحديد الاستراتيجيات وتصميم وتنفيذ الأنشطة أو المشاريع توصلاً إلى الحلول.**

➤ **متى فهم أعضاء المجتمع المحلي مشاكلهم بشكل معقٍ، سيتمكنون من إعلام أو تثقيف أعضاء المجتمع الآخرين حول مشاكلهم لاتخاذ قرارات مستنيرة وتمكينهم من المطالبة بحقوقهم وممارستها.**

➤ **بهذه الطريقة، تصبح منظمات المجتمع المحلي عناصر تغيير تمزج معلوماتها ومعارفها بالمعارف والموارد المحلية العائدة للمجتمع. ويجعلها ذلك أكثر إدراكاً للواقع الذي يواجهه المجتمع.**

مبادئ الرصد وتقصى الحقائق

الاحترام

غالباً ما يخرق الرصد وتقصى الحقائق خصوصية الأشخاص. كما قد يثير شكوك الآخرين. بالتالي، من الضروري بناء الثقة من خلال العمل مع القادة المجتمعيين المحترمين للتأكد من أنّهم يفهمون العمل والوسائل المستعملة. ومن المهم ألا تؤدي المقابلات إلى تجديد الصدمة لدى الضحايا. كما لا بد من إجراء المقابلات بشكل حسّاس ومهني. يمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- احترام تقاليد الأشخاص وحساسياتهم؛
- في بعض الحالات، التأكد من أنّ المقابلات تجري من قبل أشخاص مدربين خصيصاً لذلك لتفادي تجديد الصدمة؛

- توخّي الحذر فيما يتعلّق بزيارة الأشخاص في منازلهم؛ مثلاً: قد لا يكون من اللائق أن يزور رجل امرأة لتعبئة استبيان، أو قد لا يكون من اللائق إجراء الزيارات خلال بعض الساعات؛
- مراعاة الأوضاع التي يتم فيها مقابلة الشخص: على سبيل المثال، قد يتردّد الشخص المُقابل في الإجابة على أسئلة حسّاسة خلال تواجدهم في مجتمعهم المحلي، أو قد يتردّد في التحدّث بحضور الوالدين أو الزوج/ الزوجة، أو قد لا يكون لدى العاملين الحرية في التحدّث أمام أصحاب العمل؛
- التأكّد من أنّ المترجمين الفوريين، في حال الاستعانة بهم، دقيقون في ترجمتهم ويحظون بثقة المجتمع المحلي؛
- التأكّد من أنّ الشخص المُقابل يفهم الغاية من المقابلة وطريقة استعمال المعلومات التي سيزوّد بها؛
- عدم الضغط على الأشخاص لكي تتم مقابلتهم ولكي يتقدّموا بالمعلومات إذا كانوا يشعرون بالتردّد.

عدم التحيز

المقصود بعدم التحيز ضمان معاملة متساوية للأشخاص من خلفيات مختلفة، بغضّ النظر عن الانتماء اللاتني، الدين، السنّ، الجنس أو أي وضع آخر. كما يعني (لدى التصرّف باسم منظّمة ما) عدم اتخاذ موقف من أي نقاش سياسي أو ديني أو أي نقاش آخر. تجدر الإشارة إلى أنّ المعاملة المتساوية لا تعني المعاملة المماثلة. على سبيل المثال، قد تستدعي مقابلة النساء والأطفال والأشخاص الذين يعانون من بعض الإعاقات شروطاً وتحضيرات معيّنة. تشمل الوسائل الكفيلة بضمان عدم التحيز ما يلي:

- التأكّد من انه لا يتم النظر لدافع عملك هو المعارضة السياسية للحكومة؛
- التأكّد من تسجيل آراء وأوضاع الأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعات معرّضة للخطر أو مهمّشة أو تواجه انعدام المساواة الهيكلية في المجتمع؛
- والتأكّد من التمثيل المتساوي للنساء والرجال.

يعني العمل في مجال حقوق الإنسان أحياناً تحدي إجراءات الحكومة: وقد ترى السلطات في هذا العمل معارضة ذات دوافع سياسية. سيساعد على ضمان الحياد استخدام لغة غير مشحونة سياسياً، والتركيز على تحليل انتهاكات حقوق الإنسان استناداً إلى أساليب البحث التي يتم تفصيلها في هذا الدليل.

🔗 **في سياق العمل القائم على حقوق الإنسان، يميل الأشخاص أكثر إلى الوثوق بمنظّمة غير متحيّزة واحترام ما تقوله.**

الدقة

يمكن الحصول على معلومات وقائعية وغير متحيّزة ومتسقة من خلال:

- العمل ضمن فريق من شخصين: يمكن لشخصين التناوب على طرح الأسئلة؛
- معرفة الفارق بين الوقائع والادعاءات وروايات الغير والشائعات. غالباً ما يساعدك طرح أسئلة المتابعة في تحديد دقة المعلومات من عدمها؛
- تسمح مقارنة المعلومات المستخرجة من مصادر مختلفة بالتأكّد من دقة المعلومات.

مثال:

الواقعة: «المعمل موجود في البلدة «x»؛ سؤال المتابعة: «كيف تعرف أنّ المعمل موجود هناك؟». سؤال متابعة إضافي: «هل زرت المعمل؟».

الادعاء: «تعرّضت زميلتي للضرب على يد المدير». سؤال المتابعة: «كيف تعرف ذلك؟». سؤال متابعة إضافي: «هل كنت موجوداً عندما تعرّضت زميلتك للضرب؟». سؤال متابعة إضافي: «كيف تعرف أنّها تعرّضت للضرب؟».

رواية الغير: «أخبرني أحدهم أنّه سيتم إغلاق المعمل». سؤال المتابعة: «من أخبرك ذلك؟».

الشائعة: «يقول الكثيرون أنّ صاحب المعمل غادر البلاد». سؤال المتابعة: «من أين حصلت على هذه المعلومة؟».

تذكّر: لا تشكّل الادعاءات وروايات الغير والشائعات أدلّة دامغة يجوز استعمالها لتوثيق حالات حقوق الانسان، بما فيها تلك المتعلّقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تعطيك أسئلة المتابعة المرتبطة بالادعاءات وروايات الغير أو الشائعات خيوطاً تسمح لك بمتابعة وجمع معلومات وأدلة وقائعية حقيقية.

السريّة

المقصود بذلك الإبقاء على سريّة التفاصيل الحسّاسة. وهذا ضروري للحفاظ على مصداقيتك؛ وضمان التعاون مع المجتمع المحلي؛ وقبل كلّ شيء، التأكّد من عدم تعريض مصادر المعلومات للتخويف أو الأعمال الانتقامية. يتم ذلك من خلال:

- إعلام الأشخاص الذين تجري مقابلتهم (الضحايا والشهود) بأنّه يمكنهم اختيار إبقاء أسمائهم والتفاصيل الخاصة بهم سريّة وبأنّك لن تستعمل معلوماتهم بطريقة تسمح بالتعرّف عليهم؛
- الاحتفاظ بالملاحظات المدوّنة أثناء المقابلات بشكل آمن وعدم السماح لأي شخص لا يعمل على القضية بالوصول إليها (الرجاء مراجعة [القسم 7.2](#) حول تخزين المعلومات).

مثال: (يومّر المثال التالي تفاصيلاً من نسج الخيال لأغراض التوضيح): أجريت مقابلة مع رامي من قرية النزاهة وهو يعمل في معمل المستحضرات الطبية x. يسكن السيد رامي في شارع الثورة. أجبر السيد رامي على العمل لعشر ساعات متتالية من دون استراحة وعندما اعترض على ذلك، هُدد بالصرّف. هو ليس الشخص الوحيد الذي واجه هذه المشكلة. يخاف السيد رامي كثيراً من خسارة وظيفته في حال تم اكتشاف أنّه مصدر المعلومات. في هذه الحالة، من المهمّ أن تحاول جمع المعلومات من أشخاص آخرين واجهوا نفس المشكلة. قد يساعدك السيد رامي في تحديد عمّال آخرين. عندما تبّلع عن هذا الوضع، يمكنك القول إنّ «المعلومات التي تم الحصول عليها من عدد من العمّال في معمل المستحضرات الطبية x تشير إلى أنّ هؤلاء أجبروا على العمل لمدة 10 ساعات من دون موافقتهم، خلافاً للشروط المنصوص عليها في عقودهم». ولكن، عليك أن تتوخّى الحذر في طريقة نشر المعلومات عن ذلك. فإذا واجه السيد رامي وعاملان آخران فقط هذه المشكلة، سيؤدّي نشر المعلومات عن الوضع إلى التعرّف بسهولة على مصادر المعلومات. في

هذه الحالة، لا بدّ أن تقيم نقاشاً واضحاً ومستنيراً مع السيد رامي والآخرين حول ما يمكنك فعله وكيف يمكنك استعمال المعلومات.

4.2 المؤشرات والأسس المرجعية (خطوط الأساس)

تشكّل المؤشرات والأسس المرجعية أدوات مهمّة لمساعدتك في تحليل المعلومات وقياس التقدّم المحرز لإعمال الحقوق.

✎ يجب أن تستند المؤشرات والأسس المرجعية إلى جوانب مختلفة من واجبات الدولة فيما يتعلّق بمحتوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الرجاء مراجعة الجزء 1 - الفصل 3 حول واجبات الدولة، و الجزء 1 - الفصل 5 حول محتوى حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية مختارة).

المؤشرات: تعرف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بمؤشر حقوق الإنسان على أنّه يتمثّل في «معلومات محدّدة عن حالة أو وضع شيء ما أو حدث أو نشاط أو ناتج يمكن إقامة الصلة بينها وبين معايير ومقاييس حقوق الإنسان؛ وتتناول مبادئ حقوق الإنسان وشواغلها وتعرب عنها؛ ويمكن استخدامها لتقييم ورصد تعزيز حقوق الإنسان وتنفيذها». للمساهمة في عملية الرصد، يجب تحديد المؤشرات للحقوق المختلفة وإدماجها في الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية. ويجب تصميم المؤشرات بحيث ترصد درجة وفاء الدول بواجباتها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى الوطني والدولي. ينبغي أن تتطرّق المؤشرات للعناصر المختلفة من كلّ حقّ. في بعض الحالات، يمكن صياغة هذه المؤشرات بمساعدة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. على سبيل المثال، قد تساهم منظمّة الصحة العالمية في تحديد المؤشرات الوطنية المتصلة بالصحة، في حين قد تساهم منظمّة العمل الدولية في إعداد المؤشرات المتعلقة بالعمل.

الأسس المرجعية (خطوط الأساس): تشكّل الأسس المرجعية الأهداف المنوي بلوغها بالنسبة إلى هذه المؤشرات، على سبيل المثال تحقيق زيادة بنسبة 50% في عدد الأشخاص الذين أكملوا التعليم الابتدائي في السنة الثانية، وزيادة بنسبة 80% في السنة 3 من تنفيذ الخطة.

مثال: بالنسبة إلى الحقّ في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، من الممكن أن تشمل المؤشرات أثر الحوادث المهنية؛ معدّل أجور النساء إلى أجور الرجال؛ نسبة النساء والأفراد الآخرين الممثّلين تمثيلاً ناقصاً في المناصب الرفيعة المستوى؛ نسبة العمّال الذين يحصلون على تدريب مهني مستمرّ؛ عدد شكاوى التحرّش التي تم استلامها وفصّلها؛ المعايير الدنيا للراحة، الترفيه، ساعات العمل والإجازة السنوية المدفوعة الأجر؛ والتدابير المتخذة من قبل النساء والرجال للتوفيق بين الحياة المهنية والعائلية.

✎ ينصح بجمع المعلومات المصنّفة حسب أسباب التمييز المحظورة (الرجاء مراجعة الجزء 1 - الفصل 4.3 حول التمييز).

✎ بعد تحديد المؤشرات المناسبة، يتعيّن على الدول الاتفاق على أسس مرجعية وطنية مناسبة. توّفر المؤشرات والأسس المرجعية الأهداف المنوي تحقيقها في مراحل زمنية مختلفة من الاستراتيجية والخطة.

الرسم 10: فئات المؤشرات المستخدمة في حقوق الإنسان



المصدر: «مؤشرات حقوق الإنسان - دليل للقياس والتنفيذ»، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الصفحة 29، متوفّر هنا: [ohchr.org/Documents/Publications/Human_rights_indicators_ar.pdf](https://www.ohchr.org/Documents/Publications/Human_rights_indicators_ar.pdf).

ترد قائمة بالمؤشرات التوضيحية فيما يتعلّق بحقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة في الصفحات 99-112 (الجدول 1-14)، في «مؤشرات حقوق الإنسان- دليل للقياس والتنفيذ»، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، متوفّر هنا: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/Human_rights_indicators_ar.pdf

المثال 10: مؤشرات التعليم

رصد الحق في التعليم - دليل للقائمين بالمناصرة

طوّرت مبادرة الحق في التعليم (RTE) أكثر من 200 مؤشر بالاستناد إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان ليتم استعمالها كأداة لتقييم تقدّم الدول على طريق الإعمال الكامل للحق في التعليم والتعرّف على انتهاكات الحق في التعليم ومساعدة المجتمع المدني في محاسبة الحكومات عن واجباتها في مجال التعليم.

ترد المؤشرات في دليل الرصد الذي يمكن استعماله لإضفاء بعد حقوق الإنسان على جهود المناصرة التي تبذلها في مجال التعليم.

صمّم الدليل لمساعدة القائمين بالمناصرة في تعزيز جهودهم باستعمال مؤشرات حقوق الإنسان. من شأن استعمال مؤشرات حقوق الإنسان مساعدة القائمين بالمناصرة في بناء حجة قوية تستند إلى الأدلة التجريبية وتظهر ارتكاب انتهاك للحق في التعليم. تسمح مؤشرات حقوق الإنسان المستخدمين بشكل خاص بـ:

- الحصول على أدلة عن نطاق ومقدار الأشكال المختلفة للحرمان وانعدام المساواة في قطاع التعليم.
- فضح والاعتراض على فشل السياسات الذي يساهم في تأييد هذا الحرمان وانعدام المساواة.
- تقييم تنفيذ وإنفاذ قوانين وسياسات التعليم.
- كشف النقاب عن الأشكال المخفية للتمييز مع توفير قياسات موحدة يمكن مقارنتها بين مجموعات سكانية مختلفة.

المصدر: الحق في التعليم- المؤشرات، متوفر هنا: right-to-education.org/resource/measuring-education-human-right-list-indicators

5.2 التحقق من الوقائع

خلال عملية تقصي الحقائق وبعدها، لا بدّ أن تتحقّق باستمرار من دقة المعلومات. وهذا الأمر مهم لأسباب عديدة. مثلاً:

- قد يرتكب الشخص المُقابل الأخطاء أو قد يخشى البوح بالحقيقة أو قد يحاول تضليل القائم بالمقابلة.
 - قد يسيء المراقبون فهم أو تفسير ما يشاهدون. وقد تفتقر المعلومات الثانوية للدقة الكاملة.
- لذا، فمن الضروري مقارنة المعلومات والتأكّد منها. يتحقّق ذلك من خلال وسائل عديدة بما في ذلك:

- **مقابلة عدّة أشخاص:** تسمح مقابلة أشخاص مختلفين، لاسيما حملة المعلومات المباشرة (الضحايا والشهود)، أي من عاش أو شاهد الحدث أو الوضع بشكل مباشر، بمقارنة المعلومات التي تم جمعها من المصادر المختلفة وبتحديد أوجه التعارض أو الثغرات. لا يتم القبول بروايات الغير، أي المعلومات المستمّدة من شخص سمع عن الوضع وإلّا لم يختبره بشكل مباشر، في إطار توثيق حقوق الإنسان كدليل متين؛
- **الخبراء:** تسمح مقابلة الخبراء حول الموضوع بالحصول على المعلومات منهم. يساعدك ذلك في التحقق من دقة المعلومات التي تم جمعها من الضحايا والشهود وفي تدعيم التحليل بما أنّ الخبراء قد يلفتون انتباهك إلى عناصر عديدة حول المسألة قد لم تفكر فيها أصلاً؛

التثليث مفهوم غالباً ما يُشار إليه في البحث. وهو يدلّ على الحاجة إلى مقارنة المعلومات باستمرار مع مصدرين مستقلّين آخرين على الأقل للتأكّد من دقتها.

- **تعدّد المصادر:** يعدّ جمع نفس نوع المعلومات من مصادر متعدّدة (من المصادر الثانوية والأولية، بما في ذلك المصادر المستندية كالمقالات الصحفية وتصريحات الحكومة وأوامر الإخلاء، من خلال المقابلات والمشاهدات في الموقع، الخ) ومن آراء مختلفة مهمّاً لضمان الدقّة. قد يعني ذلك جمع المعلومات من أشخاص ينظرون بشكل مختلف إلى الحدث لأنّهم قد شاهدوا الواقعة من زوايا مختلفة، أو قد يكونوا الجناة، أو بسبب نوعهم الاجتماعي، أو انتماهم الاثني، أو انهم اشخاص من ذوي الاعاقة، الخ. كما عليك دراسة مدى أهميّة جمع المعلومات من مواقع جغرافية مختلفة.

☞ *عليك التأكّد من أنّ الأشخاص المختلفين الذين يزوّدونك بالمعلومات لم يكتفوا بمجرد سماع الرواية من المصدر الأصلي نفسه. إذ قد يؤدّي ذلك إلى جمع الأدلّة الكاذبة.*

☞ *احرص دوماً على مقارنة النتائج المختلفة لضمان الدقّة. إضافة الى ذلك، تسلّط المصادر والمعلومات المختلفة الضوء على جوانب جديدة من المسألة وعلى وقائع جديدة وتسمح بالتعرّف على أصحاب مصلحة جدد، أو قد توفّر لك أبعداً جديدة.*

6.2 توحيد المعلومات وتحليلها

1.6.2 توحيد المعلومات

بعد جمع المعلومات، يجب توحيدها وتحليلها. المقصود بتوحيد المعلومات أن تقوم بنهاية كلّ مهمّة بما يلي:

- التحقق من أنّ الملاحظات المدوّنة أثناء المقابلة مكتوبة بشكل واضح؛
 - إعداد ملخص يغطّي جميع النقاط الرئيسية (يسهل ذلك مشاطرة المعلومات مع الغير)؛
 - اتخاذ القرار حول الحاجة إلى جمع أي معلومات متابعة أو التحقق من الوقائع؛
 - والاحتفاظ بالملاحظات في الملف للرجوع إليها في المستقبل.
- قد يشارك عدّة أشخاص في جمع المعلومات. في هذه الحالة، يتم تحليل المعلومات حين يتم عرض الملخصات الموحّدة في اجتماع لجميع الجهات المعنية بجمع المعلومات. لتحليل المعلومات، يجب أن تتساءل عمّا تقوله بشأن:

- طبيعة وأسباب حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنظر فيها؛
- عدد الأشخاص المتأثرين؛
- درجة حرمان الأشخاص (كأصحاب حقوق) من حقوقهم؛
- السلطات المعنية (الجهات المكلّفة بالمسؤولية) وما تفعله بشأن هذه الحالة؛
- كيف تخفق الحكومة في الوفاء بواجباتها المنصوص عليها في القانون الوطني وفي المعاهدات الدولية لحقوق الانسان التي هي طرف فيها؛
- كيف تخفق الجهة غير التابعة للدولة (في حال كانت جهة غير تابعة للدولة معنية) في الوفاء بمسؤولياتها عملاً بالقانون الوطني وبالقانون والمعايير الدولية؛

- ما الذي يجب فعله لإعمال الحقوق المعنية (الرجاء مراجعة [الرسم 11](#) حول خطوات تحليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

تذكّر: في حال وجود ثغرات في المعلومات أو إذا كان بعضها غير واضح بعد، يجب أن تبذل المزيد من الجهود لجمع المعلومات وتكرار العملية.

تذكّر: يجب الحفاظ على سرّية المعلومات التي تم جمعها تحت غطاء السريّة حيث يتم محو أو تغيير أسماء بعض الأشخاص المُقابلين وبعض التفاصيل الخاصة بهم في الملخص وفي التقرير النهائي.

المثال 11: مصر: تحليل النظام الضريبي من منظور النوع الاجتماعي

أنتجت منصّة العدالة الاجتماعية في مصر ورقة موقف قامت فيها بتحليل أثر النظام الضريبي على المرأة. في هذا التحليل القائم على النوع الاجتماعي، تفيد الدراسة بأنّ الأنظمة الضريبية التي لا تلتفت لاعتبارات النوع الاجتماعي تؤثر بشكل سلبي على النساء. على سبيل المثال، ووفقاً للدراسة، يتجاوز عدد النساء اللواتي يعملن في القطاع غير الرسمي والزراعة والرعاية غير المدفوعة الأجر بأشواط عدد الرجال، ولا يدفعن الضرائب. لهذا السبب، لا تستفيد أولئك النساء من المنافع المتصلة بدفع الضرائب مثل الرعاية الاجتماعية، معاش التقاعد، الخ. كما أنّهن يفتقرن في الكثير من الأحيان إلى الحد الأدنى من الحماية لأنّ عملهنّ في القطاع الزراعي وكعاملات منزليات أو في أشكال أخرى من العمل في القطاع غير الرسمي لا يحظى بحماية قانون العمل. في ذات الوقت، تبين الدراسة أنّ نسبة أكبر من النساء في القطاع غير الرسمي هنّ المعيل الوحيد للأسرة. وإذ يفتقرن إلى المنافع والحماية، ينفقن دخلهن في الاقتصاد وبالتالي، يدفعن ضرائب غير مباشرة من دون منافع كالضرائب التي تفرض على شراء السلع. وعليه، تظهر هذه الدراسة أنّ النظام الضريبي والاقتصادي الذي لا يلتفت إلى دور المرأة في سوق العمل ويعامل المرأة على قدم من المساواة من حيث المنافع هو في الواقع تمييزي بحق المرأة.

المصدر: مصر-منصّة العدالة الاجتماعية، «النظام الضريبي والنوع الاجتماعي في مصر»، متوقّر هنا: النظام الضريبي والنوع الاجتماعي في مصر - منصّة العدالة الاجتماعية (sjplatform.org)

2.6.2 تحليل المعلومات

بعد البحث في وتوثيق مسألة أو قضية معيّنة يفترض أن تكون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد انتهكت فيها، لا يزال عليك القيام بتحليل قانوني للقضية باستعمال المعلومات التي جمعتها. يتمثّل الترتيب البسيط والمنطقي لهذا التحليل في الآتي:

الرسم 11: خطوات تحليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية



1. **أوجه الحق المتأثر:** ابدأ بوصف الحالة التي وقفت عليها من حيث الأسئلة التالية: «من فعل ماذا بمن، متى، أين وكيف؟». من ثم، قم بوصف الحق أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتأثرة، بالإضافة إلى درجة تأثر الـ 4As/Q. والأوجه ذات الصلة العامة مثل عدم التمييز والوصول إلى سبل الانتصاف (يحدّد أن يتم ذلك عبر استعمال التعليقات العامة فيما يتعلّق بالحقوق ذات الصلة لتحديد الأوجه المعنية).
2. **المصادر:** حدّد المصادر القانونية (اتفاقيات، الإعلانات، الدستور، القوانين، الخ) التي تطبّق على الحالة. وحدّد بصورة دقيقة المواد المعنية في إطار القضية.
3. **الواجبات:** حدّد بشكل دقيق السلطة المسؤولة عن الانتهاكات المزعومة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حدّد الواجب أو الواجبات التي لم تفي بها هذه السلطة بالاستناد إلى المصادر القانونية المذكورة في الخطوة 2. هل هي مسألة احترام، حماية أو وفاء؟ هل هو واجب أساسي فوري، تدريجي و/أو معيار أساسي أدنى للحق؟

4. **الموارد، الجهود والقيود:** حدّد الجهود التي بذلتها السلطات المسؤولة (على مستويات الدولة المختلفة) لمعالجة الوضع من حيث الموارد المخصصة والتدابير المتخذة. هل واجهت السلطات أيّة قيود؟ هل كان باستطاعتها فعل المزيد؟

5. **الاستنتاجات:** في حال بدا واضحاً أنّ أحد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثّر وأنّ الدولة لم تفي بواجباتها ومتى تعلّق الأمر بواجب تدريجي، أنّه كان باستطاعة الدولة فعل المزيد لمعالجة الوضع، يمكن الاستنتاج بأننا في صدد انتهاك لحقّ أو حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية. من ثم، يمكن الإبلاغ عن القضية بهذه الصفة ويمكن محاسبة السلطات في الدولة. فتيبرز أسس لإعداد خطة مناصرة (ويتم الانتقال إلى المرحلة 4 من مراحل العمل في مجال حقوق الانسان، الرجاء مراجعة [المقدّمة للجزء 2](#)).

🔗 **تذكّر أنّ تقييم مشكلة من منظور حقوق الانسان يستند إلى انتهاكات لواجبات الدولة أو لمسؤوليات الجهات غير التابعة للدولة وفقاً للقوانين الدولية والإقليمية والوطنية (الرجاء مراجعة الجزء 1 - فصل 3 حول واجبات الدول، والجزء 1 - فصل 8 حول مسؤوليات الجهات غير التابعة للدولة).**

🔗 **يعتمد حلّ المشكلة على الاستعمال الأمثل للموارد المتوفّرة من أجل معالجة المشكلة.**

المثال 12: التحليل الأولي لتلوّث مياه البحيرة الزرقاء في البلد x بسبب إغراق النفايات من معمل فارما (حالة وأسماء افتراضية)

1. تحديد المشكلة: أوجه الحقوق المتأثّرة

يجري تلويث مياه البحيرة الزرقاء بسبب إغراق النفايات من قبل مصنع فارما. وتنفق الأسماك في البحيرة نتيجة لذلك. تستعمل مياه البحيرة للشرب في المنطقة المجاورة. ولا يستطيع الصيادون الصيد وإعالة أنفسهم وأسرهم. في هذه الخطوة الأولى، عليك تحديد الحقوق التي تم انتهاكها أو تجاوزها، بالإضافة إلى أوجه الـ 4As المتأثّرة: التوقّر، الوصول، القبول و/أو الملاءمة (أو ما يشار إليه أيضاً بالجودة (الرجاء مراجعة الجزء 1 قسم 1.3 حول الـ 4As))
يؤثّر تلوّث المياه على الحقوق التالية:

- الحقّ في الغذاء والمياه كعنصر من عناصر المستوى المعيشي اللائق (الرجاء مراجعة الجزء 1 قسم 3.5 حول المستوى المعيشي اللائق)، لاسيما الوجه المتعلّق بالملاءمة (لا مياه وغذاء مناسبين للشرب والأكل).
- الحقّ في سبل العيش المرتبط بالحقّ في العمل (الرجاء مراجعة الجزء 1 قسم 1.5 حول الحقّ في العمل)، فيما يتعلّق بالتوقّر (لا يوجد اسماك للبيع)
- الحقّ في الصّحة (الرجاء مراجعة الجزء 1 قسم 4.5 حول الحقّ في الصّحة)، على سبيل المثال، التأثير على نوعية المستوى الصحيّ للأشخاص
- مسؤوليات الجهات غير التابعة للدولة – أي مسؤولية الاحترام والانتصاف (مثلاً التعويض) الملقة على عاتق صاحب المصنع (الرجاء مراجعة الجزء 1 الفصل 8 حول مسؤوليات الجهات غير التابعة للدولة)

صادق البلد x الذي تقع فيه البحيرة الزرقاء على العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى اتفاقية حقوق الطفل وعلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. كما لديه استراتيجية وطنية حول الماء واستراتيجية لمكافحة الفقر. يضمن الدستور والقوانين الوطنية العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا بد هنا من ذكر مواد محددة.	2. المصادر القانونية
• يتحمّل البلد x واجب حماية الأشخاص من تجاوزات الشركات. يشمل ذلك واجب إعداد إطار قانوني لتنظيم سلوك الشركات. كما ينبغي التحقيق في الشكاوى وإرساء الآليات الضرورية لمعالجة الوضع (الرجاء مراجعة الجزء 1 قسم 1.3.8 حول واجب الحماية). • تتحمّل شركة فارما مسؤولية مزاوله نشاطها بطريقة تحترم القوانين الدولية والوطنية المتعلقة بحقوق الانسان. تشمل هذه المسؤولية عدم الإيذاء وضمنان سبل الانتصاف. (الرجاء مراجعة الجزء 1 الفصل 8 حول مسؤوليات الجهات غير التابعة للدولة)	3. الواجبات/المسؤوليات
• حقّقت السلطات المحليّة في الوضع وأرسلت تقريراً عن التحقيق إلى الحكومة المركزية يفيد بارتكاب تجاوز من قبل المصنع. غير أنّ الحكومة المركزية لم تتخذ الإجراءات المناسبة على ضوء هذا التقرير. • حدّد البرلمان موعداً لمناقشة التقرير بعد شهر وسيدعو أشخاصاً من المجتمع المحلي ومن منظمات المجتمع المدني إلى الإدلاء بشهاداتهم. • سبق للنقابات ولمنظمات حقوق الانسان وللمنظمات البيئية في البلد x أن أعربت عن قلقها لغياب إطار قانوني في البلد يسمح بتنظيم سلوك الشركات فيما يتعلّق بحماية البيئة.	4. الجهود والأعمال
بعد تقييم القضية وجمع المعلومات، تبين أنّه تم انتهاك/ تجاوز الواجبات/ المسؤوليات التالية المتعلقة بحقوق الانسان: • تجاوز المصنع مسؤولياته من خلال القاء المواد الملوّثة في البحيرة وعدم توفير سبل الانتصاف إلى المجتمع المحلي المتأثر بذلك. • انتهكت الدولة واجبها بالحماية بامتناعها عن تنظيم سلوك المصنع ورصده ومعاقبته وتوفير سبل الانتصاف إلى الأشخاص عن هذا التجاوز. في الختام، يمكن القول إنّ القضية مرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وستكون خطط المناصرة التي تعدّها منظمّتك حول هذه القضية مهمّة لوضع حدّ للمشكلة.	5. الاستنتاجات

7.2 حفظ السجلات والإبلاغ عن النتائج

ستلاحظ أنه تم التوصل إلى نوعين من المعلومات أثناء التحضر للعمل، ألا وهما: المعلومات السرية والمعلومات العلنية.

المعلومات السرية: تشمل أسماء وتفاصيل الأشخاص المُقابَلين؛ الملاحظات المدوّنة أثناء المقابلات؛ الاستبيانات التي تم ملؤها؛ الملاحظات المدوّنة خلال اجتماعات مجموعات التركيز؛ قوائم بالأشخاص الذين تتواصل معهم المنظّمة وتفاصيل الاتصال بهم، بما في ذلك الأشخاص الذين ملؤوا الاستبيانات أو شاركوا في اجتماعات مجموعات التركيز؛ المراسلات (باستثناء الرسائل العلنية)؛ وصور الأشخاص. تشكّل هذه المعلومات أساساً للاستراتيجيات والأنشطة. هذه المعلومات سرية حين تعود التفاصيل إلى الأشخاص، ومن شأن الإفصاح عن هذه المعلومات تهديد سلامة هؤلاء الأشخاص وأمنهم.

تذكّر: أنّه يمكن استعمال الملاحظات السرية أمام المحاكم (الرجاء مراجعة [القسم 2.5.4](#) حول التقاضي).

لا بدّ من إعداد القواعد والإجراءات والأنظمة المتعلقة بسرية المعلومات ضمن منظمتك ويجب أن يكون العاملون في المنظّمة على دراية بها. ومتى كنت تجمع المعلومات من المجتمع المحلي، يجب أن تعلم الأشخاص الذين تجمع المعلومات منهم بأنك ستحافظ على سرية التفاصيل والمعلومات الخاصة بهم.

حفاظاً على سلامة وسرية المعلومات، احرص على ما يلي:

- الاحتفاظ بقائمة بالمعلومات في مكان سري. لا يعني ذلك المعلومات بحدّ ذاتها فقط وإنّما أيضاً قائمة بجميع المعلومات المتوفّرة مثل القوائم بجميع الأشخاص الذين تم مقابلتهم وبجميع المشاركين في مجموعات التركيز وجميع الذين قاموا بملء الاستبيانات. ستساعدك هذه القوائم في تحديد ما إذا كانت أي معلومات ناقصة أو مفقودة أو مسروقة بطريقة أو بأخرى. تذكّر أنّه يمكن الوصول إلى معلوماتك الماديّة والإلكترونية. يجب أن تحتفظ بقائمة المعلومات في مكان وبشكل مختلفين عن المعلومات ذاتها.
 - محاولة الاحتفاظ بالمعلومات على وسائط إلكترونية قدر الإمكان وأرشفتها لاسيما عبر مسح المستندات التي تشكّل أدلّة مهمّة.
 - الاحتفاظ بنسخ احتياطية عن جميع الملفات الإلكترونية وذلك بشكل منتظم وبطريقة وفي مكان آمنين.
 - إجراء نسخ عن السجّلات المهمّة والاحتفاظ بها في مكان مختلف تحسباً للسرقة أو للتلف.
 - التواصل مع جهات الاتصال عبر المنصّات السرية وعدم استعمال تفاصيل هذه الجهات أثناء التواصل في حال كانت هذه التفاصيل تعرضها للخطر.
 - يقتصر الوصول إلى المعلومات السرية على الأشخاص المعيّنين مباشرةً بالتعامل مع هذه المعلومات.
- حين استعمال المعلومات الخاصّة بالأفراد:

- من المهمّ الحصول على الموافقة الحرّة والمسبقة والمستنيرة (الرجاء مراجعة [القسم 2.3.2](#) حول الموافقة)؛
- حين كان من الضروري الحفاظ على سرية هوية الأشخاص، استعمل اسماً مزيفاً (واذكر في أيّ تقرير

علنيّ أنّ ذلك ليس الاسم الحقيقي للشخص). ويمكن أيضاً استعمال عبارات مثل «امرأة ما» أو «بعض الأساتذة»؛

- تذكر انه في المجتمعات الصغيرة، لا يكفي استعمال البدائل المذكورة أعلاه لإخفاء الهويّات. في هذه الحالة، حاول أن يكون وصفك مبهماً قدر المستطاع.

تذكّر: من الأسهل بكثير استخراج وتحليل المعلومات المصنّفة والمخزّنة بشكل منهجي مقارنةً مع المعلومات التي ليست مصنّفة بشكل مناسب. تعتبر الأشكال الإلكترونية لتسجيل البيانات الطريقة الفضلى للاحتفاظ بالمعلومات. تقوم بعض المنظّمات بإعداد قواعد البيانات لضمان تخزين معلوماتها بشكل منهجي.

حماية المعلومات والبيانات

في الوقت الحالي، يقدّم عدد من المنظّمات أدوات مفيدة لحماية أنواع مختلفة من المعلومات ولحماية المدافعين عن حقوق الانسان. على سبيل المثال تقوم منظمة فرونت لاين ديفنדרز بتوفير المعلومات حول تحليل المخاطر والتدريب على الحماية، (متوفّر هنا: <https://www.frontlinedefenders.org/ar/programme/risk-analysis-protection-training>), وحول الأمن الرقمي، (متوفّر هنا: <https://www.frontlinedefenders.org/ar/programme/digital-protection>)

المعلومات العلنية: وهي تشمل المعلومات التي تنشرها منظّمك والمنظّمات الأخرى، التقارير الصحفية، البيانات الصحفية، الرسائل المفتوحة، مواد الحملات، المواد والتقارير الرسمية، القوانين، القرارات القضائية، الخ (الرجاء مراجعة [القسم 2.3.2](#) ضمن مصادر المعلومات الأولية).

يجب الاحتفاظ بهذه المعلومات حتى وإن مرّ عليها الزمن. تكمن فائدتها في توفير سجّل بالعمل المنجز وهي أيضاً مهمّة لأغراض التقييم.

بعد جمع البيانات، تتم عادةً صياغة تقرير يتضمّن كلّ أو أهمّ المعلومات التي وجدتتها والتي ستشكّل في مرحلة لاحقة أساساً للمناصرة. قد يتعلّق الأمر بتقرير داخلي أو بتقرير موجه إلى جمهور معيّن (مثل صنّاع القرار) أو بتقرير علني.

يعدّ الإبلاغ عن نتائج عملية تقصّي الحقائق التي قمت بها مهمّاً لضمان النجاح. بوجه عام، لجميع وسائل الإبلاغ عن النتائج (مثل التقارير أو البيانات الصحفية) غاية مماثلة: إحاطة الأشخاص علماً بمشكلة ما وإقناعهم باتخاذ تدابير معيّنة لتحسين الوضع. يشكّل التواصل جزءاً حيويّاً من المناصرة (الرجاء مراجعة الفصول اللاحقة).

المربع 34: أشكال الإبلاغ عن المعلومات

الشكل	الغاية والجمهور المستهدف	الأسلوب والشروط الأخرى
تقرير علني	• لعرض نتائج تقصي الحقائق، وشرح طبيعة المشكلة ومداها ولماذا يجب على المكلفين بالواجبات التصرف بالطريقة الموصى بها؛ • تمكين واضعي السياسات أو المكلفين بالواجبات أو غيرهم ممن لهم نفوذ من فهم المشكلة والتحرك بشأنها • يتم توجيهه الى المسؤولين على المستوى المحلي او الإقليمي او الوطني او الدولي الذين يمكن لهم استخدام المعلومات • يمكن أيضاً إرساله الى الجهات المانحة من اجل طلب التمويل لمشروع.	• يجب تقديم المعلومات بطريقة واضحة وموجزة. • يجب اضافة خرائط أو جداول أو صور فوتوغرافية لدعم النتائج التي تم التوصل إليها حسب الاقتضاء. • يجب تجنب المصطلحات الفنية، وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فقم بشرح المصطلحات.
بيان علني	• يهدف الى لفت الانتباه إلى انتهاك واضح لحقوق الإنسان؛ • يمكن إرساله إلى أعضاء المجلس المحلي أو غيرهم من المسؤولين أو أصحاب المنظمات غير الحكومية أو أصحاب المصلحة على مستوى المقاطعة أو المستويات الوطنية أو الدولية.	• مختصر ومباشر
بيان صحفي	• الوصول إلى أوسع جمهور ممكن؛ • للنشر في الصحافة المطبوعة، الإذاعة و/أو الصحافة الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي؛ • قد يشكل أساساً للمقابلات مع الصحفيين.	• مختصر ومباشر • يجب أن يكون ذات أهمية جديرة بالنشر
رسالة الى المسؤولين أو أصحاب مصلحة آخرين	• إحاطة المسؤول الرسمي علماً بالمشكلة وتقديم التوصيات بشأن ما يجب فعله؛ • طرح أسئلة «بحثة» حول سياسة معينة. (حتى وإن لم تحصل على جواب، يمكنك أن تذكر بأنك طلبت المعلومات ولكنك لم تحصل على جواب)؛	• يجب ان تكون مختصرة ومباشرة • يجب ان تكتب الرسائل دوماً بأسلوب مؤدّب؛ • اذا تم ارسال نفس الرسالة الى اكثر من جهة من أصحاب المصلحة، يجب ان توجه الرسالة الى الشخص الأكثر أهمية.

	• إعلام بعض أصحاب المصلحة بعمل أو أنشطة منظمتك؛ • التقدّم بشكوى؛ • طلب الاجتماعات أو دعوة جهة (أو جهات) من أصحاب المصلحة لزيارة نشاط أو مشروع؛ • إجراء المتابعة بعد اجتماع، وتدوين النقاط الرئيسية للاجتماع. يعدّ ذلك بمثابة محضر للاجتماع ويذكر الشخص بما ينبغي فعله؛ • كتابة الرسائل. إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء، أرسل كتاباً إلى سلطة وطنية أعلى أو إلى هيئة إقليمية أو دولية.	
• يجب تقديم المعلومات بأكثر طريقة منطقية من أجل تقديم الحجج بالشكل الأكثر وضوحاً • بداية، المذكرات ليست مستندات علنية. ولكن يعتبر من التكتيكات المناسبة إعلام المسؤول الرسمي انه سيتم نشر هذه المستندات في مرحلة لاحقة. من شأن هذا الأمر أن يشجّع المسؤول على الردّ على المذكرة؛ • يجب إرسال رسالة قصيرة مرفقة مع المذكرة تشرح الغاية منها؛ • يجب إيراد أي يرد يصل في النسخة العلنية من المذكرة.	• توفير معلومات مفضّلة تسمح للجهة المكلّفة بالمسؤولية باتخاذ التدابير المناسبة كتغيير سياسة ما على سبيل المثال. عادةً، تكون المذكرة أكثر تفصيلاً من الرسالة. وهي لا تستعمل لتقديم شكوى أو للإعراب عن موطن قلق يستدعي تدابير فورية. تستعمل المذكرة متى أردت تقديم توصيات مفضّلة لإدخال تغييرات على السياسة أو على القانون مثلاً.	مذكرة الى أصحاب المصلحة

قائمة التحقق قبل صياغة مستند:

قبل المباشرة بصياغة أيّ من المستندات أعلاه حول إحدى حالات حقوق الانسان، قم بإعداد قائمة تحقق للإجابة على الأسئلة التالية:

- ماذا يجب أن يحققه المستند؟
- من يجب أن يقرأه – بعبارة أخرى، من يمكنه المساهمة في إحداث فرق؟
- ما هي النقاط الرئيسية من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي يجب تسليط الضوء عليها؟
- ما هو التدبير أو ما هي التدابير التي يتعيّن على السلطات المسؤولية اتخاذها؟
- كيف سيتم النظر في مبادئ مثل الدقة والسرية وضمانيها؟



هيكلية عامة للتقارير

قد تكون الهيكلية التالية مفيدة عندما حين تقوم بصياغة مستنداتك:

- **الملخص التنفيذي:** لخص التقرير بكامله، لاسيما استنتاجاتك وتوصياتك. يعدّ هذا الملخص التنفيذي مهماً إذا كنت تستهدف صناع القرار الذين قد لا يقرؤون كامل التقرير.
- **المقدمة:** اعرض المشكلة بإيجاز.
- **المنهجية:** اشرح كيف قمت بجمع المعلومات.

- **شرح المشكلة التي تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:** اتبع نمطاً منطقياً، أي سواء الترتيب الذي تطوّرت فيه الحالة أو التعامل مع أوجه المشكلة المختلفة. من شأن هذا القسم أن يتضمّن:
 - وصف موجز لأسباب المشكلة أو الطريقة التي بدأت فيها.
 - كيف تطوّرت المشكلة (إيراد المعلومات، الخرائط، البيانات الرقمية وغيرها).
 - كيف تؤثر المشكلة على حياة الأشخاص (إيراد دراسات الحالة، الشهادات والصور).
 - ما هي الأفعال أو غياب الأفعال من قبل السلطات أو غيرها التي تسببت بالمشكلة أو أدت إلى تفاقمها.
 - كيف يتعارض ذلك مع واجباتها أو مسؤولياتها المتعلقة بحقوق الإنسان والمنصوص عليها في القوانين والسياسات الوطنية أو المعايير الدولية (إيراد اقتباسات من هذه المستندات).
 - **الإجراءات التصحيحية اللازمة:** يجب أن يحدّد هذا القسم الإجراءات الواجب اتخاذها لوضع حدّ للانتهاكات أو للتجاوز وإعادة حقوق الأشخاص (ترد عادةً في قائمة تتضمّن عدداً من «التوصيات»).
 - **الملاحق:** يمكنك إرفاق الخرائط والمستندات وشهادات أطول بالتقارير إذا اكتفيت باستعمال الاقتباسات داخل التقرير، بالإضافة إلى أي مستند قصير آخر لدعم الحجج التي تتقدّم بها. كما يمكنك إرفاقها بالرسائل.
 - **الحواشي والتعليقات الختامية:** استعمل الحواشي أو التعليقات الختامية للإشارة إلى المواد الثانوية التي تستعملها. من المستحسن أن تطوّر أسلوباً للإشارة إلى مصادر المعلومات بشكل منهجي، ما يسهّل التعرّف على المعلومات.
- بعد صياغة مسودة التقرير، استعمل قائمة التحقق التي وضعتها (الرجاء مراجعة «قائمة التحقق قبل صياغة مستند») للتأكد من تغطية جميع النقاط الأساسية. قبل نشر المعلومات (إذا تعلّق الأمر بمعلومات علنية)، أو إرسالها إلى السلطات، من الجيد أن تطلب من شخص آخر مراجعتها للتأكد من دقتها. يجب أن يتمّ هذا الشخص بالخبرة في العمل القائم على حقوق الإنسان فينظر في أي افتراضات لم يتم اختبارها، أو في أيّ ثغرات أو تناقضات أو انعدام دقة وتحيزات.

الفصل 3

التخطيط من أجل المناصرة

يؤمّر هذا الفصل أدوات لجميع الخطوات الضرورية من أجل إعداد استراتيجية المناصرة وخطط العمل. وهذه الخطوات هي كالتالي:

1. تحديد/ رسم ملامح المسألة (من خلال إعداد شجرة المشاكل وشجرة الحل)
2. تحديد الغايات والأهداف
3. تحليل البيئة الخارجية (PESTEL)
4. تحليل القدرات الداخلية لمنظمتك (تحليل SWOT و BEEM)
5. تحليل أصحاب المصلحة (الفاعلين/ النفوذ/ المصالح)
6. تحديد الجمهور المستهدف وسبل التواصل معه
7. إعداد رسالة أساسية
8. اختيار تكتيكات المناصرة وقنوات التسليم (على سبيل المثال : كسب التأييد، الدعاوى القضائية، إطلاق الحملات العامة)
9. تخطيط الأنشطة
10. الرصد، التقييم وإعداد استراتيجية خروج.

سيتم شرح الخطوات 1 إلى 9 في الفصل الحالي.

يفصّل الفصل 4 التالي تكتيكات المناصرة المختلفة التي يمكن الاستعانة بها.

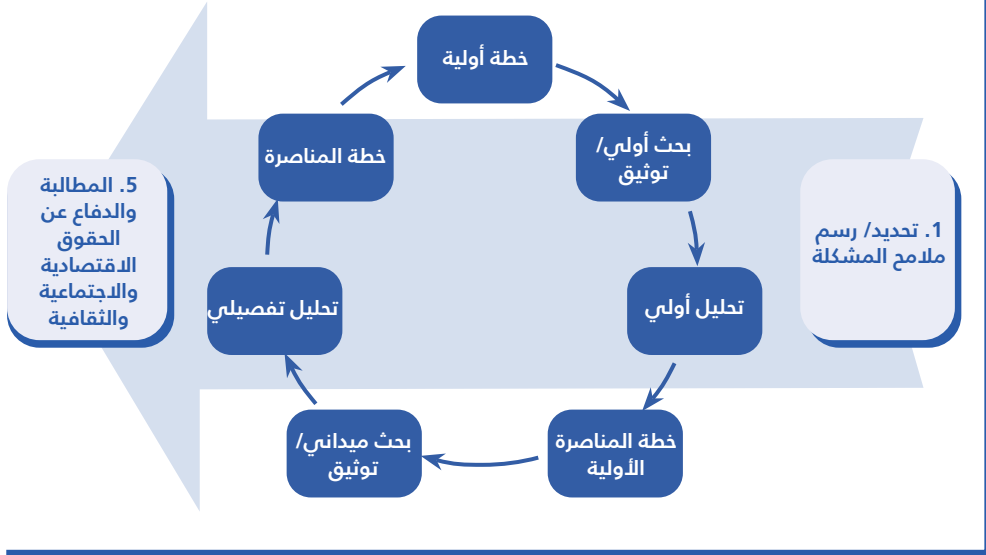
ويعالج الفصل 5 والأخير الرصد والتقييم وغيرهما من الأنشطة المتقاطعة أثناء التخطيط لعمل المناصرة الذي تقوم به وتنفيذه.

1.3 مراحل التخطيط

بعد الانتهاء من المراحل الثلاث الأولى من العمل في مجال حقوق الانسان واستنتاج أنّ المسألة تتعلق بانتهاكات و/أو تجاوزات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الرجاء مراجعة [الرسم البياني 8](#): المراحل الخمس من العمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، يحين وقت البدء بالتخطيط لكيفية العمل من أجل المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدافعة عنها. ولكن، خلال مرحلة التخطيط الرابعة المبيّنة في [الرسم البياني 8](#)، ستحتاج أحياناً إلى العودة إلى المراحل السابقة لجمع المزيد من المعلومات وإجراء المزيد من التحليل. إنّ هذه العملية التكرارية مصوّرة في [الرسم البياني 12 أدناه](#).

يوضح الرسم التالي مكوّنات الخطوات التي تمتدّ بين المرحلة 1: تحديد المشكلة والمرحلة 5: المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدافعة عنها والتي تم عرضها في مقدّمة الجزء الثاني.

الرسم البياني 12: العملية التكرارية للتخطيط من أجل المناصرة



تجدر الإشارة إلى أنّ مراحل التخطيط الموجودة في الوسط ليست أفقيةً وتسجّل بعض عمليات الذهاب والإياب. على سبيل المثال، ينفّذ البحث والتحليل الأوّليان لإنتاج خطة أولية. من ثم، تبرز الحاجة إلى مزيد من البحث والتحليل لتحديد كيفية تعاظم السلطات مع المسألة أو لفهم وقع المسألة على المجموعات المختلفة، أو لجمع المزيد من الأدلة، الخ (الرجاء مراجعة [المربع 32](#) حول الرصد وتقاضي الحقائق).

❏ لا يجري البحث (المراقبة وتقاضي الحقائق) بمرحلة واحدة ومن تلقاء ذاته. فقد تبرز الحاجة إليه في مراحل مختلفة لإعداد الخطة النهائية.

❏ من أجل المطالبة بحقوق الإنسان والمدافعة عنها، لا بدّ من البدء بالعمل مع ضحايا انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الأفراد، المجموعات أو الجماعات المحليّة) من أجل تحديد المسألة أو المسائل التي ينبغي الدفاع عنها.

المراحل العشر من التخطيط من أجل المناصرة

في إطار إعداد خطة المناصرة التي ستعتمدها، يمكنك اتباع عدد من الخطوات التي نعرض أدوات لها في هذا الفصل:

1. تحديد/ رسم ملامح المسألة (من خلال وضع شجرة المشكلة وشجرة الحل): حتى إذا قمت بتحديد مسألة تتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قبل أن تباشّر بالبحث والتوثيق، واستنتجت وقوع الانتهاكات أو التجاوزات، إلا أنّ استراتيجية المناصرة وخطة العمل تتطلبان تحديد المسألة بمزيد من التفاصيل. يملك البحث الذي تقوم به عادةً إلى مجموعة من المسائل والانتهاكات/ التجاوزات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكن، لتنجح المناصرة، يجب أن تختار المسألة

- (المسائل) الأكثر ملاءمة التي يمكنك التأثير عليها بشكل فعلي. كما عليك رسم خريطة لب المشكلة، بالإضافة إلى الأسباب والتبعات، للبحث عن الحلول الممكنة.
2. تحديد الغايات والأهداف: يساعدك وضع خريطة شجرة الحل في تحديد غايات وأهداف ملموسة لاستراتيجية المناصرة التي ستعتمدها.
 3. تحليل البيئة الخارجية (تحليل PESTLE): بعد تحديد الغايات والأهداف، يتعين عليك دراسة البيئة الخارجية لاكتشاف المسائل التي من شأنها التأثير على المشكلة التي اخترتها. سيحملك ذلك إلى التفكير في عوامل وجهات فاعلة ليصار إلى إدماجها في استراتيجية المناصرة.
 4. تحليل القدرات الداخلية لمنظمتك (تحليل SWOT و BEEM): يجب أن تحلل بتأن قدرة منظمتك أو مجموعة الأشخاص الذين يمكنهم تنفيذ خطة المناصرة وذلك من أجل تقييم الاستراتيجية الفضلى الواجب اعتمادها.
 5. تحليل أصحاب المصلحة (الجهات الفاعلة/ النفوذ/ المصالح): هذه الخطوة مهمة جداً. يتعين عليك رسم خارطة كافة الجهات المعنية التي لديها مصلحة في و/أو نفوذ بالنسبة إلى المسألة التي اخترتها. سيحملك ذلك إلى اختيار جهات فاعلة لإدماجها في استراتيجية المناصرة وتحديد طريقة التعامل معها.
 6. تحديد الجمهور المستهدف وسبل التواصل معه (رسم خريطة التأثير، تحليل المسار): بعد تحليل أصحاب المصلحة، يتعين عليك اختيار صنّاع القرار النهائيين الذين تود التأثير عليهم، بالإضافة إلى الفاعلين الذين قد يؤثرون على الفاعلين النهائيين المستهدفين بالمناصرة (صنّاع القرار).
 7. صياغة رسالة أساسية: بعد تحديد صانع أو صنّاع القرار النهائيين الذين تود التأثير عليهم، عليك صياغة رسالة أو رسائل أساسية واضحة تنقلها إليهم لإقناعهم بالتغيير.
 8. اختيار تكتيكات المناصرة وقنوات التسليم: بالاستناد إلى اختيار الجمهور المستهدف والتحليلات أعلاه، يتعين عليك اختيار تكتيكاتك من بين مجموعة من الاحتمالات المختلفة مثل كسب التأييد، المنازعة القضائية، شنّ الحملات العلنية والتعبئة، والتعاون مع الآليات الدولية.
 9. إعداد الاستراتيجيات والتخطيط للأعمال: بعد اختيار التكتيك الذي ستستعمله، يتعين عليك الشروع في إعداد خطة العمل حيث ستفصل الأعمال الملموسة التي ستقوم بها في إطار كل تكتيك. ستحدّد خطة العمل عناصر مثل ماذا، متى، من، أين وكيف؟
 10. الرصد، التقييم والاستدامة: أثناء التنفيذ، من المهم أن ترصد درجة تحقيقك لغاياتك وأهدافك، وأن تقيّم الأثر. لضمان الاستدامة، لا بدّ من اعداد استراتيجية للخروج بالاستناد إلى عمل الرصد والتقييم المتواصل الذي تقوم به.

المربع 35: 10 خطوات للتخطيط من أجل المناصرة

الخطوة 1	تحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأدوات: رسم شجرة المشكلة وشجرة الحل
الخطوة 2	تحديد الغايات والأهداف الأدوات: استعمال شجرة الحل
الخطوة 3	تحليل البيئة الخارجية الأداة: تحليل PESTEL
الخطوة 4	تحليل قدرتك الداخلية الذاتية الأدوات: تحليل SWOT و BEEM
الخطوة 5	تحليل أصحاب المصلحة الأدوات: الفاعلون/ النفوذ/ المصالح
الخطوة 6	تحديد الجمهور وسبل التواصل معه الأدوات: تحليل مجال القوى، تحليل المسار
الخطوة 7	الرسائل والتواصل الأدوات: إعداد الرسائل الأساسية وتوصيل النتائج
الخطوة 8	اختيار تكتيكات المناصرة وقنوات التوصيل الأدوات: الحملات والتعبئة، كسب التأييد، الدعاوى القضائية، التفاعل مع الآليات الدولية
الخطوة 9	التخطيط للعمل الأدوات: خطة العمل، أخلاقيات المناصرة، تقييم المخاطر والتواصل الفعال
الخطوة 10	الرصد والتقييم الأدوات: الرصد، التقييم واستراتيجية الخروج

2.3 تحديد ورسم ملامح المسألة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يعرض هذا القسم أدوات لتحليل المسألة وذلك من خلال:

- رسم شجرة المشكلة
- رسم شجرة الحلّ

أنت عند الخطوة الأولى من الخطوات العشر للتخطيط من أجل المناصرة

الخطوة 1	تحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأدوات: رسم شجرة المشكلة وشجرة الحلّ
الخطوة 2	تحديد الغايات والأهداف الأدوات: استعمال شجرة الحلّ
الخطوة 3	تحليل البيئة الخارجية الأداة: تحليل PESTEL
الخطوة 4	تحليل قدرتك الداخلية الذاتية الأدوات: تحليل SWOT و BEEM
الخطوة 5	تحليل أصحاب المصلحة الأدوات: الفاعلون/ النفوذ/ المصالح
الخطوة 6	تحديد الجمهور وسبل التواصل معه الأدوات: تحليل مجال القوى، تحليل المسار
الخطوة 7	الرسائل والتواصل الأدوات: إعداد الرسائل الأساسية وتوصيل النتائج
الخطوة 8	اختيار تكتيكات المناصرة وقنوات التوصيل الأدوات: الحملات والتعبئة، كسب التأييد، الدعاوى القضائية، التفاعل مع الآليات الدولية
الخطوة 9	التخطيط للعمل الأدوات: خطة العمل، أخلاقيات المناصرة، تقييم المخاطر والتواصل الفعال
الخطوة 10	الرصد والتقييم الأدوات: الرصد، التقييم واستراتيجية الخروج

رسم شجرة المشكلة وشجرة الحلّ

بعد إجراء تقييم أولي للمشكلة أو المشاكل التي تريد كسب التأييد حولها، تبرز الحاجة إلى رسم خريطة هذه المشكلة لتبيان أسبابها وآثارها. يعتمد ذلك على رصد الوضع، جمع المعلومات وتوثيقها (الرجاء مراجعة [القسم 2.2](#) حول الرصد والتوثيق). يسمح التحليل الواسع المنفذ عند على هذا المستوى بالوقوف على أسباب المشكلة، ما سيؤدّي بدوره إلى تحديد أفضل الحلول لهذه المشكلة وتحديد غاية المناصرة وأهدافها.

• على ضوء الدور الذي تقرّر المنظّمة الاضطلاع به، يمكن رسم شجرة المشكلة وشجرة الحلّ مع منظّمات أخرى تشارك في نشاط المناصرة المذكور و/ أو مع المجتمع المحلي.

• يركّز رسم شجرة المشكلة والحلول على المعلومات التي يتم جمعها من خلال الرصد والتوثيق الأوليين لحقوق الانسان. من الضروري أن يستمرّ جمع المعلومات عن حقوق الانسان بعد رسم خارطة المشكلة والحلّ وذلك من أجل إحراز تقدّم على مستوى تحليل السياق الداخلي والخارجي وإعداد خطة.

رسم شجرة المشكلة

تسمح هذه الأداة بوضع خريطة لأسباب وآثار مشكلة أو تحدّي ما. يتم وضع تصور للأسباب والآثار على شكل شجرة تبين الروابط بين عوامل مختلفة. تشكّل الأسباب جذور الشجرة. أما المشكلة الأساسية فهي ممثّلة بالجذع، في حين تعرض التبعات أو الآثار على شكل أغصان الشجرة. يظهر رسم شجرة المشكلة مدى تعقيد مشكلة معيّنة. وغالباً ما يبيّن وجود أكثر من سبب للمشكلة وأنّ بعض الأسباب ضاربة جذورها في العمق. ويمكن تحليل كلّ أثر من الآثار (أغصان الشجرة) بشكل منفصل ضمن شجرة مشكلة خاصّة به حيث انه قد يشكل جزءاً من أسباب مشكلة أخرى ذات الصلة.

يجدر التنويه بأنّه في الكثير من الأحيان يبدو أنّ أسباب وآثار المشكلة مترابطة، أو أنّ هنالك ثغرات تتطلّب المزيد من البحث، لاسيما لدى تصميم شجرة الحلّ (الرجاء مراجعة [الرسم 14](#) حول رسم شجرة الحلّ).

• من المحبّذ صياغة المشكلة الأساسية من وجهة نظر أصحاب الحقوق المتأثّرة كالقول مثلاً «لا تتمتّع النساء بوصول إلى المعلومات حول الحقوق الجنسية والإنجابية» عوضاً عن «لا توقّر الحكومة المعلومات عن الحقوق الجنسية والإنجابية».

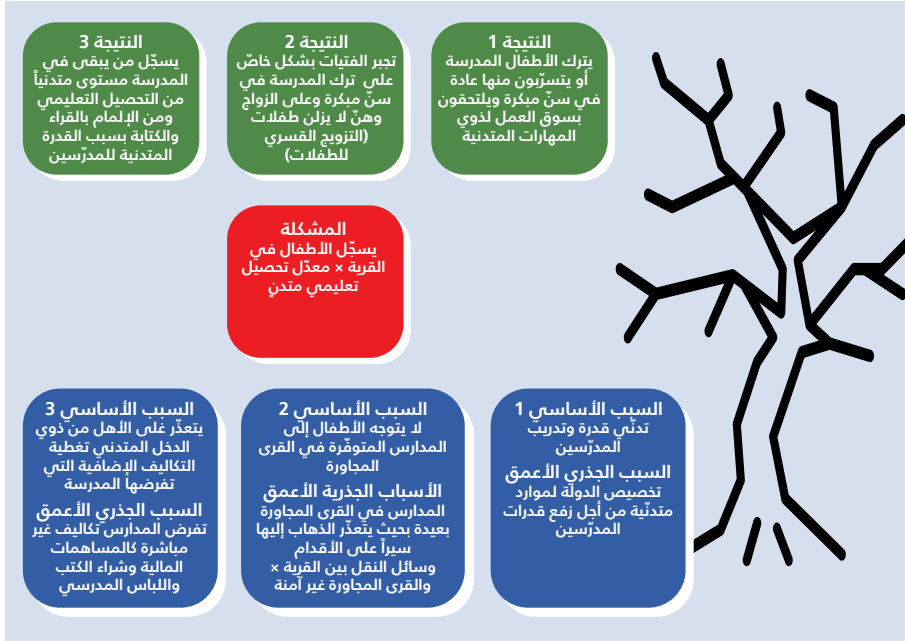
تذكّر: قد لا يعكس رسم شجرة المشكلة بحد ذاته مسائل حقوق الانسان وواجبات الحكومة الموازية لها. بالتالي، ينبغي طرح الأسئلة مثل «ما هي مسائل حقوق الانسان» و«ما هي واجبات الحكومة؟» بموازاة رسم شجرة المشكلة وذلك من أجل تقييم مدى الالتزام بحقوق الانسان. (الرجاء مراجعة مقدّمة الجزء الثاني حول مراحل حقوق الانسان، و[الرسم 11](#) حول خطوات تحليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

الرسم 13: رسم شجرة المشكلة

تصف الأغصان النتائج أو الآثار

يصف الجذع المشكلة،

وتصف الجذور الأسباب



من المفيد جداً استخدام واجبات الدولة والـ 4As (التوفر، الوصول، القبول والملاءمة) كأطار لتحليل الأسباب الجذرية للمشكلة (الرجاء مراجعة الجزء 1 الفصل 3 حول واجبات الدولة).

رسم شجرة الحل

كما يتضح من الاسم، تعرض شجرة الحلّ للحلول الكفيلة بمعالجة المشاكل المحددة في شجرة المشكلة.

تشكل شجرة الحلّ عكساً لشجرة المشكلة. ففي شجرة الحلّ:

- يصبح الجذع غايتك أو هدفك؛
- تتحول الجذور إلى حلول؛
- وتستحيل الأغصان منافع.

في هذه المرحلة، لا حاجة لأن تُفسّر كيفية تحقيق الحلول- فهذه المرحلة بكلّ بساطة وسيلة للقيام بعصف ذهني (جماعي) حول الحلول الممكنة للمشاكل التي حدّتها بواسطة شجرة المشكلة.

قد يكون الحلّ واضحاً جلياً فيما يتعلّق ببعض المشاكل، كوضع حدّ للانتهاك مثلاً. ولكن، في ظروف أخرى، قد لا يكون هنالك من حلّ ساطع. في هذه الحالة، لا بدّ من التفكير في استراتيجية. قد تتكوّن الاستراتيجية من جزئين: أ) تحسين الوضع تدريجياً والشروع في ذلك بأسرع وقت ممكن؛ وب) البحث عن حلول طويلة الأمد (مثلاً: تشييد البنى التحتية كمدرسة، توسيع المدرسة، شقّ طريق، أو إرساء المؤسسات أو البرامج الرامية إلى مؤسسة التدريب الموجه إلى المدرّسين).

الرسم 14: رسم شجرة الحلّ

ملاحظة: يستند الرسم أدناه إلى رسم شجرة المشكلة الوارد أعلاه.



القرار الأولي حول الشروع في العمل على المشكلة

بعد تحديد المشكلة وتحليلها، عليك النظر فيما إذا كان يجدر بمنظمتك القيام بالمناصرة المخطط لها. يرتبط هذا التقييم الأولي بما إذا كنت، كمنظمة، في موقع جيّد ولديك القدرة على العمل على المشكلة، وبما إذا كان عمك على المشكلة سينتج الوقع المرجو. يبين الجدول 7 بعض العناصر الواجب النظر فيها حين اتخاذ القرار حول ما اذا سيتم العمل حول المشكلة.

تذكّر: قد تقرّر منظمتك بسبب القدرات المالية أو البشرية المحدودة، أو بسبب محدودية الخبرة في بعض المجالات، التركيز فقط على بعض جوانب المشكلة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى الحلول المطلوبة. لا بأس بذلك! يمكن للمنظمة أن تتعاون مع جهات أخرى تركز على جوانب أخرى من المشكلة والحلّ.

الجدول 7: المعايير التي تسمح باتخاذ القرار حول ما إذا كان يجدر بك العمل على مشكلة ما

يستند هذا المثال إلى قضية إغراق النفايات الكيميائية من قبل شركة فارما في البحيرة الزرقاء في البلد x (الرجاء مراجعة [المثال 13](#) للحصول على معلومات عن خلفية هذه القضية الافتراضية).

المعايير	أمثلة عن المسائل التي يمكن استكشافها (يشكّل بعض هذه المسائل جزءاً من خطوات تحليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الرجاء مراجعة الرسم 11 حول خطوات تحليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)
مدى خطورة المشكلة	- هل أنّ المشكلة خطيرة أو هل قد تؤدي إلى المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان؟ مثلاً، هل ازداد إغراق النفايات الكيميائية بشكل مفاجئ؟ هل بلغ تركيز المواد الكيميائية في المياه مستوى بات يلوّث الأراضي الزراعية ويسمّم الحيوانات في المناطق المجاورة؟ - هل يتم تجاهل المشكلة ولا يوجد منظمة أهلية تعمل عليها أو أن هناك منظمات قليلة فقط تعمل حول الموضوع؟
زيادة الوصول إلى الحقوق الأخرى	هل يؤدي حلّ المشكلة إلى زيادة الوصول إلى حقوق أخرى؟ مثلاً، يؤدي تحسين نوعية المياه إلى زيادة الزراعة في المنطقة فيعزّز بالتالي الحقّ في الغذاء والمياه، كعناصر من الحقّ في مستوى معيشي لائق (الرجاء مراجعة الجزء 1 القسم 3.5 حول الحقّ في مستوى معيشي لائق). كما يضع حداً للأمراض الناتجة عن التلوّث وعليه، يعزّز الحقّ في الصحة (الرجاء مراجعة الجزء 1 القسم 4.5 حول الحقّ في الصحة). بما أنّ العديد من الأطفال في المنطقة يتغيّبون عن الدراسة بسبب المرض، يسمح حلّ هذه المشكلة بإحراز تقدّم على مستوى الحقّ في التعليم.
قدرة المنظمة	- هل تتمتع منظمّتك بالموارد المالية والبشرية الضرورية للعمل على المسألة؟ - هل تتمتع منظمّتك بالخبرة الضرورية؟ - هل تقيم منظمّتك الروابط الضرورية مع الآخرين؟ - هل تمتلك منظمّتك الوقت للعمل على المسألة ضمن الإطار الزمني اللازم لبلوغ الغايات المحدّدة؟
التعاون مع الغير	- هل لديك القدرة والمهارات والخبرة المناسبة أو هل يمكنك اكتسابها من خلال التعاون مع الغير؟ - هل هي مشكلة تعمل عليها منظمات أهلية أخرى، إنّما هنالك حاجة للمزيد من العمل؟ هل من شأن التعاون مع الغير أن يحقق وقفاً أكبر؟

إسهام أصحاب المسؤولية

- من هم أصحاب المسؤولية في هذه القضية؟ قد يتعدّد أصحاب المسؤولية على المستوى الوطني والمحلي. على سبيل المثال، في هذه الحالة، يتحمّل المصنّع مسؤولية عدم خرق القانون الوطني والمعايير الدولية لحقوق الانسان. كما هنالك جوانب عديدة لواجب الحماية الملقى على عاتق الدولة، بما في ذلك واجب تنظيم سلوك المصانع، التحقيق في الشكاوى، إجراء المعاینات المنتظمة، مساءلة الجهات المسؤولة، وضمان سبل انتصاف فعّالة للأشخاص المتأثرين.
- ماذا فعل أصحاب المسؤولية المختلفون من أجل معالجة الوضع؟ ما هي السلطات التي تحرّكت؟ ماذا فعلت بالتحديد؟ هل كان ذلك كافياً؟ ما المطلوب؟ من هي السلطة المسؤولة عن ذلك؟
- كيف ستحمل المناصرة التي تقوم بها (لربما مع الغير) أصحاب المسؤولية إلى التصرف إزاء المسألة؟ من ستشرك من بين أصحاب المسؤولية وكيف ستشركهم في ذلك؟

📌 في معرض تقييم ما إذا كنت قادراً أو ما إذا كان ينبغي إشراكك في المناصرة حول مسألة معيّنة، من المهم تقييم قدرتك الداخلية عبر إجراء تحليل SWOT (الرجاء مراجعة القسم 5.3 حول تحليل SWOT).

قد يؤدي النضال الحقوقي في مجال واحد من الحقوق إلى النضال في مجالات أخرى. غالباً ما تنشئ المناصرة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أثراً مضاعفاً. على سبيل المثال:

مثال: بدأت منظمتك الأهلية بالمناصرة مع النقابات حول الحاجة إلى تغيير القانون من أجل ضمان أجور عادلة والحق في الإضراب. في إطار جهود المناصرة، أضرب العمّال عن العمل. بعد إقدام الشرطة على ضرب بعض المضربين، أطلقت منظمتك الأهلية والنقابات معاً حملةً ضدّ التوقيف التعسفي وسوء المعاملة. نتيجة لذلك، بدأت النقابات تعمل في مجال الحقوق المدنية والسياسية وهي ليست مجال اهتمامها وعملها المعتاد.

مثال: تعمل منظمتك الأهلية على الحق في التعليم. قامت بالمناصرة حول الحاجة إلى تقليص كلفة التعليم وضمان توفر التعليم وقابلية الوصول إليه من قبل الجميع في البلاد. أدّى ذلك إلى إبرام شراكات مع منظمات العمّال المهاجرين لضمان وصول أطفالهم إلى التعليم بالاستناد إلى القانون الدولي لحقوق الانسان. أدّى العمل مع المنظمات الأهلية التي تمثّل مجتمعات اللاجئين إلى مناصرة مشتركة حول شروط العمل العادلة للعمّال المهاجرين.

مثال: ركّز عنصر آخر من العمل على التعليم في المثال أعلاه على إقامة شراكات مع المنظمات الأهلية الموجودة في المناطق الريفية من أجل ضمان توفر المدارس في المناطق الريفية. رفع هذا الأمر مستوى فهم منظمتك الأهلية لبعض المشاكل الأخرى التي يواجهها المجتمع الريفي وأدّى إلى مناصرة من أجل فتح المستوصفات في هذه المجتمعات المحلية.

3.3 وضع غاية وأهداف

أنت عند الخطوة الثانية من الخطوات العشر للتخطيط من أجل المناصرة

الخطوة 1	تحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأدوات: رسم شجرة المشكلة وشجرة الحل
الخطوة 2	تحديد الغايات والأهداف الأدوات: استعمال شجرة الحل
الخطوة 3	تحليل البيئة الخارجية الأداة: تحليل PESTEL
الخطوة 4	تحليل قدرتك الداخلية الذاتية الأدوات: تحليل SWOT و BEEM
الخطوة 5	تحليل أصحاب المصلحة الأدوات: الفاعلون/ النفوذ/ المصالح
الخطوة 6	تحديد الجمهور وسبل التواصل معه الأدوات: تحليل مجال القوى، تحليل المسار
الخطوة 7	الرسائل والتواصل الأدوات: إعداد الرسائل الأساسية وتوصيل النتائج
الخطوة 8	اختيار تكتيكات المناصرة وقنوات التوصيل الأدوات: الحملات والتعبئة، كسب التأييد، الدعاوى القضائية، التفاعل مع الآليات الدولية
الخطوة 9	التخطيط للعمل الأدوات: خطة العمل، أخلاقيات المناصرة، تقييم المخاطر والتواصل الفعال
الخطوة 10	الرصد والتقييم الأدوات: الرصد، التقييم واستراتيجية الخروج

بعد قيامك بتحليل المشكلة، سستمكن من تحديد غايتك وأهدافك على ضوء هذا التحليل.

ستستخدم شجرة الحل التي رسمتها لتحديد غاية (غايات) وأهداف المناصرة التي تقوم بها.

الغاية: تشكّل الغاية الحالة المثالية التي ستنتج عن القرارات المتخذة. يفترض بالغاية:

- أن تتناسب بشكل منطقي مع المهمة الموكولة إلى منظمتك (دائرة المصلحة)
- أن يكون لها وقع على الظروف المعيشية للمجموعة ذات المصلحة
- أن تكون بعيدة المدى
- أن تكون طموحة إنّما قابلة للتحقيق على المدى البعيد
- أن تتعلّق باتخاذ الخيارات
- أن تكون مملوكة من وأن تحظى بدعم الشركاء و/أو الفئة المعنية.
- تشير الفئة المعنية إلى الأشخاص الذين تودّ أعمال حقوقهم، أيّ الأشخاص أو المنظمات الذين ينبغي إشراكهم في تحديد غاية وأهداف أعمالك.

قد تكون الغاية سواء النتيجة النهائية التي تسعى المجموعة ذات المصلحة إلى بلوغها أو قد تتعلّق بإطلاق عملية:

- نتيجة ملموسة: على سبيل المثال: «يتمتّع جميع الأشخاص في المجتمع بوصول إلى مياه مأمونة صالحة للشرب»؛ أو
- عملية ترمي إلى إحراز تقدّم باتجاه حقّ معيّن. مثلاً: «التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهتمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات». (هدف التنمية المستدامة 16، الرجاء مراجعة الجزء 1 الفصل 9 حول أهداف التنمية المستدامة)

تذكّر: في الكثير من الأحيان، لا يكون عملك السبب الوحيد لتحقيق الغاية. غالباً ما تحقّق الغايات الطويلة الأمد من خلال العمل المتراكم على المدى الطويل والذي يشكّل تضامراً لجهودك ولجهود الغير.

تنتج الأهداف عن الغاية الطويلة الأمد. فهي خطوات محدّدة وتدريبية لبلوغ الغاية. يجب أن تكون:

- مستهدفة لصنع القرار/ التغيير في السلوك.
- قصيرة أو متوسطة الأجل.
- مرتكزة على السياق.
- ضمن دائرة تأثيرك (قابلة للتحقيق من قبل المنظمة).

يجب أن تكون الأهداف ذكية، أي SMART، وهو مختصر مأخوذ من الأحرف الأولى للكلمات التالية باللغة الإنجليزية: محدّدة (Specific)، وقابلة للقياس (Measurable)، ومقبولة (Acceptable)، وواقعية (Realistic)، ومحددة المدة (Time-bound).

يمكن صياغة الأهداف في مراحل مبكرة بعد تحديد الهدف. كما يمكن صياغتها بعد تحليل أصحاب المصلحة (الرجاء مراجعة القسم 6.3 حول تحليل أصحاب المصلحة). من المهم أن تكون غاية المناصرة محدّدة لكي تكون الأهداف قابلة للتحقيق وذلك من حيث ما ترمي إلى إنجازه والعملية أو طريقة التحقيق.

4.3 تحليل البيئة الخارجية

أنت الآن عند الخطوة الثالثة من الخطوات العشر للتخطيط من أجل المناصرة.

الخطوة 1	تحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأدوات: رسم شجرة المشكلة وشجرة الحل
الخطوة 2	تحديد الغايات والأهداف الأدوات: استعمال شجرة الحل
الخطوة 3	تحليل البيئة الخارجية الأداة: تحليل PESTEL
الخطوة 4	تحليل قدرتك الداخلية الذاتية الأدوات: تحليل SWOT و BEEM
الخطوة 5	تحليل أصحاب المصلحة الأدوات: الفاعلون/ النفوذ/ المصالح
الخطوة 6	تحديد الجمهور وسبل التواصل معه الأدوات: تحليل مجال القوى، تحليل المسار
الخطوة 7	الرسائل والتواصل الأدوات: إعداد الرسائل الأساسية وتوصيل النتائج
الخطوة 8	اختيار تكتيكات المناصرة وقنوات التوصيل الأدوات: الحملات والتعبئة، كسب التأييد، الدعاوى القضائية، التفاعل مع الآليات الدولية
الخطوة 9	التخطيط للعمل الأدوات: خطة العمل، أخلاقيات المناصرة، تقييم المخاطر والتواصل الفعال
الخطوة 10	الرصد والتقييم الأدوات: الرصد، التقييم واستراتيجية الخروج

يساعد رسم خريطة البيئة الخارجية في فهم البيئة التي ستعمل فيها بحيث تتفادى العراقيل وتستفيد إلى أقصى حدّ ممكن من العوامل المُمكنة. يشكّل تحليل التوجّهات المهمّة في البيئة، أو ما يعرف بتحليل PESTEL، وهو الأداة الأساسية المستعملة لهذا الغرض.

تحليل PESTEL

يشير تحليل بيستل (PESTEL) إلى تحليل الجوانب السياسية (Political) والإقتصادية (Economic) والاجتماعية (Social) والتكنولوجية (Technological) والبيئية (Environmental) والقانونية (Legal). يقف تحليل PESTEL على التوجّهات المهمّة في بيئة العمل المحيطة بالمسألة المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى عمل المناصرة المخطّط له. يستخدم هذا التحليل لفهم «الصورة الكبرى» وسياق تنفيذ المناصرة التي تقوم بها.

• يساعدك تحليل PESTEL في التعرف على التوجّهات الرئيسية التي تؤثر على خطط المناصرة. في حين أنّ هذه العوامل تتخطى سيطرتك المباشرة، لا بدّ لك من تحديدها لأنّه من شأنها مساعدتك في تحديد الجهات المستهدفة التي يجب التأثير عليها وتبيين كيف ومتى يتم ذلك.

حين إدراج العناصر المختلفة في تحليل PESTEL، لا بدّ من إطلاق نقاش حول:

- الأثر (مرتفع، متوسط، متدنٍ)
- ما الذي يمكن عمله في هذا الخصوص؟

الجدول 8: أمثلة عن الأسئلة التي ينبغي النظر فيها في إطار تحليل PESTEL

الاقتصادية	السياسية
• هل تخصّص الحكومة موازنة لهذه المسألة؟ • هل من جهات مانحة مهتمة بهذه المسألة؟ • ما هو الوضع الاقتصادي ضمن المجتمع المحلي الذي يخطّط فيه لأنشطة حول المسألة؟ هل من شأن ذلك التأثير على الخطط؟ • هل من شأن العمل على المسألة أن يحسّن الوضع الاقتصادي للمجتمع المحلي أو هل سيزيده سوءاً؟	• ما هي استراتيجيات، سياسات أو خطط الحكومة المتصلة مباشرةً بالمسألة؟ هل يمكن أن تتغيّر؟ هل من استراتيجيات، سياسات أو خطط أخرى لها تأثير على المسألة؟ • ما هو موقف الحكومة حيال المسألة؟ • هل هنالك برامج حكومية خاصّة مرتبطة مباشرةً بالمسألة على المستوى الوطني أو المحلي؟ • هل من تغييرات في الحكومة على المستوى الوطني والمحلي؟ كيف قد يغيّر ذلك جهود الحكومة أو مواقفها من المسألة؟ • هل من أحزاب سياسية قد تدعم هذا العمل أو تعترض عليه؟
التكنولوجية	الاجتماعية
• ما هي البنية التحتية والتطوّرات التكنولوجية المتوفّرة ضمن المجتمع المحلي؟ • ما هو مستوى وصول أعضاء المجتمع المحلي إلى البنية التحتية التكنولوجية، مواقع التواصل الاجتماعي، الخ؟ • ما هي منصات التواصل الاجتماعي الأكثر شعبيةً بين الفئات العمرية، المواقع الجغرافية، النوع الاجتماعي، الخ؟ • هل يتطلّب العمل على المسألة استعمال تكنولوجيات معيّنة؟ إلى أي مدى هي متوفّرة؟	• ما هي نظرة المجتمع المحلي إلى المشكلة وما هي الإجراءات الممكنة لمعالجة المسألة؟ • هل من فئات اجتماعية محدّدة ضمن المجتمع المحلي تدعم هذا العمل أو تعارضه؟ هل من مدلول لتنوّعها من حيث النوع الاجتماعي، الانتماء الاثني، السنّ، الموقع الجغرافي، الخ؟ • هل يخشى الناس دعم الأنشطة أو أن يُنظر إليهم على أنّهم يدعمونها؟ لماذا وهل من سبل لمعالجة ذلك؟

• هل ترتبط المناصرة حول المسألة بضمان وصول المجتمع المحلي إلى تكنولوجيات معينة؟ ما أهمية ذلك بالنسبة إلى المجتمع المحلي؟	• هل تعاني بعض الأنشطة المحددة من نظرة الجمهور السلبية إليها؟ مثلاً: تُعدّ حقوق الأقليات بمثابة تهديد للهوية الوطنية؛ يرتبط العنف ضدّ المرأة بالمعايير الثقافية؛ تعتبر مسائل اللاجئين على أنّها تشكّل تعدياً على موارد البلد المحدودة؛ هل تُعتبر حقوق مجتمع الميم (مثليي الجنس ومزدوجي التوجه الجنسي وللمتحولين جنسياً) غير مقبولة ثقافياً، الخ • هل ستثير هذه النظرة العامّة السلبية الالتماع أو حتى الاعتراض على العمل في مجال المناصرة حول هذه المسائل؟ • هل من معايير أو قيم ثقافية أخرى من شأنها التأثير على العمل؟
الجوانب القانونية • هل من قوانين مرتبطة بالحقوق المعنية؟ • إذا اتصلت المسألة بمسؤوليات الجهات غير التابعة للدولة (كالشركات)، هل من قوانين تنظم سلوكها ومسؤولياتها؟ • هل صادق البلد على المعاهدات الدولية المرتبطة بالمسألة؟ • ما هو وضع المعاهدات الدولية وفقاً للقانون الوطني؟ هل يمكن الاعتداد بها أمام المحاكم؟ • هل من مشاريع قوانين متصلة بالمسألة قيد المناقشة؟ هل هي جيّدة؟ هل يمكن التأثير عليها؟ في حال الإيجاب، كيف يمكن التأثير عليها؟ • هل من قرارات قضائية قديمة ذات صلة يمكن استعمالها كسوابق؟	الجوانب البيئية • هل من مسائل بيئية على صلة خاصّة بالمشكلة، كأن تكون سبباً للمشكلة؟ نذكر على سبيل المثال الجفاف، المخاطر البيئية، تلوث مصادر المياه، مطامر النفايات الخطيرة، الخ • كيف يتأثر التمتع بحقوق الانسان بهذه التغيرات في البيئة؟ • هل يمتلك البلد خطة عمل لحفظ البيئة؟

5.3 رسم خريطة قدراتك الداخلية الخاصة

أنت الآن عند الخطوة الرابعة من الخطوات العشر للتخطيط من أجل المناصرة

الخطوة 1	تحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأدوات: رسم شجرة المشكلة وشجرة الحل
الخطوة 2	تحديد الغايات والأهداف الأدوات: استعمال شجرة الحل
الخطوة 3	تحليل البيئة الخارجية الأداة: تحليل PESTEL
الخطوة 4	تحليل قدرتك الداخلية الذاتية الأدوات: تحليل SWOT و BEEM
الخطوة 5	تحليل أصحاب المصلحة الأدوات: الفاعلون/ النفوذ/ المصالح
الخطوة 6	تحديد الجمهور وسبل التواصل معه الأدوات: تحليل مجال القوى، تحليل المسار
الخطوة 7	الرسائل والتواصل الأدوات: إعداد الرسائل الأساسية وتوصيل النتائج
الخطوة 8	اختيار تكتيكات المناصرة وقنوات التوصيل الأدوات: الحملات والتعبئة، كسب التأييد، الدعاوى القضائية، التفاعل مع الآليات الدولية
الخطوة 9	التخطيط للعمل الأدوات: خطة العمل، أخلاقيات المناصرة، تقييم المخاطر والتواصل الفعال
الخطوة 10	الرصد والتقييم الأدوات: الرصد، التقييم واستراتيجية الخروج

تحليل SWOT و BEEM

ثمة أداة تستعمل بكثرة لتحليل قدرة المنظّمة على معالجة مشكلة ما وهي تعرف بتحليل SWOT. بعد إجراء تحليل SWOT، ينفّذ تحليل BEEM لتحديد كيفية استعمال المعلومات الناتجة عن تحليل SWOT من أجل وضع الحلول. يجب القيام بالتحليلين ضمن مجموعات (من داخل المنظّمة و/أو خارجها) لإدماج مروحة من الأبعاد المختلفة.

تحليل SWOT

تحليل SWOT أداة تستعملها المنظّمات أو المجموعات لتحديد قدراتها الداخلية والعوامل الخارجية التي من شأنها التأثير على عملية التخطيط والتنفيذ من أجل العمل على حلّ المشكلة.

كلمة SWOT (باللغة الإنكليزية) مستخرجة من الأحرف الأولى للكلمات Strengths (مواطن القوة)، Weaknesses (مواطن الضعف)، Opportunities (الفرص) و Threats (التهديدات).

- تحدّد مواطن القوّة ومواطن الضعف العوامل الداخلية للمنظمة أو المشروع؛
- تتصل الفرص والتهديدات بعوامل خارجية للمنظمة أو المشروع.

العوامل الداخلية

مواطن القوّة: أي مواطن القوّة الداخلية للمنظمة: ما هي المميزات الخاصة الإيجابية والداخلية التي تتمتع بها؟ على سبيل المثال، تجربة المنظمة وخبرتها (تتمتع المنظمة بموظفين حصلوا على تدريب عالي المستوى في مجال الرصد وهو أمر مهم للمشروع)؛ عدد الموظفين (يتطلب المشروع تواجداً في عدد من المواقع في نفس الوقت)؛ نظام الحوسبة (يتطلب المشروع استعمال برمجيات خاصة لتحليل الصور أو الخرائط)؛ المنشآت (تضم المنظمة قاعات اجتماع، أو مكتباً ميدانياً)؛ علاقات جيّدة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ الخ

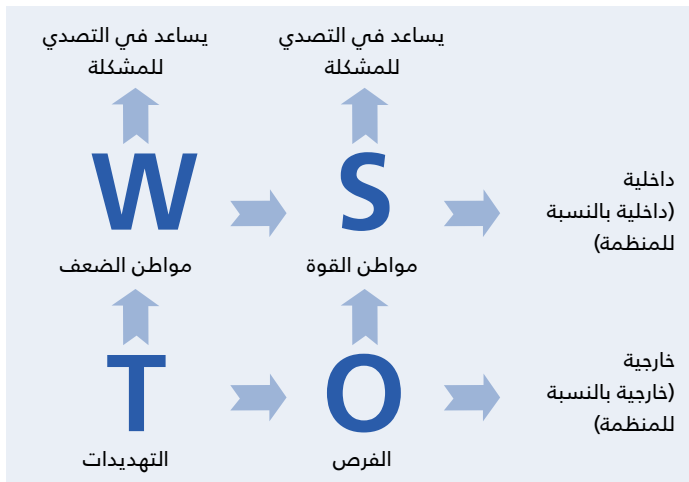
مواطن الضعف: هل تعاني المنظمة من مواطن ضعف داخلية؟ على سبيل المثال، هل أنّ مساحة المكاتب غير مناسبة للقيام بالعمل؟ هل يفتقر الموظفون لمهارات معيّنة من أجل القيام بعملهم (هل لا يمتلك العاملون خبرة سابقة في مجال التخطيط أو إطلاق الحملات أو التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الانسان، أو هل يفتقر العاملون إلى الخبرة في مجال توثيق انتهاكات حقوق الانسان؟) هل هناك تدني أو غياب للموارد المالية (لا تمتلك المنظمة الأموال اللازمة للمشروع)؛ أو هل هناك عدد قليل من العاملين للقيام بالعمل؟

العوامل الخارجية

الفرص: هل من فرص خارجية يمكن للمنظمة الاستفادة منها؟ على سبيل المثال، هل هنالك أصحاب مصلحة قد يتحولون إلى حلفاء (الرجاء مراجعة [القسم 6.3](#) حول تحليل أصحاب المصلحة)، أو هل من مشروع قانون معروض على البرلمان على صلة بالمسألة؟ هل من سياسات حكومية تروّج لحقوق الانسان أو تدعم المسألة (مثلاً: هل من استراتيجية حول الصحة إذا كان المشروع يرتبط بالحق في الصحة)؟ هل أنّ الجهات المانحة مهتمة بالمسألة وتدعمها؟

التهديدات: ترتبط التهديدات بالعوامل الخارجية التي قد تسيء إلى المنظمة أو إلى العمل حول المسألة. نذكر على سبيل المثال، تمتّع أصحاب المصلحة الذين يعارضون عملك بنفوذ كبير؛ الممارسات والتقاليد الثقافية التمييزية المتعلقة بالمسألة؛ أو القوانين والسياسات الحكومية التقييدية حول المسألة.

الرسم البياني 15: تحليل SWOT



الجدول 9: مثال عن تحليل SWOT (حالة خيالية/ وهمية)

تبادر إلى علم منظّمة «الحقوق - Rights» (اسم افتراضي) إقدام معمل فارما على إغراق المواد الكيميائية في البحيرة الزرقاء وفي محيطها (اسم افتراضي) في البلد x (اسم افتراضي). يتسبّب هذا الأمر بمخاطر بيئية، بتلوّث مصادر المياه التي تعتمد عليها قرى وأراضٍ زراعية عديدة في المنطقة، بنفوق الأسماك في البحيرة وبتلويث الحقول والنبات التي يستعملها المزارعون والرعاة. اتصل عدّة مزارعين وصيادي أسماك بمنظّمة الحقوق - Rights لمساعدتهم في معالجة المسألة. وبعد إجراء تقييم أولي للمشكلة لتحديد ما إذا كانت تتصل بحقوق الانسان (الرجاء مراجعة المزيد في [المثال 12](#) أعلاه)، قامت المنظّمة بتحليل SWOT لدراسة قدرتها على العمل على المسألة.

مواطن القوة	مواطن الضعف
• للمنظّمة عامل ميداني في المنطقة قادر على توثيق الوضع. • حدّدت المنظّمة في تخطيطها الاستراتيجي الحقوق البيئية من بين المجالات التي تودّ العمل عليها وبدأت تبني معرفتها في هذا المجال عبر تدريب عدد من موظّفيها. • سبق للمنظّمة أن عملت على مشاريع أخرى حول الحقوق البيئية في مجالات أخرى.	• لم تقم المنظّمة اتصالات سابقة وعلاقات قويّة مع المجتمع المحلي المتأثر • لا تتمتع المنظّمة بخبرة معيّنة في مجال تلوث المياه • لا تتمتع المنظّمة إلى تاريخه بتمويل لعملها في مجال الحقوق البيئية.

	• تتمتع المنظمة بخبرة واسعة في مجالات مختلفة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. • إنّ المنظمة معروفة لخبرتها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
التهديدات • الشركة التي تقوم بالإغراق شركة كبيرة تتمتع ببنية تحتية واسعة وبدائرة قانونية بارزة. • لا يوجد منظمات أهلية أو منظمات مجتمعية قاعدية كثيرة تعمل ضمن المنطقة الجغرافية التي تقع فيها البحيرة الزرقاء. • تتمتع المنظمات الأهلية الأخرى بخبرة متواضعة جداً في مجال الحقوق البيئية. • يوظف مصنع فارما عدداً كبيراً من العمّال من القرى المجاورة. هدّد المصنع بصرف العمّال من المنطقة عن العمل في حال تسبّبوا للمصنع بـ«المشاكل» في المنطقة.	الفرص • يناقش البلد x الذي يسجّل هذا الوضع استراتيجيّة التنمية المستدامة وخطة العمل الوطنية العائدتين له في الوقت الحالي. تشكّل حماية البيئة جزءاً من هذا النقاش. • تغطّي وسائل الإعلام عن كثب قصّة تلوّث البحيرة الزرقاء. • تولي جهة مانحة اهتماماً خاصّاً إلى مجال العمل المذكور. وقد سبق لها أن مولّت منظمّة الحقوق - Rights. • البلد x طرف في عدد من المعاهدات الدولية المتعلّقة بحقوق الانسان. سيرفع تقريره إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى لجنة حقوق الطفل في العام المقبل.

تحليل BEEM

يأتي تحليل BEEM بعد تحليل SWOT. يُستخدم تحليل BEEM لتحديد كيفية البناء (Build) على العوامل الإيجابية لتحليل SWOT (مواطن القوة والفرص) وزيادة الاستفادة منها (Exploit) إلى أقصى الحدود، وفي نفس الوقت، تقليص والغاء (Eliminate and Minimize) آثار العوامل السلبية (مواطن الضعف والتهديدات) إلى أدنى حدودها.

الجدول 10: الانتقال من تحليل SWOT إلى تحليل BEEM

تحليل BEEM	تحليل SWOT
كيف يمكن البناء عليها (Build)	مواطن القوة (Strengths)
كيف يمكن إلغاؤها (Eliminate)	مواطن الضعف (Weaknesses)
كيف يمكن الاستفادة منها (Exploit)	الفرص (Opportunities)
كيف يمكن تقليلها (Minimise)	التهديدات (Threats)

☛ من شأن تحليل SWOT أن يساعد المنظمة أو المجموعة في تحديد نوع الدور الذي يمكنها الاضطلاع به إلى جانب المجتمع المحلي لمعالجة انتهاك أو تجاوز للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

☛ من شأن تحليل BEEM أن يساعد المنظمة في تحديد كيفية العمل على المسألة أو المشكلة.

تذكر: لا يمكن إلغاء أو تقليل جميع مواطن الضعف والتهديدات في آن واحد، أو البناء على جميع مواطن القوة والفرص واستغلالها بشكل فوري. بالتالي، لا بدّ من تحديد الأولويات ومن إعداد خطة للانتقال تدريجياً باتجاه أعمال أفضل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل عليها.

عبر تحليل طريقة البناء على مواطن القوة والفرص واستعمالها وكيفية إلغاء وتقليل وقع مواطن الضعف الملزمة للمنظمة والتهديدات الخارجية إلى أدنى حدودها، تشرع المنظمة في الانتقال إلى بناء خطتها. يقتضي ذلك تحديد دور المنظمة تجاه المجتمع المحلي والمنظمات الأهلية الأخرى.

تحديد دور منظمتك تجاه الغير

يمكن للمنظمة الاضطلاع بأدوار مختلفة تجاه الغير من أجل تعزيز أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. قد تقرّر المنظمة لعب أحد الأدوار التالية:

الاضطلاع بدور الميسر، أو مساعدة أعضاء المجتمع المحلي في فهم حقوقهم، والعمل مع المنظمات الأهلية والمنظمات المجتمعية والمجموعات أو الهياكل المجتمعية الأخرى من أجل تعزيز قدرتها على العمل. يكتسب هذا الدور أهمية خاصة متى كنت تعمل على مواطن قلق متصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على المجتمعات المحلية أو المجموعات، وليس فقط على الأفراد. من خلال ذلك، يتحمّل القادة المجتمعون والمجموعات أو المنظمات مسؤولية اتخاذ الإجراء المناسب. فأنت لست معنياً بالنشاط بحدّ ذاته، ولكنك تعمل كميسر للمساعدة في إعداد الخطط وتحقيقها. بالتالي، يمكن لمنظمتك الاضطلاع بدور الميسر من خلال ما يلي:

- عقد النقاشات لتمكين المجموعات والمجتمع المحلي والمنظمات المجتمعية من تحديد الانتهاكات أو التجاوزات التي تطل حقوقها بالإضافة إلى السلطات المسؤولة عن ذلك؛
- دعم قدرات المجموعات والمنظمات المجتمعية وأعضاء المجتمع المحلي على اتخاذ الإجراءات عبر تعزيز الهياكل التنظيمية مثلًا؛
- العمل عن كثب مع المجموعات والمجتمع المحلي والمنظمات المجتمعية من أجل اختيار الإجراءات الكفيلة بمعالجة المشكلة؛
- العمل عن كثب مع المجموعات والمجتمع المحلي والمنظمات المجتمعية لتمكينها من اتخاذ الإجراءات المناسبة.

الاضطلاع بدور داعم، متى كان ذلك ممكنًا، عبر تقديم دعم مباشر للأعمال على المستوى المحلي. من خلال ذلك، ستقدم منظمتك دعمًا مباشرًا للأعمال يطلقه القادة المحليون والمجموعات أو المنظمات على المستوى المحلي. يمكن القيام بذلك من خلال وسائل عديدة مثل:

- منح المجموعة والمجتمع المحلي والمنظمة الأهلية وصولًا إلى المعلومات المتخصصة مثل قواعد البيانات أو التقارير؛
- منح المجموعة والمجتمع المحلي والمنظمة الأهلية وصولًا إلى الخبراء كعالم يمكنه تحليل نوعية الماء؛
- ربط المجموعة والمجتمع المحلي والمنظمة الأهلية بوسائل الإعلام؛
- دعم المجموعة والمجتمع المحلي والمنظمة الأهلية في رفع قضاياها أمام المحاكم (الرجاء مراجعة [القسم 2.5.4 حول المنازعة القضائية](#)).

في بعض الأحيان، يتطلب منك العمل على المسألة المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تضطلع بدور قيادي. من خلال ذلك، ستقوم منظمتك بأنشطة تساعد المجموعة، المجتمع المحلي والمنظمات المجتمعية في فهم حقوقها، أو ستساعدك في اتخاذ التدابير المناسبة بشأن الانتهاكات أو التجاوزات التي تطل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس المعلومات المتوفرة على مستوى المجتمع المحلي. كما لا يستبعد أن تتولى الدور القيادي بالنسبة إلى بعض جوانب خطة المناصرة، أو كامل الخطة وتتعاون مع جهات أخرى لتنفيذ جوانبها المختلفة (الرجاء مراجعة [الفصل 4](#) حول وسائل المناصرة المختلفة). يمكنك مثلًا:

- القيام بتوعية عامة حول الحقوق المتصلة بالمسألة أو المشكلة؛
 - إطلاق حملة عامة حول المسألة؛
 - تدريب القادة المجتمعيين وأعضاء المنظمات المجتمعية؛
 - رفع القضية إلى المحاكم باسم المجتمع المحلي؛
 - توثيق الانتهاكات أو التجاوزات المتصلة بالوضع وإصدار تقرير يتضمن تحليلًا كاملًا لحقوق الإنسان.
- حين تحديد الدور الذي ستؤديته منظمتك تجاه منظمات أهلية أو منظمات مجتمعية أو مجموعات أخرى في المجتمع، لا بدّ من النظر في الأمور التالية:

- ما هي القيمة المضافة التي تقدّمها منظّمتك إلى الجهات الأخرى؟ قد يتعلّق الأمر بالوصول إلى حلفائك وجهات الاتصال الخاصّة بك، الخبرة أو التخصّص، القدرة على إشراك شخص يتمتّع بالخبرة، القدرة على العمل على المشكلة على المستوى الدولي، القدرة على جذب التمويل، أو القدرة على إثارة اهتمام وسائل الإعلام.
- هل تنسجم المشكلة مع بيان المهمّة الخاصّ بمنظّمتك أو أهدافها؟
- هل تتمتّع منظّمتك بالقدرة الكافية لمعالجة المشكلة؟ (الرجاء مراجعة [القسم 5.3](#) حول تحليل SWOT لقدرة المنظّمة)

6.3 تحليل أصحاب المصلحة ورسم خريطة النفوذ

أنت الآن عند الخطوة الخامسة من الخطوات العشر للتخطيط من أجل المناصرة

الخطوة 1	تحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأدوات: رسم شجرة المشكلة وشجرة الحلّ
الخطوة 2	تحديد الغايات والأهداف الأدوات: استعمال شجرة الحلّ
الخطوة 3	تحليل البيئة الخارجية الأداة: تحليل PESTEL
الخطوة 4	تحليل قدرتك الداخلية الذاتية الأدوات: تحليل SWOT و BEEM
الخطوة 5	تحليل أصحاب المصلحة الأدوات: الفاعلون/ النفوذ/ المصالح
الخطوة 6	تحديد الجمهور وسبل التواصل معه الأدوات: تحليل مجال القوى، تحليل المسار
الخطوة 7	الرسائل والتواصل الأدوات: إعداد الرسائل الأساسية وتوصيل النتائج
الخطوة 8	اختيار تكتيكات المناصرة وقنوات التواصل الأدوات: الحملات والتعبئة، كسب التأييد، الدعاوى القضائية، التفاعل مع الآليات الدولية
الخطوة 9	التخطيط للعمل الأدوات: خطة العمل، أخلاقيات المناصرة، تقييم المخاطر والتواصل الفعال
الخطوة 10	الرصد والتقييم الأدوات: الرصد، التقييم واستراتيجية الخروج

بعد إقدام منظّمتك على تحليل مواطن القوة والضعف الداخلية الخاصّة بها وبعد قيامها بدراسة الدور الذي قد تضطلع به في مجال إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما يتعلّق بالمشكلة التي رفعت إليك، من المهمّ النظر في أصحاب المصلحة الخارجيين ومستوى تأثيرهم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تسعى منظّمتك إلى معالجتها.

تذكر: قد تتصل قضية تناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بفرد أو مجموعة أو مجتمع محلي. وقد ينحصر أصحاب الحقوق ضمن منطقة جغرافية أو محلية واحدة، أو قد تكون المجموعة أو المجتمع المحلي عابرين لعدة مواقع، أو الحدود الوطنية.

يتم تحليل التأثير الذي يمارسه أصحاب المصلحة الخارجيون من خلال خطوتين أساسيتين:

- تحليل أصحاب المصلحة ورسم خارطة النفوذ: يساعد ذلك في تحديد الجهات الفاعلة، بالإضافة إلى نفوذها ومصلحتها،
- تحديد الجمهور المستهدف ووسائل التواصل معه: يساعدك ذلك في تحديد الاستراتيجيات الأكثر مواءمة من أجل التأثير على الجمهور.

يناقش هذا القسم تحليل أصحاب المصلحة ورسم خريطة النفوذ في حين يناقش القسم التالي طريقة تحديد المسارات الكفيلة بتحقيق ذلك.

تحليل أصحاب المصلحة

أصحاب المصلحة أو «الفاعلون» أشخاص يمتلكون «مصلحة» في مسألة معينة. بالتالي، قد يكون أصحاب المصلحة حلفاءً أو معارضين. فقد يكونون أشخاصاً يتأثرون بشكل سلبي بالعمل المقترح، وبالتالي قد يتوقع أن تكون «مصلحتهم» في منع حصول هذا العمل. وقد يكونون أيضاً أشخاصاً لهم مصلحة في التغيير الذي تسعى إلى إحداثه، وبالتالي تقضي «مصلحتهم» بالمساعدة في تحقيق هذا التغيير. (الرجاء مراجعة الجزء 1 الفصل 8 حول مسؤوليات الجهات غير التابعة للدولة).

إنّ تحليل أصحاب المصلحة عملية تستعمل أثناء مرحلة التخطيط. وهي تساهم في جمع وتحليل المعلومات بشكل منهجي من أجل تحديد أصحاب المصلحة الواجب أخذهم في عين الاعتبار لدى تطوير مشروع مناصرة ما. يرمي التحليل إلى تحديد الفاعلين الرئيسيين وتقييم معرفتهم ومصلحتهم وتحالفاتهم، بالإضافة إلى أهميتهم بالنسبة إلى المسألة التي تركّز عليها في المناصرة. يستعمل التحليل بعد ذلك لإعداد استراتيجية التأثير.

🔗 **لأغراض التحليل، قد يكون أصحاب المصلحة أفراداً ومنظمات، أو مجموعات أو فئات من الأشخاص والمنظمات التي تتشاطر موقفاً ومصلحةً ما حول المسألة. كما قد يكون أصحاب المصلحة حلفاءً أو معارضين.**

يسعى تحليل أصحاب المصلحة إلى تحديد ما يلي:

- من هم أصحاب المصلحة المعنيون؟
 - الجهات التابعة للدولة (كالمسؤولين الحكوميين) أو الجهات غير التابعة للدولة التي لها تأثير على المشكلة، بالإضافة إلى الأفراد ذوي النفوذ أو الكيانات الجماعية مثل النقابات العمالية أو الأحزاب السياسية أو الشركات أو المجموعات المسلحة أو المنظمات غير الحكومية.
 - يشمل أصحاب المصلحة أيضاً الأفراد أو المجموعات التي قد لا يكون لها تأثير على المسألة وإنّما

لها مصلحة في التغيير الذي قد يتحقق مثل النساء، مجتمع الميم، العمال المهاجرين، أو غيرهم من الأشخاص أو المجموعات المعرضين للخطر أو المهمّشين أو الذين يواجهون انعدام المساواة الهيكلي. قد تشكّل هذه المجموعات الفئات المعنّية (الرجاء مراجعة [مصادر المعلومات الثانوية](#) حول الفئات المعنّية).

- من هم أصحاب المصلحة الذين يساهمون في المشكلة ومن هم الذين قد يساهمون في حلّها؟
- ما هي الأعمال والأنشطة أو المشاريع التي يقومون بها؟ وكيف قد يكون دورهم أو خبرتهم مفيدين؟
- على أيّ مستوى يعمل أصحاب المصلحة (المستوى المحلي، مستوى المقاطعة، المستوى الوطني أو الدولي)؟

على ضوء تحليل أصحاب المصلحة، ستمكّن من القيام بما يلي:

- تحديد حلفائك ومعارضيك المحتملين
- إعطاء الأولوية للجهات الواجب استهدافها لتحقيق أقصى درجة من التأثير
- التفكير بشكل واسع ومعقّد في الفاعلين المحتملين الذين قد يمارسون تأثيراً أو الذين قد يفيدونك متى شرعت في تطوير استراتيجية.

🔗 **تحليل أصحاب المصلحة هو عملية ترمي إلى تحديد الأشخاص والمجموعات أو الكيانات التي لها مصلحة في العمل الذي تنوي القيام به حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**

المربّع 36: وسائل تحديد أصحاب المصلحة

- هناك وسائل عديدة لتحديد أصحاب المصلحة. تعدّ الأفكار التالية مفيدة في هذه العملية:
1. **العصف الذهني ضمن فريق:** تقضي الفكرة بالتوصّل إلى أطول قائمة من أصحاب المصلحة المحتملين. لن يتم قبول جميع الاقتراحات، وإنّما سيتم الاحتفاظ بالقرار النهائي بالنسبة إلى الجهات التي ستبقى ضمن قائمة أصحاب المصلحة لمرحلة لاحقة. في هذه المرحلة، ابدأ بقائمة مفصّلة وحاول تحديد أفراد ومجموعات منفصلة ضمن المؤسسات إذ قد تكون لهم مواقف مختلفة. إذا كنت تعمل مع فئات مجتمعية أو منظمات أخرى، يجب أن تشملها في أسرع وقت ممكن بهذه العملية.
 2. **معرفة أعضاء الفريق وخبرتهم:** يرنّج أن يكون الفريق قد راكم معرفة قيّمة مع مرور الوقت. فلا بدّ من أخذ هذه الخبرة بعين الاعتبار. يسمح ذلك بتحديد أصحاب المصلحة الأكثر صلة بالموضوع.
 3. **المعلومات التاريخية:** لربّما راكمت منظّمتك المعلومات والبيانات من خلال مشاريع سابقة. من المنطقي استعمال هذه البيانات لتغذية تحليلك لأصحاب المصلحة لأن ذلك يعزّز الفعالية ويسمح بالاستفادة من الخبرة المتوفّرة.
 4. **المشاريع والمنظّمات المماثلة:** قد تعمل أحياناً في مكان جديد أو على مشروع مختلف. متى كان ذلك ممكناً، ابحث عن مشاريع ومنظّمات مماثلة قد تساعدك في تحديد أصحاب مصلحة اضطلعوا بدور أساسي. ويرنّج أن يؤثّر نفس أنواع أصحاب المصلحة (أو أن يتأثّر ب) مشروعك الحالي.

كلّما استعملت طرقاً مختلفة في عملك، كلما تراجع احتمال إغفالك لأصحاب مصلحة أساسيين.

المصدر: يستند الى المصدر التالي مع بعض التعديلات: «تحليل أصحاب المصلحة: التعريفات، الأدوات والتقنيات»، borealis، متوفّر من خلال: boreal-is.com/blog/what-is-stakeholder-analysis

المربع 37: أداة تحليل أصحاب المصلحة

يمكن استخدام الأداة / قائمة المراجعة أدناه للتفكير في مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة وقد تساعد في عدم نسيان مجموعات معينة. يمكن استخدام الأداة فقط لتحديد جهات فاعلة محددة (الاعمدة الثلاثة الأولى)، وكذلك لتحديد اهتماماتهم وتأثيرهم واتفاقهم مع الاقتراح الذي تقدمه (هدف المشروع) (الاعمدة الثلاثة الأخيرة). ويتم إجراء هذا الأخير جزئياً أيضاً في القسم التالي حول رسم خريطة النفوذ - المصالح.

كيفية الاستخدام:

3. بجانب الاسم والدور او الوظيفة (أو فقط الدور او الوظيفة إذا لم يكن الاسم معروفاً) قم بوصف ما يمكن ان يكون دورهم في تحقيق المشروع (العمود الثاني)
4. في الأعمدة المتبقية، ضع فئة: مرتفع أو متوسط أو متدن، وذلك بحسب ما يلي:
 - مدى اهتمام أصحاب المصلحة في المشروع (العمود الرابع)
 - مدى نفوذهم او تأثيرهم (العمود الخامس)
 - مدى إمكانية دعمهم المشروع (العمود السادس)

وستُظهر النتائج الوجهة التي ينبغي أن توجه جهودك نحوها ومع من تتعاون. استناداً إلى هذا التحليل، ربما يكون من الأفضل العمل بشكل رئيسي مع الجماعات الأكثر تأثيراً والتي تتفق مع المشروع. أيضاً، ربما يكون من الأفضل التركيز على الجماعات التي لها مصالح كبرى في المشروع.

1. ارسم جدولاً (كما هو مبين ادناه). إذا كان هناك عدد كبير من أفراد المجتمع مشاركين في العملية، فإنه يفضل استخدام سبورة أو رسم جدول على الأرض؛
2. ادخل جميع أصحاب المصلحة في الجدول، مع إضافة صف إضافي صفوف «للاسم/الدور او الوظيفة» كما هو ملأئم

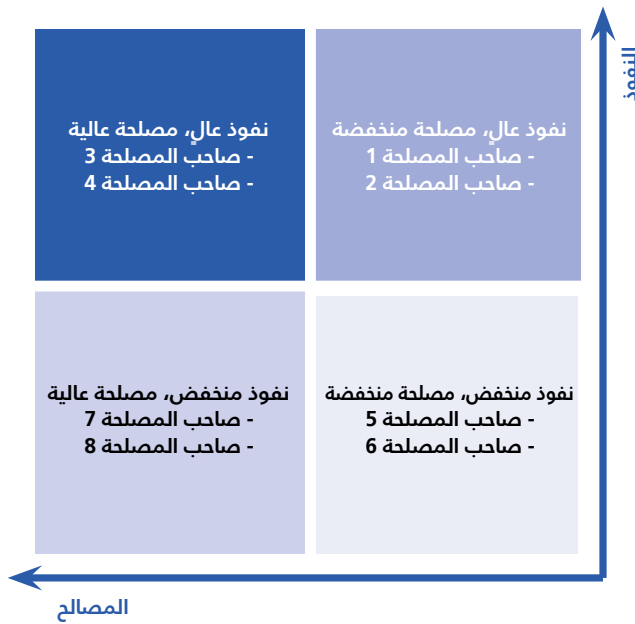
أصحاب المصلحة	الدور المُحتَمَل	الاسم/الوظيفة	المصلحة في المشروع	مستوى النفوذ و التأثير	التوافق معنا
المجتمع المُستهدف:					
الأشخاص المستفيدون من المشروع	التمتع بسلطة تغيير حياتهم			☐	☐
				☐	☐
				☐	☐
				☐	☐
الجهات الفاعلة في الدولة:					
مثال، الوزير المعني في الحكومة، أو المسؤولون المحليون في الحكومة	التمتع بسلطة تغيير الأوضاع			☐	☐
				☐	☐
				☐	☐
				☐	☐
قادة الرأي:					
مثال، الشخصيات السياسية أو الدينية أو غيرها من الشخصيات المحترمة	القدرة على التأثير في المجتمع			☐	☐
				☐	☐
				☐	☐
				☐	☐
الجهات الدولية الفاعلة:					
مثال، الجهات المانحة الثنائية، والمنظمات الدولية غير الحكومية	إمكانية دعم المشروع، والقدرة على ممارسة مزيد من الضغط على الأشخاص ذوي السلطة			☐	☐
				☐	☐
				☐	☐
				☐	☐
المجموعات المهمة بالمشروع:					
المهتمون بالمشروع	قد يدعمون المشروع أو يعارضونه			☐	☐
				☐	☐
				☐	☐
				☐	☐
منظمات المجتمع المدني:					
المهتمون في حقوق الانسان والتنمية	يمكن أن يكونوا حلفاء ويحشدون الدعم ويعملون بشأن بعض جوانب المشروع			☐	☐
				☐	☐
				☐	☐
				☐	☐
مجموعات محددة:					
مثلاً، بحسب نوع المشروع، الأهالي أو المرضى، إذا كان المشروع يتعلق بالتعليم أو الصحة.	فهمهم للمشروع أو مواقفهم اتجاهه يمكن أن تساعد أو أن تشكل عقبة			☐	☐
				☐	☐
				☐	☐
				☐	☐
				☐	☐
أضف صفوفاً للجدول عند الضرورة					

رسم خريطة النفوذ- المصالح

بعد تحديد أصحاب المصلحة المختلفين، ينبغي تحديد نفوذهم (التأثير من أجل إدخال التغييرات على الوضع) ومصالحهم (في تغيير الوضع حسب أهدافك).

عادةً ما يتم رسم خريطة النفوذ والمصالح باستعمال مصفوفة أو شبكة: على المحور العمودي، يتم وضع أصحاب المصلحة حسب مستوى نفوذهم لإدخال التغييرات (من منخفض إلى عالي) في حين يتم وضعهم على المحور الأفقي حسب مصالحهم في تغيير الوضع بالاستناد إلى أهدافك (من منخفض إلى عالي).

الرسم 16: مصفوفة النفوذ/المصالح



سيحملك ذلك إلى تحديد الجهات الأولى التي تستهدفها من خلال المناصرة وهي تلك التي تتصف بنفوذ عالي وبمصلحة عالية وإن قد يكون لها أحياناً في البداية مصلحة أدنى في التغييرات التي تقترحها. ولكن، يجدر بك أيضاً أن تأخذ المجموعات الأخرى في عين الاعتبار وأن تحاول زيادة مصلحة بعض أصحاب النفوذ المتدنية لمصلحتهم حالياً، وزيادة نفوذ من كانت مصلحته عالية ونفوذه متدن. يتم تحديد وتحليل الجهات التي لها نفوذ ومصلحة في إنجاز (أو إعاقة) التغييرات المرجوة وهي تتحول إلى الجهات الأولى المستهدفة بالمناصرة.

يسمح تحليل أصحاب المصلحة ورسم خريطة نفوذهم بتحديد عدد من العوامل الضرورية لإعداد خطة المناصرة الخاصة بك، بما في ذلك:

- معرفة من هم أصحاب المصلحة؛
- إدراك دورهم، مسؤولياتهم ومصالحهم في مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنوي تنظيم المناصرة بشأنها؛
- تحديد الجهة التي تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات حول المسألة؛
- تحديد الطريقة الفضلى للتأثير عليهم سواء مباشرة أو من خلال الغير؛
- الوقوف على الصراعات أو النزاعات على السلطة بين أصحاب المصلحة متى كانت للأشخاص مصالح متضاربة. من شأن هذا الأمر أن يساعدك في تحديد طريقة استعمال هذا النزاع لصالح جهود المناصرة التي تبذلها؛
- وتحديد المعلومات التي يتعين عليك جمعها لتحديد طريقة التأثير عليهم.

تذكر: قد تكون الجهات المتدنية المصلحة أو النفوذ مهمة بالنسبة لك لأنها تساعدك في بلوغ تلك التي تتمتع بنفوذ وتأثير عاليين.

أصحاب المصلحة من المجتمع المحلي

غالباً ما يشكل الشركاء من المجتمعات المحلية المتأثرة أصحاب مصلحة مهمين. ولا بدّ من إشراكهم بأسرع وقت ممكن خلال عملية إعداد الاستراتيجية. سيساهم ذلك في التزامهم المستقبلي تجاه الخط، بالإضافة إلى تثقيفهم وبناء قدراتهم. وهذا الأمر مهم بدوره لاستدامة العمل واستمراره في المستقبل.

يستدعي إشراك المجتمع المحلي في المناصرة التي تقوم بها حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نقاشات تجري في الوقت المناسب وإرساء فهم مشترك. قد يتطلب ذلك استثمار الموارد والوقت والجهود لإتاحة مشاركة ذات معنى. كما تتطلب المساهمة المشتركة للشركاء من المجتمع المحلي الحفاظ على انفتاحك واستعداداً للتخلي عن الرغبة في السيطرة على كافة جوانب الخط، واستعداداً لإدماج أشخاص يأتون بآراء وطرق عمل مختلفة عنك.

بعد اتخاذ القرار بإشراك أعضاء المجتمع المحلي، لا بدّ من النظر في عدد من المسائل العملية:

- هل تحتاج إلى وضع تدابير محدّدة لإتاحة مشاركتهم؟ في حال الإيجاب، ما هو نوع التدابير المطلوبة؟ (مثلاً، تدابير لضمان أمنهم، أو عقد اجتماعات بعد انتهاء ساعات عملهم أو دراستهم، أو توفير وسائل النقل، الخ)
- ما هي العملية التي ستعتمدها للتأكد من أنّهم قادرون على المشاركة بشكل ناشط ولكي يشعروا بحس الملكية؟
- عند أي مراحل من إعداد وتنفيذ الاستراتيجية سيتم إشراكهم وكيف يمكنك ضمان مشاركتهم الفعلية؟

أثناء العمل مع مجتمع محليّ ما، من المهم جداً إدراك دينامية السلطة ضمن هذا المجتمع. قد يضطلع فاعلون كثر ضمن المجتمع المعني بأدوار ناشطة وداعمة مرتبطة بمسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستهدفة بخطة المناصرة التي تعمل عليها؛ أو قد يلعبون أدواراً مقيدة تؤثر على خططك في مجال المناصرة. ولا يجب أن تغيب عن بالك ديناميات النوع الاجتماعي، السن، الدين، الانتماء الإثني، التوجه الجنسي، الوضع من ناحية اللجوء وعوامل أخرى قد تحتاج أيضاً إلى أن توضع في الاعتبار. والجدير بالذكر أنّ القادة السياسيين والتقليديين والنقابيين قد يتمنّعون بنفوذ وتأثير من شأنهما التأثير على خطتك.

☞ ما من مجتمع خالٍ من التوترات ومن المصالح المتضاربة حتى في صفوف من كان يبذل قصارى جهوده لتحسين حياة أعضاء المجتمع.

☞ تطغى علاقات القوة في جميع المجتمعات وتعطي الأفضلية لبعض المجموعات أو المجموعات الفرعية على حساب الآخرين.

مثال: يتجسّد مثال مهم لدينامية القوة في العلاقة بين الرجل والمرأة. فمعظم القادة المجتمعيين هم عادةً من الرجال. وهذا الوضع يتغيّر شيئاً فشيئاً، إلا أنّ مستوى المشاركة الحقيقية للمرأة في القيادة يتبدّل باختلاف السياقات. لا بدّ من بذل كلّ الجهود الممكنة للأخذ بآراء المرأة. ولا يكفي إشراكها في الاجتماعات إذ قد تشعر بالخوف ولا تتحدّث. بالتالي، عليك النظر في أنشطة مثل النقاشات ضمن مجموعات مصغرة التي قد تسهّل على المرأة وعلى الفئات الأخرى المهمّشة التعبير عن رأيها. وقد يكون من الفعّال أحياناً فصل النساء عن الرجال خلال نقاش مجتمعي.

يضطلع القادة التقليديون والدينيون والسياسيون، بالإضافة إلى القادة النقابيين، بدور مهم في جهود المناصرة كونهم يتمنّعون بتأثير كبير على المجتمع المحليّ ويوجّهون الآراء ويؤثّرون على النتائج. ولكن، وفي الوقت نفسه، لا بدّ من تحليل مواقفهم من المسألة التي تشكّل موضوع المناصرة. فقد تكون لهم مواقف منسجمة مع قانون حقوق الانسان. في هذه الحالة، ينبغي إشراكهم والاستفادة من موقفهم بأقصى حدّ ممكن. كما قد تكون آراؤهم ومواقفهم مخالفة لهدفك ولخططك في مجال المناصرة. في هذه الحالة، لا بدّ من السعي إلى تقليص تأثيرهم إلى أدنى حدوده.

تذكّر: قد لا يحظى الأشخاص الذين يبدو أنّهم قادة مجتمعيون بثقة المجتمع المحليّ أو بعض أعضائه. مع الوقت، سيصبح من الممكن تكوين فكرة أوضح عن أعضاء المجتمع المحليّ الذين يحترمهم الأشخاص أو يثقون بهم أكثر من غيرهم.

حين إشراك المجتمع المحليّ، لا بدّ من مراعاة الآثار المختلفة لخطة المناصرة التي وضعتها بالنسبة إلى مجموعات مختلفة من الأشخاص وذلك من أجل التوصل إلى غاية وأهداف موجهة بشكل مناسب وتستجيب للحاجات والأولويات الحقيقية للمجموعات المختلفة. في هذا السياق، ينبغي الأخذ بالحاجات الخاصة للمجموعات المختلفة في المجتمع لدى التعامل مع مشكلة معيّنة.

مثال: في معرض التعامل مع مشكلة متعلّقة بالتعليم، قد تظهر مسائل وحاجات خاصّة باللّاجئين والنازحين في الداخل ضمن هذا المجتمع. كما من شأن التحليل القائم على النوع الاجتماعي مساعدتك في تحديد الحاجات الخاصّة للفتيات في التعليم (مثلاً: النظافة، التحرّش الجنسي، استعمال النقل العام، الخ). علاوةً على ذلك، قد يكون للأطفال الذين يعانون من بعض أشكال الإعاقة حاجات خاصّة ويحتاجون إلى تجهيزات مناسبة.

7.3 تحديد الجمهور المستهدف وسبل التواصل معه

أنت الآن عند الخطوة السادسة من الخطوات العشر للتخطيط من أجل المناصرة

الخطوة 1	تحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأدوات: رسم شجرة المشكلة وشجرة الحلّ
الخطوة 2	تحديد الغايات والأهداف الأدوات: استعمال شجرة الحلّ
الخطوة 3	تحليل البيئة الخارجية الأداة: تحليل PESTEL
الخطوة 4	تحليل قدرتك الداخلية الذاتية الأدوات: تحليل SWOT و BEEM
الخطوة 5	تحليل أصحاب المصلحة الأدوات: الفاعلون/ النفوذ/ المصالح
الخطوة 6	تحديد الجمهور وسبل التواصل معه الأدوات: تحليل مجال القوى، تحليل المسار
الخطوة 7	الرسائل والتواصل الأدوات: إعداد الرسائل الأساسية وتوصيل النتائج
الخطوة 8	اختيار تكتيكات المناصرة وقنوات التوصيل الأدوات: الحملات والتعبئة، كسب التأييد، الدعاوى القضائية، التفاعل مع الآليات الدولية
الخطوة 9	التخطيط للعمل الأدوات: خطة العمل، أخلاقيات المناصرة، تقييم المخاطر والتواصل الفعال
الخطوة 10	الرصد والتقييم الأدوات: الرصد، التقييم واستراتيجية الخروج

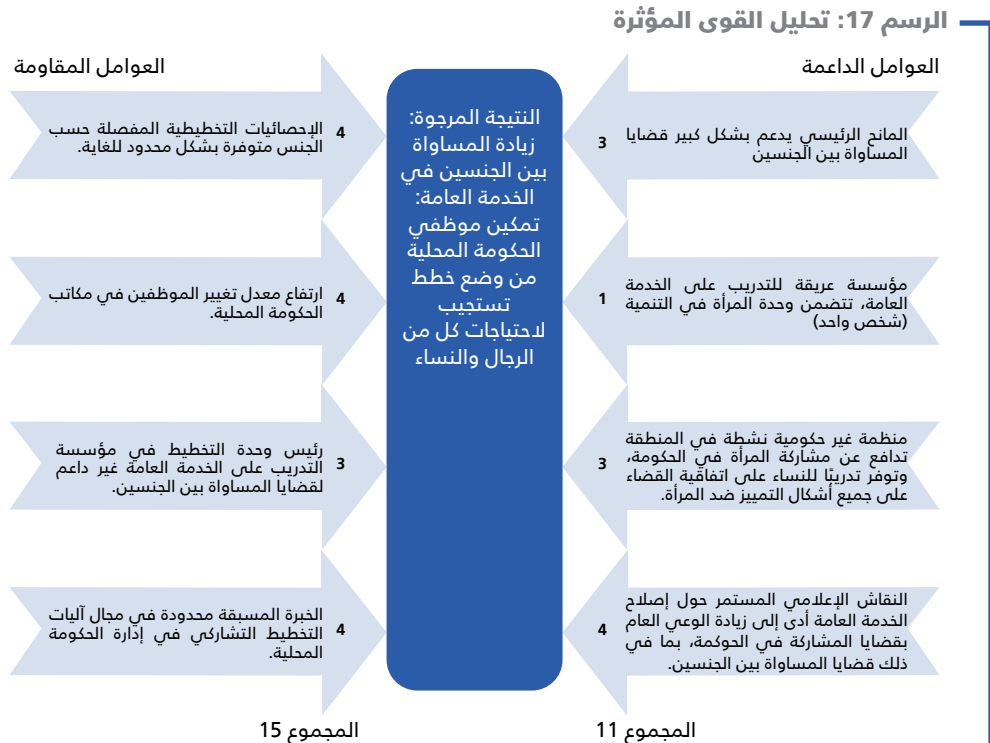
بعد تحديد أصحاب المصلحة ونفوذهم أو المصالح التي يمتلكونها في المسألة المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعالجها، عليك تحديد الطريقة الفضلى للتواصل معهم والتأثير عليهم.

تحليل القوى المؤثرة

يشكّل تحليل مجال القوى أداة استراتيجية تستعمل لفهم الأمور المطلوبة لإحداث التغيير. وهي تقنية مهيكلّة تساعدك في اتخاذ القرارات ضمن خطة قد تتأثر بعوامل عديدة. متى استعمل تحليل القوى المؤثرة في سياق التخطيط من أجل المناصرة في سبيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد يشكّل أداة فعّالة لتكوين فكرة عن جميع القوى الداعمة والمعاكسة للتغيير المنوي إحداثه (الرجاء مراجعة [الرسم 17](#) أدناه). يسمح استعمال هذا التحليل بالتخطيط لتقليص أثر أصحاب المصلحة الذين يعارضون خطة المناصرة التي وضعتها وبتعزيز وتدعيم أصحاب المصلحة المؤيدين لها. كما يساهم تحليل القوى المؤثرة في قياس النتائج المحتملة للّهج المختلفة وفي اتخاذ القرار بشأن الأولويات.

يستعمل تحليل القوى المؤثرة لاتخاذ القرار حول كيفية:

- تقليص نفوذ القوى أو أصحاب المصلحة الذين يقوّضون الغاية المتوخاة من خطة المناصرة التي وضعتها؛
- زيادة نفوذ القوى أو أصحاب المصلحة الذين يدعمون الغاية المتوخاة من خطة المناصرة التي وضعتها.



المصدر: ويليامز، س. وسيد، ج. وموا، أ. «دليل أوكسفام للتدريب على الجندر» (1994)،

أوكسفام، متوقّر من خلال الرابط التالي: <https://policy-practice.oxfam.org/resources/the-oxfam-gender-training-manual-141359/>

يجري تحليل القوى المؤثرة من خلال الخطوات التالية:

- يرد وصف الخطة أو التغيير/ الغاية المقترحين في وسط الرسم البياني (الرجاء مراجعة [الرسم 16](#) أعلاه)
- تسمّى الفسحة إلى اليمين «العوامل الداعمة». تدرج جميع القوى/ أصحاب المصلحة التي تدعم التغيير في هذا العمود.
- تسمّى الفسحة إلى اليسار «العوامل المقاومة». تدرج جميع القوى/ أصحاب المصلحة المعارضة للتغيير في هذا العمود.
- تُعطى علامة لكلّ قوة من 1 (ضعيف) إلى 5 (قوي).

بعد إتمام الرسم البياني الخاصّ بالقوى المؤثرة، ناقش مع فريقك ما يبيّنه هذا الرسم وكيف يمكنك استعماله: كيف يمكن البناء على العوامل الداعمة؟ ماذا يمكن فعله لتخطّي العوامل المقاومة؟ ما هي العوامل المقاومة التي تخضع لسيطرتك؟ ما هي العوامل التي تخرج عن سيطرتك؟

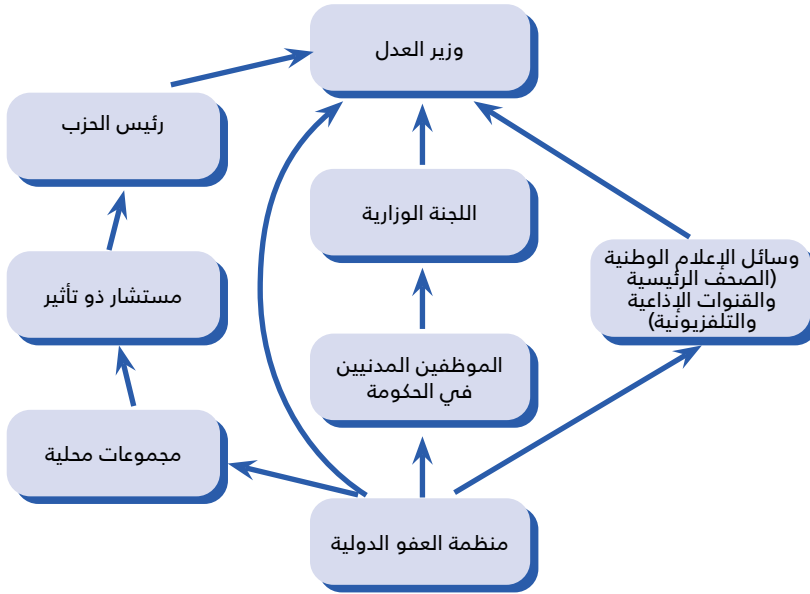
رسم خريطة المسار

بعد تحديد القوى الداعمة أو المعارضة لغايتك (غاياتك) عبر تحليل القوى المؤثرة، يتعيّن عليك التخطيط لطريقة بلوغها والتأثير عليها.

في خطط المناصرة، هنالك عادةً أصحاب مصلحة أوّلون وأصحاب مصلحة ثانويون. أصحاب المصلحة الأوّلون هم صنّاع القرار النهائيون. أما أصحاب المصلحة الثانويون فهم الوسطاء المستعملون كسلاسل لبلوغ الجماهير الأوّلية. تسمح أداة رسم خريطة مسار التأثير بتحديد المسار لبلوغ صنّاع القرار النهائيين (أصحاب المصلحة الأوّلين) من خلال الوسطاء (أصحاب المصلحة الثانويين).

رسم خريطة المسار عملية تقضي برسم خريطة أصحاب المصلحة الرئيسيين وطريقة التعاون معهم. يمكن بناء هذه العملية على مصفوفة النفوذ- المصلحة عبر اختيار أوّلًا غايتك الأوّلية من المناصرة، أو عدّة غايات، يمكن رسم عدّة خرائط مسار لأجلها (يُستحسن أن ترسم خريطة مسار مختلفة لكلّ هدف من أهداف استراتيجية المناصرة التي وضعتها). من ثم، تساعدك هذه الأداة في اختيار أصحاب مصلحة آخرين بالاستناد إلى الخرائط السابقة التي رسمتها ويمكنك استعمالهم لبلوغ غايتك الأوّلية من المناصرة. كما تساعدك في تحديد العلاقات بين أصحاب المصلحة المختلفين ومن يمكنه التأثير على من. هذا الأمر أساسي لإعداد استراتيجيتك وقد يساعدك في اختيار تكتيكات مختلفة لبلوغ أهدافك وغايتك النهائية.

الرسم 18: أمثلة عن رسم خريطة المسار من قبل منظمة العفو الدولية



لرسم خريطة المسار، ينبغي اتباع الخطوات التالية:

- تبدأ بوضع منظمتك في أسفل الرسم في حين تضع أصحاب المصلحة الأوليين الذين تسعى إلى التأثير عليهم من أجل تحقيق الغاية في أعلى الرسم. غالباً ما تكون السلطة التي تسعى إلى التأثير عليها في إطار خطة مناصرة من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجهة صاحبة المسؤولية (في المثال أعلاه، تتجسد السلطة في وزير العدل).
- بعد ذلك، تحدّد الجهات التي يمكنها التأثير على الجهة صاحبة المسؤولية (في المثال أعلاه، تتمثّل الجهات القادرة على التأثير على وزير العدل في رئيس الحزب، اللجنة الوزارية، وسائل الإعلام الوطنية، ومنظمتك بشكل مباشر لأنك تواصلت بشكل مباشر معهم في السابق). في هذه المرحلة، من المهمّ ألا تقتصر في تفكيرك على المؤسسات، بل يجب أن تفكّر أيضاً في الأفراد (ضمن المؤسسات، أو جهات الاتصال الخاصة العائدة لأصحاب المصلحة الأوليين) الذين قد يؤثّرون على الجهة المستهدفة بالمناصرة.
- من ثمّ، تنتقل إلى طرح السؤال التالي: من يمكنه التأثير على كلّ هذه الجهات؟ في المثال أعلاه، تؤثّر المجموعات المحلية على المجالس المحلية ويؤثّر موظفو الدولة على اللجنة الوزارية.
- تكرّر العملية إلى أن تبلغ مرحلة تقوم فيها برسم جدول بأصحاب المسؤولية وأصحاب المصلحة والمؤثّرين المختلفين الذين يمكنك التأثير عليهم بشكل مباشر.

تذكّر: تكمن الطريقة الفضلى لرسم خريطة المسار في إجراء عصف ذهني مشترك يضم منظمتك ومنظمات أهلية ومنظمات مجتمعية أخرى تعمل معها، بالإضافة إلى أعضاء المجتمع المحلي إذا كنت تعمل مع مجتمع محلي ما.

الجدول 11: بعض الأسئلة التي يمكن طرحها لرسم خريطة المسار

السؤال	الجواب
ما هو الموقف/ المصلحة الحاليان لكل من أصحاب المصلحة الذين تم تحديدهم بالنسبة إلى مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل عليها فيما يتعلق بالغاية التي تسعى إلى تحقيقها؟	
ما هو النفوذ التي تتمتع به الجهة المستهدفة للتأثير على الآخرين على المستوى المحلي، الوطني، الإقليمي أو الدولي؟	
ما هي الأمور التي قد تؤثر عليهم للانتقال إلى موقف أكثر تأييداً لهذه المسألة؟	
من يمكنه التأثير عليهم لتغيير موقفهم؟	
من وماذا قد يمنعهم من الانتقال إلى موقف أكثر تأييداً؟	
ما هو مستوى التأثير الذي تتمتع به بشكل مباشر على الجهة المستهدفة؟	
ما هو مستوى التأثير الذي تتمتع به على الآخرين الذين حدّتهم كمؤثرين على الجهات المستهدفة؟	

بما أنك قد تمتلك مواردًا محدودة وبما أنه قد تبرز الحاجة إلى جهود ضخمة لتغيير موقف شخص ما تجاه مسألة معينة، قد تضطر إلى الإبداع عن انتقائية كبيرة بحيث يتسنى لك التركيز على عدد قليل من أصحاب المصلحة الذين يمكنك إحداث وقع حقيقي معهم. يوفّر رسم خريطة المسار أداة

مهمة تساعدك في تحديد أصحاب المصلحة الذين يمكن إعطاءهم الأولوية في إطار جهود المناصرة التي تقوم بها، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين الذين يمكن لشركائك التركيز عليهم.

يمكنك رسم خريطة مسار لكل جهة مستهدفة بالمناصرة تقوم بتحديددها في إطار جلسة عصف ذهني لتحديد كيفية التأثير عليها.

8.3 إعداد رسالة أساسية وخطة تواصل

أنت الآن عند الخطوة السابعة من الخطوات العشر للتخطيط من أجل المناصرة

الخطوة 1	تحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأدوات: رسم شجرة المشكلة وشجرة الحل
الخطوة 2	تحديد الغايات والأهداف الأدوات: استعمال شجرة الحل
الخطوة 3	تحليل البيئة الخارجية الأداة: تحليل PESTEL
الخطوة 4	تحليل قدرتك الداخلية الذاتية الأدوات: تحليل SWOT و BEEM
الخطوة 5	تحليل أصحاب المصلحة الأدوات: الفاعلون/ النفوذ/ المصالح
الخطوة 6	تحديد الجمهور وسبل التواصل معه الأدوات: تحليل مجال القوى، تحليل المسار
الخطوة 7	الرسائل والتواصل الأدوات: إعداد الرسائل الأساسية وتوصيل النتائج
الخطوة 8	اختيار تكتيكات المناصرة وقنوات التوصيل الأدوات: الحملات والتعبئة، كسب التأييد، الدعاوى القضائية، التفاعل مع الآليات الدولية
الخطوة 9	التخطيط للعمل الأدوات: خطة العمل، أخلاقيات المناصرة، تقييم المخاطر والتواصل الفعال
الخطوة 10	الرصد والتقييم الأدوات: الرصد، التقييم واستراتيجية الخروج

في إطار التخطيط من أجل المناصرة، عليك صياغة رسالة مركزية واضحة وخطة للإبلاغ عن نتائج عملية تقصّي الحقائق واقتراحك للتغيير.

بعد تحديد صانع (صنّاع) القرار النهائي (النهائيين) الذي (الذين) يجب التأثير عليه (عليهم)، يتعيّن عليك إعداد رسالة (رسائل) أساسية واضحة أو «سؤال» توجّهه إليه (إليهم) لإقناعه(هم) بالخطوات الواجب اتخاذها لتغيير الوضع. تتضمّن رسالة المناصرة الجيدة المكونات التالية:

إنّ «حديث المصعد» (elevator pitch) تمرين يساعدك في صياغة الرسائل المناسبة. تخيّل نفسك في مصعد مع صانع (صانعة) قرار تحاول التواصل معه (معها) ولا تمتلك سوى دقيقة واحدة لإقناعه (إقناعها). ماذا ستقول له (لها) لكي يتمكّن (تتمكّن) من النظر في المسألة بجديّة؟ يمكن القيام بنفس التمرين عبر تخيّل شخص من الجمهور يطرح عليك السؤال التالي: «ماذا تفعل؟». ماذا ستقول؟

- بيان المشكلة،
- الأدلّة، إذا أمكن مع مثال،
- التغيير المرجو،
- عمل ملموس مطلوب من الجهة المستهدفة.

بالنسبة إلى الجمهور، يفترض أن تكون هذه الرسالة قصيرة وأن تركز على التغيير أو العمل المرجو. فيما يتعلّق بصنّاع القرار، يمكن أن تكون هذه الرسالة أطول بقليل وأن تُصاغ بطريقة يسهل تذكرها. يجب أن تعطي صنّاع القرار بديلاً ملموساً جداً لما يقومون به في الوقت الحالي (وهذا ممكن أيضاً نظراً لمستوى المسؤولية العائد لهم).

يمكن نقل هذا «السؤال» الواضح شفهيّاً أو بصورة خطيّة. قد يتم ذلك من خلال اجتماع أو في تقرير أو في بيان صحفي أو في مداخلة من خلال إحدى هيئات حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة. كما يمكنك إنتاج مواد للتوعية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تركز عليها مثلاً عبر استعمال المناشير، الانفوغراف، الملصقات، الرسوم البيانية، الشعارات، الخ. من شأن استعمال هذه الأدوات أن يدعم عملك وأن يزيد وقعه.

يمكنك اختيار تصميم خاصّ حسب الهدف المتوخى من إيصال المعلومات. قد تناسب صيغ عدّة الجماهير المختلفة التي تتوجّه إليها.

رسالة المناصرة التي تقوم بنقلها يجب ان تكون مستندة إلى تحليل قائم على حقوق الانسان (الرجاء مراجعة [الرسم 11](#) حول خطوات تحليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ويجب أن تكون مترسّخة في الأدلّة والبحث (الرجاء مراجعة [الفصل 2](#) حول الرصد وتقّصي الحقائق). ترد نقاشات إضافية في [القسم 7.2](#) حول الإبلاغ عن النتائج.

9.3 اختيار تكتيكات المناصرة وقنوات التسليم

أنت الآن عند الخطوة الثامنة من الخطوات العشر للتخطيط من أجل المناصرة

الخطوة 1	تحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأدوات: رسم شجرة المشكلة وشجرة الحل
الخطوة 2	تحديد الغايات والأهداف الأدوات: استعمال شجرة الحل
الخطوة 3	تحليل البيئة الخارجية الأداة: تحليل PESTEL
الخطوة 4	تحليل قدرتك الداخلية الذاتية الأدوات: تحليل SWOT و BEEM
الخطوة 5	تحليل أصحاب المصلحة الأدوات: الفاعلون/ النفوذ/ المصالح
الخطوة 6	تحديد الجمهور وسبل التواصل معه الأدوات: تحليل مجال القوى، تحليل المسار
الخطوة 7	الرسائل والتواصل الأدوات: إعداد الرسائل الأساسية وتوصيل النتائج
الخطوة 8	اختيار تكتيكات المناصرة وقنوات التوصيل الأدوات: الحملات والتعبئة، كسب التأييد، الدعاوى القضائية، التفاعل مع الآليات الدولية
الخطوة 9	التخطيط للعمل الأدوات: خطة العمل، أخلاقيات المناصرة، تقييم المخاطر والتواصل الفعال
الخطوة 10	الرصد والتقييم الأدوات: الرصد، التقييم واستراتيجية الخروج

بعد تحديد الجمهور الرئيسي أو الجهات المستهدفة بالمناصرة، القنوات والرسالة (الرسائل) الأساسية الواجب نقلها إليها، عليك اختيار «التكتيكات» (أي مجموعة الوسائل والأنشطة للتأثير على الجمهور). يرد وصف أكثر تفصيلاً لهذه التكتيكات في الفصل التالي: كسب التأييد، إطلاق الحملات والتعبئة، المنازعة القضائية، والتعاون مع الآليات الدولية. ([الفصل 4](#)) في معرض وضع استراتيجية المناصرة، عادةً ما تختار وتصف توليفةً من الأنشطة الضرورية لبلوغ كل هدف وكل جمهور قمت باختياره.

10.3 التخطيط للعمل

أنت الآن عند الخطوة التاسعة من الخطوات العشر للتخطيط من أجل الممارسة

الخطوة 1	تحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأدوات: رسم شجرة المشكلة وشجرة الحل
الخطوة 2	تحديد الغايات والأهداف الأدوات: استعمال شجرة الحل
الخطوة 3	تحليل البيئة الخارجية الأداة: تحليل PESTEL
الخطوة 4	تحليل قدرتك الداخلية الذاتية الأدوات: تحليل SWOT و BEEM
الخطوة 5	تحليل أصحاب المصلحة الأدوات: الفاعلون/ النفوذ/ المصالح
الخطوة 6	تحديد الجمهور وسبل التواصل معه الأدوات: تحليل مجال القوى، تحليل المسار
الخطوة 7	الرسائل والتواصل الأدوات: إعداد الرسائل الأساسية وتوصيل النتائج
الخطوة 8	اختيار تكتيكات الممارسة وقنوات التوصيل الأدوات: الحملات والتعبئة، كسب التأييد، الدعاوى القضائية، التفاعل مع الآليات الدولية
الخطوة 9	التخطيط للعمل الأدوات: خطة العمل، أخلاقيات الممارسة، تقييم المخاطر والتواصل الفعال
الخطوة 10	الرصد والتقييم الأدوات: الرصد، التقييم واستراتيجية الخروج

بعد وضع الاستراتيجيات واختيار التكتيكات المختلفة التي يمكن استعمالها في إطار جهود الممارسة من أجل المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدافعة عنها، لا بدّ من إعداد خطة عمل ملموسة. يتعيّن عليك دراسة وتحديد الأدوار، المسؤوليات، الموارد، المخاطر والفرص؛ وإعداد جدول زمني لتنفيذ الخطة.

🔗 **يشكّل إعداد خطة لاتخاذ التدابير المناسبة من أجل التنفيذ تنويجاً لصياغة استراتيجية الممارسة حول مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهّمك.**

خطة العمل هي أداة تساعدك على تحديد مجموعة المهام التي ينبغي إتمامها للقيام بالممارسة. وهي تسمح بتحقيق الغاية والأهداف. يعدّ التمتع بخطة واضحة مهماً لنجاح استراتيجيتك. تفصّل الخطة المهام الواجب القيام بها والموارد المطلوبة لكلّ من هذه المهام ومن سيقوم بكلّ من هذه المهام، وتحدّد برنامجاً زمنياً لإتمام كلّ من هذه المهام. يُعاد النظر في خطة العمل ويتم تعديلها بالاستناد إلى مراقبة التقدّم في التنفيذ.

تبيّن الخطة الواضحة العناصر التالية:

ماذا: هي قائمة بالأنشطة المحتملة التي سيتم القيام بها من بين التكتيكات المختلفة المذكورة في الفصل التالي (الفصل 4). وهي تأخذ في عين الاعتبار تحليل أصحاب المصلحة، علاقات القوة ورسم خريطة المسار (كما سبق وتم وصفه في هذا الفصل).

من: من سيكون مسؤولاً عن ماذا؟ يعتمد ذلك على تقييم قدراتك الداخلية (SWOT و BEEM). بالتالي، من المهم أن يتحمّل الشركاء أو الأفراد المختلفون ضمن المنظمة مسؤولية الأنشطة التي هم الأنسب للقيام بها. يعدّ التنسيق بين الجهات المعنية بتنفيذ الخطة محورياً، ما يبرّر أهمية استحداث آلية للتنسيق (عقد الاجتماعات المنتظمة، رفع التقارير بانتظام، قائمة بعناوين البريد الإلكتروني، مجموعات التحوار الإلكتروني).

متى: ينبغي التخطيط للتواريخ أو للفترات الزمنية الضرورية لتنفيذ الأنشطة المختلفة بشكل مناسب. يجب التفكير في تواريخ مهمة للتعاون مع الاستعراض الدوري الشامل أو اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادي والاجتماعية والثقافية متى كانت دولتك قيد المراجعة (الرجاء مراجعة القسم 3.4 حول التعاون مع آليات الأمم المتحدة)، لمراجعة مشاريع القوانين في البرلمان، أو تواريخ الخطط التي قد تؤدي إلى تدمير المنازل.

كيف: يرتبط هذا السؤال بالتحديد بالأدوات المختلفة الكفيلة بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمت مناقشتها سابقاً. يتعيّن عليك أن تقرر كيفية قيامك بتوثيق وجمع المعلومات وكيفية إيصالها (شفهياً أو خطياً، من خلال تقرير، بيان صحفي، مذكرة، الخ). كيف ستنشر الرسائل وتؤثر على صنّاع القرار؟ حتى متى تعلق الأمر بالاجتماعات غير الرسمية مع الرسميين، يمكنك التخطيط لهذه الأمور بالاستناد إلى حضورهم لبعض الفعاليات. هل عليك السفر إلى جنيف لحضور دورة مجلس حقوق الانسان المعنية بالاستعراض الدوري الشامل؟ في حال الإيجاب، يجدر بك إيراد كلّ هذه الأنشطة في خطتك لأنها تتطلب الوقت والموارد.

الموارد: في الختام، عليك تقييم الموارد الضرورية وطريقة الحصول عليها. قد تكون هذه الموارد مالية، بشرية أو متصلة بالتجهيزات.

🔗 يجب أن تستند عملية إعداد أيّ خطة دوماً إلى عصف ذهني دقيق وجماعي. وهي عملية تتطلب الوقت والصبر. ينبغي أن تخصص الوقت الكافي لإعداد خطتك.

الجدول 12: التخطيط من أجل المناصرة

ماذا؟	من؟ (اسم الشخص (الأشخاص) المسؤول (المسؤولين) والشريك (الشركاء) المحتمل (المحتملين)	متى؟ (الشهر أو التواريخ)	كيف؟ (تفاصيل النشاط)	الموارد المطلوبة
النشاط 1				
النشاط 2				
النشاط 3				
النشاط 4				

المصدر: مستخرج من: دليل إعداد استراتيجيات الحملات، منظّمة العفو الدولية، ص. 59 (باللغة الإنكليزية) (مع بعض التعديلات)

وصلنا بذلك إلى نهاية خطوات التخطيط للمناصرة البحتة. وبقيت خطوة واحدة من إطار الخطوات، ألا وهي: الرصد والتقييم. سيتم مناقشة هذه الخطوة في [الفصل الخامس](#) والأخير.

الفصل 4

المطالبة بالحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية والمدافعة عنها

يستكشف هذا الفصل التكتيكات المختلفة التي يمكن استعمالها في جهود المناصرة من أجل المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدافعة عنها، أي الأمور التي يتكوّن منها عمل المناصرة الفعلي. يجدر بك اختيار هذه التكتيكات لدى إعداد خطة المناصرة. يتناول هذا الفصل تكتيكات مثل كسب التأييد، إطلاق الحملات والتعبئة، المنازعة القضائية والتواصل مع الآليات الإقليمية والدولية.

يستعرض هذا الفصل الخطوة 8 من الخطوات العشر للتخطيط من أجل المناصرة التي تمّت مناقشتها بإيجاز في [القسم 9.3](#) حول اختيار تكتيكات المناصرة وقنوات التسليم.

1.4 بعض الملاحظات العامة حول المطالبة بالحقوق

يدرك الأشخاص عادةً حقوقهم لأنّهم يعرفون أنّهم يستحقّون العيش بكرامة. ولكنهم قد يجهلون الجوانب التقنية لواجبات الدولة وكيفية المطالبة بحقوقهم.

يمكن للمدافعين عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مساعدة الأفراد أو المجتمعات المحليّة في المطالبة بحقوقهم أو المدافعة عنها وذلك عبر بذل الجهود على مستوى المجتمع المحلي، أو على المستوى الوطني، الإقليمي أو الدولي. يمكن القيام بذلك من خلال أنشطة عديدة. فيمكنهم على سبيل المثال:

- إحاطة المسؤولين الحكوميين علماً بالمشكلة والمطالبة بتدابير تصحيحية؛
- إقناع البرلمانيين وأعضاء المجتمع المحلي النافذين الآخرين بالضغط على السلطة المسؤولة عن معالجة المشكلة؛
- العمل مع الآخرين إذا دعت الحاجة من أجل:
 - رفع القضية إلى آلية حكومية رسمية، سواء كانت آلية إدارية أو لتقديم الشكاوى؛
 - التواصل مع اللجنة البرلمانية المختصة؛
 - التقدّم بشكاوى إلى لجنة وطنية لحقوق الانسان أو إلى ديوان المظالم؛
 - الطلب من محام رفع الدعوى أمام محكمة وطنية (الرجاء مراجعة [القسم 2.5.4](#) حول المنازعات القضائية)؛ وبعد قيام المحكمة بالتأكيد على الحق، اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تنفيذ القرار القضائي من قبل السلطات؛
 - إرسال التقارير إلى المقرّرين الخاصّين الإقليميين والدولية وهيئات الإشراف على معاهدات حقوق الانسان (الرجاء مراجعة [القسم 3.4](#) حول آليات حقوق الانسان).

📌 **يدافع دعاة حقوق الإنسان عن حقوق الآخرين الذين يطالبون بحقوقهم ويسعون إلى التأثير على السياسات والإجراءات. يستخدم الدعاة تكتيكات واستراتيجيات وأدوات مختلفة ويطبقونها في مراحل مختلفة ويعملون مع عدّة شركاء.**

يمكن استعمال عدّة تكتيكات للمطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما سنناقشه أدناه. يسمح تحليل المشكلة والبيئة الداخلية والخارجية ومصالح أصحاب المصلحة والنفوذ، واتخاذ القرار بالنسبة

لا يفترض بالمنظمة أو بالمدافع استعمال جميع التكتيكات المتوقعة، ولكن عليهما اختيار تلك التي هي الأكثر مواءمة والأكثر قابلية لتحقيق الغاية المرجوة.

إلى الغاية والأهداف بتحديد التكتيكات أو توليفة التكتيكات الأكثر مواءمة ليتم استعمالها (الرجاء مراجعة [الفصل 3](#) للحصول على تفاصيل هذه التحليلات).

من الضروري اعتماد نهج مراعية للنوع الاجتماعي والتنوع في كافة مراحل التخطيط والبحث والمناصرة والتواصل. يستدعي ذلك تحليل الآثار المختلفة لأي مسألة أو عمل على

فئات متنوعة، على سبيل المثال النساء، الرجال، الصبيان والبنات، اللاجئين، كبار السن؛ الأشخاص من الأقليات الاثنية الذين يعانون من الإعاقة؛ أو الأشخاص من مجتمع الميم. يساعد هذا التحليل في تحديد الاستراتيجيات المناسبة والتوصيات المتعلقة بالمناصرة من أجل الاستجابة للتجارب المتنوعة وللانتهاكات التي تطال حقوقاً معينة (الرجاء مراجعة [الجزء 1 الفصل 6](#) حول التمييز).

تذكر:

- تتحمل الدولة واجب إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر احترام الحقوق وحمايتها والوفاء بها (الرجاء مراجعة [الجزء 1 الفصل 3](#) حول واجبات الدول)؛
- ضمن الدولة، يتعين على الحكومة إعمال الحقوق عبر إنفاذ القوانين واعتماد الاستراتيجيات والسياسيات والخطط وتنفيذها؛
- يضطلع أعضاء البرلمان بدور أساسي عبر اعتماد التشريعات (القوانين والأنظمة) ومساءلة الحكومة؛
- يضطلع القضاء أيضاً بدور جوهري عبر ضمان الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف في سياق انتهاكات أو تجاوزات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2.4 كسب المسؤولين الرسميين على المستوى المحلي ومستوى المقاطعة والمستوى الوطني

يشير كسب التأييد إلى عملية التأثير على صنع السياسات بشكل غير رسمي ولكن منهجي. وهو يتسم بالخصائص التالية:

هو عملية غير رسمية: يرمي كسب التأييد إلى التوجه إلى الجمهور المستهدف بطريقة لبقة وشخصية ومبتكرة عبر تقديم حجج ووقائع وأرقام مقنعة عن طريق القنوات غير الرسمية. بالتالي، لا يتم استعمال القنوات المشكّلة رسمياً كتلك الموضوعة لتقديم الشكاوى أو سبل الانتصاف، أو الهيئات الاستشارية الرسمية.

هو عملية منهجية: أي أنه ليس ردّة فعل لمرة واحدة. ولكنّه عمل يطرّ من خلال عملية تخطيط تجري خطوة خطوة. يحقق كسب التأييد بطريقة مثلى عبر إقامة اتصالات منتظمة ومنهجية مع صنّاع القرار عوضاً عن اتصال مفاجئ لمرة واحدة.

يمكن ممارسة كسب التأييد إلى جانب أنشطة أخرى لإطلاق الحملات العامة، النشاط الإعلامي، الفعاليات العامة، الدعايات المدعومة، من بين وسائل أخرى. ولكن، يمكنك أيضاً أن تقرّر القيام بذلك أولاً بتكثف في حال فضّل صناع القرار التصرف عندما لا يكونون تحت الأضواء.

تتكوّن الدولة الحديثة من ثلاث سلطات مستقلة: السلطة التنفيذية (المشار إليها عادةً بالحكومة)؛ السلطة القضائية والسلطة التشريعية (البرلمان أو مجالس تمثيلية أخرى). يحدّد الدستور العلاقة بين هذه السلطات. من الرائج أن تستعين الدول بهيئات دستورية مستقلة أخرى (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الهيئة الوطنية للنهوض بالمرأة، اللجنة العليا للانتخابات، هيئة رصد الفساد، الخ).

قد تبرز الحاجة إلى كسب تأييد المسؤولين الحكوميين الذين يتحملون مسؤوليات بالنسبة إلى مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل عليها على المستوى المحلي أو مستوى المقاطعة أو المستوى الوطني. في معرض كسب التأييد، لا بدّ من تحديد المسؤول أو المسؤولين الأنسب لإقامة اتصال معهم. المقصود بالمسؤولين المناسبين في الدولة:

- المسؤولون الحكوميون الذين يشرفون على:
 - القطاع المعني: على سبيل المثال وزارات الصحة والعمل والتربية؛
 - التخطيط والموازنات (في وزارة المالية ودوائر المالية في القطاعات أو الوزارات المختلفة)؛
 - الخدمات الاجتماعية للأفراد أو المجموعات المعرضة للخطر أو المهمّشة أو التي تواجه انعدام المساواة الهيكلية. تضمّ بعض البلدان دوائر أو وزارات كاملة للرعاية الاجتماعية، أو وزارات متخصصة لشؤون المرأة؛ أو
- السلطات التقليدية في بعض البلدان وتحدّد صلاحياتها في الدستور أو بموجب قوانين أخرى (بما في ذلك القادة القبليين أو العشائريين، أو مشايخ القرية)؛
- المسؤولون المنتخبون: أعضاء البرلمان أو المجلس المحلي أو الجمعية المحلية، واللجان المعنية التابعة لها.
- هيئات أخرى تابعة للدولة، بما في ذلك المكاتب الإحصائية، هيئات البحث (في بعض البلدان، ثمة هيئات بحث منفصلة تعمل كجزء من الدولة)، والهيئات المعنية بالتنمية.

بالإضافة إلى ذلك، أسست بعض الوزارات والدوائر قنوات لكي تقوم فئات أو أفراد المجتمع المحلي بمخاطبة السلطات، ولكي تستحصل على المعلومات أو تتقدّم بالطلبات أو الشكاوى. من المهمّ التحقق من وجود هذه القنوات واستعمالها. في بعض الحالات، قد يتبيّن لك أنّه في سياق تطوير استراتيجية أو خطة وطنية حول المسألة التي تعمل عليها أو لمراقبة تنفيذها، قامت الدولة بإنشاء فريق عمل متعدّد الاختصاصات. قد يشمل هذا الفريق المجتمع المدني. سيُشكّل هذا نقطة دخول جيّدة للمناصرة في حالة وجود مثل فريق العمل هذا.

لا يجب افتراض أنّ المسؤولين في الدولة سيعارضون اكتشاف الحلول للمشكلة. إذ قد يهتمون بإيجاد حلّ وإنّما قد يفتقرون للمعلومات أو للخبرة التقنية. قد يشكّل ذلك نقطة دخول جيّدة للتعاون. وقد يتمتّع المسؤولون الحكوميون الرسميون بدرجة من السلطة لمساعدة المجتمع المحلي. يمكن أن يدعموا حلّاً

للمشكلة، ولكن يحتمل ألا يكونوا قد حصلوا على موارد كافية من الحكومة المركزية للقيام بواجباتهم. كما لا يستبعد أن يفتقروا للسلطة المطلوبة. قد يحمل ذلك المسؤولون الحكوميون على التراخي، الإحباط أو حتى الفساد. على صعيد آخر، يفهم بعض المسؤولين الحكوميين المحليين المشاكل المحلية بشكل جيد. وقد يتحولون إلى حلفاء للمجتمع المحلي عبر الضغط على الحكومة الوطنية. لا يجب أن تغيب هذه العناصر المختلفة عن بالك عندما تسعى إلى كسب تأييد المسؤولين الحكوميين.

قد يكون التعاون مع المسؤولين في الدولة محبذ/مفيد لأسباب مختلفة بما في ذلك:

- الوصول إلى المعلومات عن سياسة ما إذا لم تكن المعلومات متاحة بسهولة؛
- التحقق من الوقائع، مثلاً في حال وجود شائعات عن إقفال مدرسة لإجراء تصليحات عامة خلال فترة الدراسة؛
- إحاطتهم علماً بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشكوك بأمرها؛
- تزويدهم بنتيجة بحث أجرته ومناقشة النتائج والتوصيات معهم؛
- إقناعهم بضمّن أعمال الحقوق انسجاماً مع واجباتهم وبالأستناد إلى توصياتك.

يجب أن تنسجم المقاربات المستهدفة للمسؤولين الحكوميين مع مستويات التأثير والنفوذ التي يتمتعون بها. بالتالي، يعدّ فهم طبيعة النفوذ التي تتمتع بها الهيئات المختلفة، علاوةً على علاقات القوة بينها أساسياً لنجاح عملية كسب التأييد في إطار خطط المناصرة. لذا، يتعيّن عليك قبل التفاعل مع المسؤولين في الدولة:

- تحديد وتحليل أصحاب المصلحة المناسبين ضمن الهياكل الرسمية من حيث مستواهم ونفوذهم ومصالحهم ومواقفهم فيما يتعلّق بالمسألة؛
- تحديد هدف واضح للتعامل مع المسؤولين الرسميين.

تذكّر: يتطلّب التفاعل مع مسؤولين مختلفين تحليلاً منفصلاً وقد تبرز أهداف مختلفة لهذا التفاعل. لن يستطيع جميع المسؤولين مساعدتك بنفس الطريقة.

المربع 38: أمثلة عن المسائل الواجب النظر فيها لدى التفاعل مع موظفي الدولة

فيما يلي أمثلة عن المسائل التي ينبغي النظر فيها لدى التفاعل مع المسؤولين في الدولة:

- هل من قوانين أو سياسات متصلة بالمشكلة؟ هل هي قوانين أو سياسات جيدة؟ هل يتم تنفيذها؟ في حال النفي، ما هي الجوانب التي ينبغي تغييرها؟
- ماذا يقول المسؤولون عن المسألة؟ هل هم ملتزمون بإحداث تغيير إيجابي؟ أو هل أنّهم يعارضون التغيير؟
- هل يمارس التمييز بحقّ فئات معيّنة؟ هل من فئات تتأثر بطريقة سلبية بسبب التمييز
- المباشر أو غير المباشر (الرجاء مراجعة الجزء 1 الفصل 6 حول التمييز).
- كيف تمارس الدولة العناية الواجبة في هذه المسألة (لاسيما إذا كانت المسألة تتصل بفاعلين غير تابعين للدولة)؟ من هم الفاعلون غير التابعين للدولة المعنيون وما هي علاقتهم مع الدولة؟ (الرجاء مراجعة الجزء 1 الفصل 8 حول مسؤوليات الفاعلين غير التابعين للدولة).

- ما هو مستوى الالتزام المؤسساتي بالمسألة (مثلاً: تخصيص الموازنات، الموارد البشرية، الخطط)؟
- ما هي درجة شفافية العمليات التي وضعتها الحكومة؟ هل يسهل الحصول على معلومات بشأنها؟
- هل هي موجهة لخدمة أصحاب الحقوق؟ هل تعتمد مقارنة قائمة على الامتثال لحقوق الانسان؟
- هل تعترف الدولة بأعضاء المجتمع المدني كفاعلين في هذه المسألة؟ هل هنالك منصات لعملية صنع القرار التشاركية؟ هل أنه من الممكن أو من السهل المشاركة في النقاشات الحكومية حول المسألة؟ ما هو مستوى الحوار بين المسؤولين في الدولة والمجتمع المحلي أو منظمات المجتمع المحلي حول المسألة؟

1.2.4 سبل التفاعل مع المسؤولين

بعد صياغة استراتيجية للتفاعل، هنالك عدد من الوسائل للتفاعل مع المسؤولين المعيّنين أو المنتخبين. نذكر منها:

- **الاجتماعات المتكررة:** غالباً ما تعقد المنظمات اجتماعات متكررة مع المسؤولين الحكوميين أو أعضاء البرلمان أو المجالس المحلية. تشكل هذه الاجتماعات فرصة لإقامة الاتصالات وبناء الثقة. هي ليست مصممة لمناقشة مشكلة معيّنة أو لتقديم طلبات محددة. يمكنك عقد هذه الاجتماعات لإبلاغهم بعملك ومناقشة سبل التعاون المنتظم ومناقشة مشروع أو مبادرات تشارك فيها. تظهر فائدة هذا الأمر متى كانت هنالك حاجة لإثارة مواطن قلق ترتبط بحقوق الانسان. وعليه، لا تجري هذه الاجتماعات فقط متى كان لديك طلب معيّن يتناول مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل عليها. ولا حاجة لكي تعقد بوتيرة منتظمة أو بتاريخ محدد، ولكن يجب عقدها بشكل متكرر بحيث تحافظ على اتصال منتظم مع المسؤولين.
- **الاجتماعات المرتبة:** يتعين عليك أحياناً ترتيب موعد وزيارة مكتب المسؤول في مناسبة محددة بسبب انتهاك أو تجاوز لحقوق الانسان.
- **المخاطبة من خلال الغير:** إذا كان من الصعب مخاطبة المسؤولين المحليين مباشرة، في حال لم تقم اتصالاً مسبقاً معهم على سبيل المثال، يمكنك الاستعانة بـ«سفير» أو «جهة اتصال» كعضو يحظى بالاحترام ضمن المجتمع المحلي، أو ضمن منظمة غير حكومية كبيرة لزيارة مكتب المسؤول وتمثيل قضيتك، أو لإجراء الاتصال مع المسؤول باسمك، ولربما مرافقتك خلال الزيارة.
- **الزيارات المشتركة:** قد ترتئي زيارة المسؤولين في إطار وفد يضم عدداً من المنظمات. هذا الأمر مفيد إذا كنت تعمل على المسألة مع جهات أخرى، أو مثلاً إذا كنت ترغب في أن يسمع المسؤول شهادات المتأثرين مباشرة بانتهاك أو تجاوز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- **المراسلات:** يمكنك أن توجه مراسلات إلى المسؤول أو إلى البرلمانين أو إلى أعضاء المجلس المحلي للتقدم بشكوى أو باقتراح، من دون الحاجة إلى لقاءهم مسبقاً.

- **دعوة مسؤول للمشاركة في فعالية خاصة:** يمكنك دعوة المسؤولين لافتتاح ورشة أو زيارة مجتمع محلي يعاني من مشكلة ما (تزويدهم بمعلومات يمكنهم تضمينها في خطاباتهم ودعوة الصحافة لتغطية الفعالية).
- **دعوة المسؤول لحضور الندوات:** قد تتناول هذه الندوات مواضيع محدّدة حول حقوق الانسان (بما في ذلك المسائل المتعلقة بمشكلة في المجتمع المحلي الذي تنشط فيه). يمكنك دعوة متحدث يتمتّع بمكانة تسمح بجذب المسؤولين.

التخطيط للاجتماع

يجب التخطيط بتأني للاجتماعات مع مراعاة ما يلي:

- **مستوى السلطة والنفوذ والمصالح العائد إلى المسؤول فيما يتعلق بالمسألة:** لا يجب أن تطلب من المسؤول القيام بأمر ما دون مستوى سلطته بكثير، كما لا يجب أن تطلب منه القيام بأمر يتجاوز نطاق سلطته أو صلاحياته؛
- **الغاية:** يجب أن تكون الغاية من الاجتماع محدّدة بوضوح منذ البداية. من المفيد إبلاغ المسؤول مسبقاً بغاية الاجتماع لكي يستعدّ له (عبر كتاب أو بريد إلكتروني أو رسالة). من شأن هذا الأمر أن يساعد في التوصل إلى حلول؛
- **أهداف محدّدة:** إذا كان هدفك يقضي مثلاً بالحرص على إيصال رأي أعضاء المجتمع المحلي إلى المسؤول (أو المسؤولية)، يجب دعوة المسؤول لزيارة الموقع من أجل التحدّث إلى أعضاء المجتمع المحلي عوضاً عن مجرد لقائهم في المكتب.
- **من يجب أن يشارك في الاجتماع ومن سيقود النقاش؟** يفضل اختيار شخص يتمتّع بالخبرة أو المكانة المناسبة لقيادة فريقك. قد يكون هذا الشخص مدير أو رئيس القسم المعني في منظمتك فيفتتح الاجتماع كرئيس للفريق قبل أن يقوم أخصائي بطرح الحجج. يمكنك الاستعانة بخبير خارجي إذا دعت الحاجة. يستحسن ألا يلتقي أشخاص كثر ضمن الفريق بالمسؤولين واكتف بعدد صغير من الأشخاص الذين يمتلكون المعرفة والخبرة المناسبين. يجب ان لا تطلب من الإعلام حضور الاجتماع إذا لم يتم إبلاغ المسؤول بذلك أو إذا كان من شأن هذا الأمر أن يثير الحساسية والتشجّع مع المسؤول.
- **كيفية عرض الموضوع:** يجب أن تعدّ ورقة بالنقاط الرئيسية التي تودّ مناقشتها خلال الاجتماع («نقاط التحدّث») وأن تقرّر من سيتحدّث عن ماذا.
- **دور كلّ عضو في الفريق:** يجب الاتفاق بصورة مسبقة على أدوار مختلف أعضاء الفريق، على سبيل المثال من سيفتتح الاجتماع ويعرض الحجج وي طرح الأسئلة ويدوّن الملاحظات ويقوم بالتلخيص في الختام.
- **ما هي الأشياء التي يجب توفيرها إلى المسؤول:** قرّر بشكل مسبق إذا كنت تريد توفير وثائق للمسؤول خلال الاجتماع وما هي الوثائق التي يجب توفيرها. قد تكون هذه مذكرة أو كتيب تفسيري أو صور أو تقرير.

تذكّر: قد يهتم البرلمانيون بدعم مشروعك ولكنهم لا يمتلكون الوقت الكافي لإجراء الأبحاث. لذا، فهم يقدّرون الحصول على معلومات موثّقة بشكل جيّد من منظمات المجتمع المدني. فهذا الأمر

يساعدتهم في إعداد سياسات مناسبة في المقام الأول لمساءلة الحكومات على تنفيذها في مرحلة ثانية.

3.4 التفاعل مع آليات حقوق الانسان الإقليمية والدولية

يشكّل التفاعل مع الآليات الإقليمية والدولية المختلفة طريقةً جيّدة لإيصال بحثك واستنتاجاتك وتوصياتك إلى هيئات يمكنها إصدار التوصيات التي يتوقّع من الدول تنفيذها. تمّت مناقشة تفاصيل أدوار هذه الهيئات في الجزء الأول (الرجاء مراجعة الجزء 1 الفصل 7 حول آليات حقوق الانسان). يركّز هذا القسم على الأجزاء العملية المرتبطة بأنواع المعلومات الواجب تقديمها وطريقة القيام بذلك.

1.3.4 التفاعل مع هيئات الإشراف على المعاهدات

يشكّل التفاعل مع هيئات الإشراف على المعاهدات من خلال رفع التقارير الموازية (الرجاء مراجعة الجزء 1 الفصل 2.7 حول هيئات الإشراف على المعاهدات) طريقةً مفيدة لإتاحة معلوماتك وعرض توصياتك الخاصة لإحداث التغيير حول المسائل المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تركز عليها. يمكن لمنظمات المجتمع المدني التفاعل مع هيئات الإشراف على المعاهدات في مختلف مراحل دورة تقديم التقارير:

- رفع التقارير الموازية قبل جلسة هيئة الإشراف على المعاهدة بوقت كاف: لا حاجة لمنظمات المجتمع المدني لكي تدرج معلومات عن كلّ مادة من مواد المعاهدة التي ترفع تقريراً بشأنها، أو لكي تجيب على كلّ وجه أو معلومة مضمّنة في تقرير الدولة. فحسبها أن تركز فقط على مجال اختصاصها وعلى المعلومات المتوقّرة لها مع الإشارة إلى المواد المحدّدة في المعاهدة التي تسعى إلى معالجتها.
- المشاركة في ما يعرف بـ«فريق العمل السابق للدورة»: عادةً ما تدعو هيئات الإشراف على المعاهدات إلى اجتماع يعرف بـ«فريق العمل السابق للدورة» من أجل إعداد قائمة المسائل. كما يتبيّن ذلك من الاسم، تتم الدعوة لهذا الاجتماع قبل إرسال قائمة المسائل إلى الدولة وقبل انعقاد الدورة التي يجري خلالها الحوار مع الدولة. في هذا الاجتماع، تلتقي هيئة الإشراف على المعاهدات المعنية على حدة مع وكالات وهيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ومع أيّ هيئات أخرى رفعت معلومات إضافية على اللجنة.
- يمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضاً حضور جلسات مراجعة الدولة والحوار بين الدولة الطرف وهيئة الإشراف على المعاهدة والذي يعرف بـ«الحوار التفاعلي». لا يجوز لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في الحوار بشكل رسمي. ولكن، يمكنها إعطاء المعلومات إلى جهة الإشراف على المعاهدة بصورة غير رسمية.
- من ثم، يمكن لمنظمات المجتمع المدني الاضطلاع بدور مهمّ جداً في سياق المتابعة بعد قيام هيئة الإشراف على المعاهدة بإصدار ملاحظاتها الختامية. فيمكنها مراقبة التنفيذ ورفع التقارير عن التنفيذ خلال الدورة التالية.

للمشاركة في هذه المراحل، يجب اتباع عدّة خطوات:

- التحقق من التاريخ الذي يجب فيه رفع تقرير البلد إلى هيئة الإشراف على المعاهدة. إنّ الجدول الزمني لاستعراض البلدان من قبل هيئات الإشراف على المعاهدات متوفّر من خلال الرابط التالي: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/MasterCalendar.aspx?Type=Session&Lang=En
- ابعث رسالة إلى هيئة الإشراف على المعاهدة قبل أشهر من تاريخ التأمها للنظر في تقرير الدولة وقم بتقديم تقريرك الموازي من أجل تقديم نتائج بحثك واستنتاجاتك. قد تستعين هيئة الإشراف على المعاهدة بهذه المعلومات لدى إعداد قائمة المسائل (الرجاء مراجعة الجزء 1 الفصل 2.7 حول قائمة المسائل) أو قد تستعملها لصياغة الأسئلة التي سيرطحها أعضاء هيئة الإشراف على المعاهدة على المسؤولين الحكوميين الذين يحضرون الجلسة.
- بعد قيام الهيئة بمراجعة تقرير الدولة، تصدر ملاحظاتها الختامية وتنشرها على موقعها الإلكتروني. تشكّل هذه الملاحظات الختامية جزءاً لا يتجزأ من المناصرة التي ستقوم بها على سبيل المتابعة حول المسائل التي رفعتها في إسهامك الكتابي إلى هيئة الإشراف على المعاهدة بغية ضمان تنفيذها.
- تتجاهل دول عديدة وبكل بساطة التوصيات الصادرة عن هيئة الإشراف على المعاهدات. يتعيّن عليك نشر التوصيات وكسب تأييد الحكومة من أجل تنفيذها. غالباً ما يتطلّب ذلك التعاون مع منظمات أخرى من المجتمع المدني، لاسيما إذا تقدّمت جهات أخرى بتقارير موازية إلى الهيئة. كما يمكنك مساعدة هيئات الدولة المختلفة في إيجاد أفكار مبتكرة حول طريقة تنفيذ التوصيات مع مراعاة واقع الأفراد أو المجموعات التي تعاني من التمييز أو من ظروف صعبة.

المربع 39: توجيهات اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن رفع التقارير الموازية من قبل منظمات المجتمع المدني

- فيما يلي التوجيهات الخاصة الصادرة عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن رفع التقارير الموازية من قبل منظمات المجتمع المدني. توفّر الملاحظات الإرشادية معلومات عملية.
- بخصوص جميع الإسهامات الكتابية الموجهة إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:
- يجب أن ترفع باللغة الإنكليزية، الفرنسية أو الإسبانية. من المفيد جداً أن ترفع تقريراً و/أو ملخصاً مترجماً إلى اللغة الإنكليزية. تجدر الإشارة إلى أنّ الأمانة العامة للأمم المتحدة
- لا تقوم بترجمة هذه التقارير.
- فيما يتعلّق بالدورة: يجب أن ترسل إلى أمانة اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قبل ستة أسابيع - ثلاثة أسابيع على أبعد تقدير - من بدء الدورة.
- بالنسبة إلى فريق العمل السابق للدورة: يجب أن ترسل إلى أمانة اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قبل عشرة أسابيع - ثمانية أسابيع على أبعد تقدير - من بدء اجتماع فريق العمل.
- يجب أن ترسل من خلال النظام الإلكتروني للإسهامات المكتوبة الخاص باللجنة

تفاصيل البرنامج) و/أو تنظيم جلسة إحاطة موجزة وغير رسمية وقت الغداء. يعتمد قبول طلب عقد جلسات الإحاطة خلال فترة الغداء على مدى توقّر أعضاء اللجنة. تشجّع المنظّمات التي قدّمت معلومات حول بلد معيّن على التنسيق فيما بينها، لاسيما فيما يتعلّق بتنظيم جلسات الإحاطة أثناء فترة الغداء. نظراً لذلك، من المفيد ذكر معلومات الاتصال في الإسهامات الكتابية. (ترجمة غير رسمية)

[المصدر: <https://www.ohchr.org/ar/treaty-bodies/cescr/information-note-civil-society-and-national-human-rights-institutions>](https://www.ohchr.org/ar/treaty-bodies/cescr/information-note-civil-society-and-national-human-rights-institutions)

المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ([CESCR's online submissions system](https://www.ohchr.org/ar/treaty-bodies/cescr/information-note-civil-society-and-national-human-rights-institutions))

- يجب أن تكون الإسهامات الكتابية مقتضبة قدر المستطاع ولا يجب أن تتعدّى 10 صفحات أو 15 صفحة كحدّ أقصى فيما يتعلّق بالإسهامات الكتابية من التحالفات.
- يفضّل أن ترقّم الفقرات في الإسهامات الكتابية لسهولة الإحالة.

يمكن للمنظّمات التي رفعت تقاريراً إلى اللجنة التقدّم بتصريح خلال اجتماع عام مخصّص للشركاء (الرجاء مراجعة برنامج العمل المنشور على صفحة الدورة المعنية للحصول على



2.3.4 التفاعل مع الإجراءات الخاصة

يمكن لأي فرد، مجموعة، منظّمة من المجتمع المدني، هيئة حكومية بينية أو هيئة وطنية لحقوق الانسان تقديم المعلومات إلى الإجراءات الخاصة (الرجاء مراجعة الجزء 1 القسم 1.3.7 حول الإجراءات الخاصة). ترفع المعلومات إلى الإجراءات الخاصة حول:

- ادعاءات تتناول انتهاكات ارتكبت في الماضي لحقوق انسان الأفراد؛
- ادعاءات تتناول انتهاكات ارتكبت في الماضي لحقوق انسان مجموعة أو مجتمع ما؛
- انتهاكات متواصلة أو محتملة لحقوق الانسان - يمكن أن تشكل موضوع التماس طارئ؛ أو
- ادعاءات بأن مشروع قانون أو قانون أو مرسوم و/أو ممارسة غير منسجم مع القانون والمعايير الدولية لحقوق الانسان.

تذكر: يمكن للإجراءات الخاصة تلقّي المعلومات من منظمات المجتمع المدني في أي وقت خلال العام. لا تتطلب الإجراءات الخاصة قيام الدولة المعنية بالمصادقة على معاهدة محدّدة لحقوق الانسان على صلة بالحقوق موضوع الإسهام الكتابي.

يجب أن تستوفي المعلومات المقدّمة إلى الإجراءات الخاصة (والمعروفة بـ«البلاغات») الشروط التالية:

- لا يجب أن يكون البلاغ عارٍ من الأساس بشكل واضح أو مستنداً إلى دوافع سياسية؛
 - يجب أن يتضمّن البلاغ وصفاً وقائعيّاً للانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان؛
 - يجب أن تكون لغة البلاغ موضوعية وواضحة؛
 - يجب رفع البلاغ على أساس معلومات موثوقة ومفصلة؛
 - لا يجب أن يستند البلاغ حصراً إلى التقارير الصادرة عن وسائل الإعلام الجماهيري.
- من الأهميّة بمكان أن يبيّن الضحايا المزعومون و/أو عائلاتهم أو ممثّلوهم في إسهاماتهم الكتابية ما إذا كانوا يوافقون أم لا على:
- الكشف عن أسماء الضحايا في البلاغات المقدّمة من الإجراءات الخاصة إلى الحكومات، المنظمات الحكومية البينية، الشركات التجارية، الشركات العسكرية أو الأمنية؛
 - إظهار أسماء الضحايا في تقرير علني صادر عن الإجراء الخاص إلى مجلس حقوق الانسان.
- ترسل البلاغات إلى الإجراءات الخاصة من خلال الصفحة الخاصة لتقديم البلاغات المتوفرة من خلال: submission.ohchr.org

3.3.4 التفاعل مع الاستعراض الدوري الشامل

يوفّر الاستعراض الدوري الشامل فرصة سانحة لكي تتفاعل منظمات المجتمع المدني على المستوى الدولي وتقدّم المعلومات عن وضع حقوق الانسان إلى منتدى دولي (الرجاء مراجعة الجزء 1 القسم 2.3.7 حول الاستعراض الدوري الشامل). الاستعراض الدوري الشامل يسمح باستعراض وضع حقوق الانسان بتجاوز نطاق معاهدات حقوق الانسان التي صادقت عليها الدولة. يأخذ الاستعراض الدوري الشامل في عين الاعتبار:

- ميثاق الأمم المتحدة؛
- الإعلان العالمي لحقوق الانسان؛
- صكوك حقوق الانسان التي تكون الدولة طرفاً فيها؛
- التعهّدات والالتزامات الطوعية الصادرة عن الدول، بما في ذلك تلك المقطوعة حين ترشحها لمجلس حقوق الانسان؛

- والقانون الدولي الإنساني الساري.

❏ لا ينحصر الاستعراض الدوري الشامل بحق واحد أو بمجال حقوق واحد أو بمجموعة واحدة من الأشخاص. إذ يمكن أن يغطي الاستعراض جميع الحقوق وجميع فئات الأشخاص.

تتمثل إحدى الوثائق التي تتم مراجعتها في إطار الاستعراض الدوري الشامل في ملخص عن المعلومات المقدمة من قبل الفاعلين من المجتمع المدني، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية (وهي تعرف بـ«أصحاب المصلحة» الآخرين). تعدّ الوثيقة الملخصة من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

على الإسهامات الكتابية المرتبطة بالاستعراض الدوري الشامل والواجب إدراجها ضمن وثيقة أصحاب المصلحة الآخرين أن تكون مفصلة على قياس الاستعراض وأن تتضمن معلومات حول متابعة تنفيذ التوصيات والالتزامات الواردة في الاستعراضات السابقة، بالإضافة إلى التطورات المسجلة منذ الاستعراض الأخير. كما قد تحتوي على معلومات عن أي تطورات أخرى في مجال حقوق الإنسان.

- يوجد تعليمات عملية خاصة حول شكل وحجم الإسهام في الاستعراض الدوري الشامل من قبل منظمات المجتمع المحلي من خلال الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/ngos-nhris>
- يمكن للمنظمات التي تواجه مشاكل تقنية في استعمال النظام الإلكتروني الاتصال بمكتب المساعدة للإسهامات الكتابية في الاستعراض الدوري الشامل على عنوان البريد الإلكتروني التالي: uprsubmissions@ohchr.org
- يجب الإبلاغ بسرعة عن أي أعمال تخويف أو انتقام بسبب التعاون في سياق الاستعراض الدوري الشامل إلى أمانة الاستعراض الدوري الشامل (upreprisals@ohchr.org) وإلى الفريق المعني بأعمال الانتقام لدى المفوضية السامية لحقوق الإنسان (reprisals@ohchr.org).

4.3.4 المساهمة في خطة العام 2030

توفّر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فرصة سانحة لكي تساهم منظمات المجتمع المدني في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى الوطني والدولي. تعترف خطة العام 2030 بدور المجتمع المدني في تطوير الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، في عملية التنفيذ كما وفي عملية الاستعراض والإبلاغ على المستوى الوطني والدولي.

على المستوى الوطني

المساهمة في الاستراتيجيات والخطط الوطنية

تعدّ مساهمة المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أساسية. تشكّل خطط العمل الوطنية لإعمال خطة العام 2030 أدوات مهمة لضمان انسجام أهداف التنمية المستدامة مع الحاجات والأولويات والقدرات الوطنية والمحلية. من الرائج أن يتم إشراك فاعلين متعدّدين في إعداد هذه الخطط كممثلين عن الوزارات، البرلمان، المؤسسات الأكاديمية والمتخصصة، وكالات الأمم المتحدة الموجودة في البلاد، منظمات المجتمع المدني والخبراء الأفراد. يجب

أن تكون هذه الخطط متسقة مع معايير حقوق الانسان؛ يمكن لمنظمات المجتمع المدني تأدية دور مهم في ضمان ذلك. ولضمان التنفيذ الفعلي لهذه الخطط، يتم إرساء آلية للإشراف على التنفيذ. تكون هذه الآليات عادةً مستقلة عن أي مؤسسة حكومية. من المهم والرائج أن تتضمن منظمات المجتمع المحلي في عضويتها.

جمع المعلومات والبيانات

يعدّ جمع المعلومات والبيانات مهماً لإعمال خطة العام 2030، بالإضافة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. قد لا تكون البيانات والمعلومات متوفرة من المصادر الرسمية لتوجيه عملية إعداد الاستراتيجيات والخطط وقياس التقدم المحرز. ومتى كانت المعلومات متوفرة، غالباً ما تكون كمية، لا نوعية. من ناحية أخرى، قد يمتلك المجتمع المدني معلومات نوعية ويعرض بدائل للمعلومات المقدمة من الدولة. تكثر الأمثلة التي تمتلك فيها منظمات ومؤسسات المجتمع المدني المعلومات والتحليلات، بالإضافة إلى البيانات الكمية. مثلاً:

- تمتلك نقابات العمال معلومات عن ظروف العمل والأوجه الأخرى للعمل اللائق.
- تمتلك المؤسسات الأكاديمية البيانات والدراسات والتحليلات حول مجموعة واسعة من المسائل الاجتماعية والاقتصادية.
- تمتلك المنظمات المعنية بحقوق المرأة معلومات وتحليلات عن مسائل ترتبط بالعنف ضدّ النساء والبنات وأوجه أخرى لحقوق النساء والبنات. تمتلك المنظمات التي تمثل مجموعات وقطاعات أخرى بيانات وأبحاث ذات صلة بها.
- تمتلك منظمات حقوق الانسان معلومات وتحليلات مهمة تتعلق بهدف التنمية المستدامة 16 وبأهداف أخرى مرتبطة بحقوق الانسان.

ضمان المساءلة

تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور مهم جداً في التأكد من أنّ الأنشطة الآيلة إلى إعمال أهداف التنمية المستدامة لا تشكل انتهاكاً أو تجاوزاً للحقوق. يبين هذا الأمر الحاجة إلى العدالة والمساءلة والوصول إلى سبل الانتصاف وكلها عناصر مهمة من هدف التنمية المستدامة 16 بشكل خاص. تتمتع عدّة منظمات في المجتمع المدني بالخبرة في توفير المشورة القانونية لضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان. وهذه الخبرة أساسية لضمان انسجام الخطط والأنشطة الوطنية الآيلة إلى إعمال خطة العام 2030 مع واجبات الدول في مجال حقوق الانسان ومسؤوليات الجهات غير التابعة للدولة. يسمح ذلك بتدراك التدابير المتخذة في سياق الخطط التنموية المؤدية إلى الإخلاء القسري، مصادرة الأراضي أو غيرها من انتهاكات أو تجاوزات حقوق الانسان المشابهة. عند ارتكاب هكذا انتهاكات أو تجاوزات، تقدّم منظمات المجتمع المدني التي تمتلك الخبرة المناسبة المساعدة في ضمان الوصول إلى سبل الانتصاف (الرجاء مراجعة الجزء 1 القسم 4.3.8 حول الوصول إلى سبل الانتصاف).

تقديم الخدمات

بالإضافة إلى اضطلاعها بدور المناصر، تقدّم منظمات عديدة من المجتمع المدني الخدمات لـ«ضمان عدم ترك أحد خلف الركب» وفقاً لما تعدّه خطة العام 2030. غالباً ما تكون الخدمات المقدّمة من منظمات المجتمع المدني أساسيةً لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لاسيما متى لم تكن الدولة قادرة أو مستعدة للوفاء بواجباتها لناحية توفير هذه الخدمات (الرجاء مراجعة الجزء 1 القسم 2.3.8 حول الواجبات التي ينبغي الوفاء بها). تتشكّل المعلومات الناتجة عن تقديم الخدمات قاعدةً من الأدلة التي يمكن استعمالها لتوجيه الاستراتيجيات والسياسات والخطط، علاوةً على الإصلاحات التي تتناول التشريعات.

🔗 *تجدر الإشارة إلى أنّ دور الخدمات التي يقدمها المجتمع المدني مكمل وإثما لا يحلّ محلّ واجب الدولة في تقديم الخدمات لإعمال الحقوق.*

🔗 *في مطلق الأحوال، يجب إخضاع الخدمات المقدّمة من المجتمع المحلي إلى التدقيق والمحاسبة.*

على المستوى الدولي

تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور مهمّ في إطار آليات الإبلاغ والاستعراض المتوفّرة على المستوى الدولي وذلك من خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى وآليات استعراض حقوق الانسان.

المشاركة في المنتدى السياسي رفيع المستوى

يضطلع المجتمع المدني بدور على صعيد نظام الإبلاغ الطوعي على المستوى الدولي. هنالك وسائل عديدة يمكن من خلالها لأصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، الجمهور، الأكاديميين، وسائل الإعلام والقطاع الخاص، المشاركة والمساهمة في عمليات الاستعراض الطوعي. بالتالي، يجب أن تشكّل المشاورة الوطنية جزءاً من تحضير الاستعراض الطوعي.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني، وفي إطار ما يسمّى بـ«المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين»، المساهمة في عمل المنتدى السياسي رفيع المستوى (المعروف بالإنجليزية بـ High Level Political Forum – HLPF) عبر تقديم المعلومات والتقارير الموازية لاستعراض الدولة والمساهمة في النقاشات المواضيعية. يجب أن تتمنّع منظمات المجتمع المدني المذكورة بصفة خاصّة لدى الأمم المتحدة لتتمكّن من القيام بذلك وهو ما يعرف بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولكن، إذا لم تتمنّع بهذه الصفة، يمكنها التعاون مع منظمات تحظى بها ليرام إدراج معلوماتها ومشاعلها في عملية إشراك منظمّة المجتمع المدني.

كما تستطيع منظمات المجتمع المدني تنظيم مائدة مستديرة أو فعالية جانبية أثناء دورة المنتدى السياسي رفيع المستوى التي يعقد عادةً في مقر الأمم المتحدة في نيويورك و/أو المشاركة في فعاليات تنظمها منظمات أخرى.

بعد استعراض بلد ما، من الضروري لأغراض الشفافية والمساءلة أن يتحقّق الناس حول عملية المنتدى السياسي رفيع المستوى واستنتاجاته. وعليه، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أداء دور أساسي في:

- تعميم المعلومات عن النتائج على منظمات أخرى من المجتمع المدني ووسائل الإعلام ضمن البلد؛
- توفير تقييم لتقرير البلد ونتيجة الاستعراض؛
- مواصلة إشراك منظمات أخرى من المجتمع المدني لمتابعة موضوع تنفيذ الحكومة للخطة؛
- مواصلة الالتزام الجماعي بالمناصرة من أجل تطبيق أهداف التنمية المستدامة.

التفاعل مع آليات حقوق الإنسان

بالنظر إلى الرابط القوي بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخطة العام 2030، وبالإضافة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، يمكن لمنظمات المجتمع المدني الاستعانة بتفاعلها مع آليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان لإثارة مواطن القلق بالنسبة إلى إنفاذ خطة العام 2030 وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال هذه الخطة. (الرجاء مراجعة الجزء 1 القسم 3.3.9 حول تفاعل منظمات المجتمع المدني مع آليات حقوق الإنسان).

4.4 التفاعل مع الجهات غير التابعة للدولة

كما تمّت مناقشته في الجزء الأول (الرجاء مراجعة الجزء 1 الفصل 8 حول الجهات غير التابعة للدولة)، قد يكون لعدد من الجهات غير التابعة للدولة أثر مباشر أو غير مباشر على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تشمل الجهات غير التابعة للدولة:

- الشركات التجارية أو المؤسسات الأخرى (على سبيل المثال مدرسة خاصة)؛
- القادة التقليديون؛
- المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي؛
- الجهات الثنائية الأطراف المانحة للمعونة؛
- المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية؛
- المنظمات الدينية؛
- المواطنون العاديون.

إنّ الحصول على معلومات عن كلّ من هذه الجهات غير التابعة للدولة، وهو أمر ضروري من أجل تقييم طريقة التفاعل معها، يختلف ويعتمد على كلّ جهة من هذه الجهات.

على سبيل المثال، متى كانت جهة غير تابعة للدولة كشركة جزءاً من المشكلة، قد يكون من الصعب الحصول على معلومات منها. يمكن لمواقع الشركات الإلكترونية أو للمنظمات غير الحكومية المتخصصة تقديم المساعدة في هذه الحالات. يمكنك أيضاً الحصول على معلومات من مصادر أخرى، بما في ذلك:

- مراجعة القوانين الوطنية التي ترعى عمل الشركات؛
- تحديد الجهة الحكومية المسؤولة عن مراقبة النشاط الذي يعينك؛
- الحصول على نسخة عن نظام الشركة الداخلي؛
- الحصول على معلومات عن هذه الشركة أو النشاط من نقابات العمال.

تذكّر: لا تنتهك الجهات غير التابعة للدولة حقوق الانسان، ولكنها قد تُساءل عن تجاوزات حقوق الانسان. للحكومة واجب حماية الأشخاص من تجاوزات حقوق الانسان التي ترتكبها الجهات غير التابعة للدولة. (الرجاء مراجعة الجزء 1 الفصل 8 حول الجهات غير التابعة للدولة).

1.4.4 الشركات

يركّز هذا القسم على المناصرة التي تستهدف مجتمع الأعمال (الرجاء مراجعة الجزء 1 الفصل 3.2.8 حول مسؤولية الشركات في مجال حقوق الانسان).

فقد تظهر حالات تكون فيها الشركات الوطنية والدولية أو المنظمات الأخرى مسؤولة عن انتهاكات حقوق الانسان. للدولة واجب حماية حقوق الأشخاص من خلال القوانين التي تُنظم أنشطة الشركات وفرض العقوبات المناسبة في حال التجاوزات.

بالتالي، يفترض بأعمالك الموجهة إلى الجهات غير التابعة للدولة على المستوى المحلي أو مستوى المقاطعة أو المستوى الوطني:

- أن تكون واضحة الأهداف: مثلاً، وضع حدّ لتجاوزات حقوق الانسان، أو الحصول على تعويضات للضحايا؛
- أن تكون مدعومة بالأدلة: يجب أن تمتلك أدلة مسبقة عن طبيعة ووقع أعمالها، بما في ذلك:
 - ماذا فعلت الجهة غير التابعة للدولة وما هي الحقوق التي تمّ تجاوزها؛
 - ماذا تنصّ عليه القوانين الوطنية ذات الصلة؛
 - هل تمتلك الشركة مدونة أخلاقيات خاصّة بها (إذا كانت المسألة مرتبطة بشركة). هي ليست ملزمة قانوناً، ولكن من المفيد ذكرها لأنّ الشركة قرّرت الخضوع لها طوعاً؛
 - هل تورّط مسؤول في الدولة (مثلاً، تكون الشرطة أحياناً متورّطة في حالات الإخلاء القسري التي أمرت بها الجهات غير التابعة للدولة)؛
 - الوقع على المجتمع المحلي من حيث الآثار الجسدية والعاطفية والخسائر المادية. إذا كنت تنوي الاستحصال على تعويضات للأشخاص المتأثرين، عليك استشارة محامٍ؛
 - الشهادات والأدلة الفوتوغرافية وأي أدلة مستندية.

تكون أحياناً أفضل طريقة للتأثير على موقف شركة ما من خلال المساهمين أو الموظفين. فإقناع هؤلاء بالمشكلة التي تشغلك وبما يجب القيام به يضيفي المزيد من القوّة على جهود المناصرة.

المثال 13: منظمة العفو الدولية تدعو موظفي شركة «تريب أدفايزور» TripAdvisor إلى الوقوف بوجه دور الشركة في انتهاكات حقوق الانسان

في شهر يوليو 2019، أرسلت منظمة العفو الدولية كتاباً مفتوحاً إلى موظفي شركة «تريب أدفايزور» TripAdvisor - تطلب منهم فيه الانضمام إليها في إدانة دور الشركة في الدفع بانتهاكات حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ارتكز هذا العمل على تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان «الوجهة: الاحتلال» الذي كشف أن «تريب أدفايزور» وشركات أخرى للحجوزات السياحية على الإنترنت تستفيد من جرائم الحرب عبر إدراج مواقع الجذب السياحي والممتلكات السياحية الكائنة في المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة. خاطبت منظمة العفو الدولية موظفي شركة «تريب أدفايزور» كالتالي:

كونها أكثر المواقع الإلكترونية السياحية تصفحاً من قبل الزوّار الأجانب لإسرائيل، تتمتع «تريب أدفايزور» بتأثير هائل وبالقدرة على وضع حدّ لهذا الإجحاف.

بصفتكم موظفين في «تريب أدفايزور»، نعتقد أنكم تمتلكون أيضاً قوّة حقيقية لإحداث تغيير من خلال التحدّث علناً ومطالبة الشركة بوقف الترويج لأماكن الإقامة ومواقع الجذب السياحي الموجودة في المستوطنات الإسرائيلية.

في العام الماضي، انضمّ موظفو «جوجل» لمنظمة العفو الدولية في طلب وقف محرّك بحث «دراجون فلي» الخاضع للرقابة في الصين. تم التخلّي عن المشروع بفضل تحرّك موظفي «جوجل».

بقطعها لعلاقات العمل مع المستوطنات غير الشرعية، ستشقّ «تريب أدفايزور» الطريق في قطاع السفريات وتبدي التزاماً حقيقياً بإنهاء تجاوزات حقوق الانسان.

نحننكم على التصرّف بطريقة صحيحة: دافعوا عن حقوق الانسان وساعدونا وشركتكم في وضع حدّ لعقود من جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة». (ترجمة غير رسمية)

المصدر: منظمة العفو الدولية، «إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة: كتاب مفتوح من منظمة العفو الدولية إلى موظفي تريب أدفايزور»، 10 يوليو 2019، متوفّر من خلال الرابط التالي:

[amnesty.org/en/documents/mde15/0659/2019/en/](https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/0659/2019/en/)

سبل الانتصاف عن الضرر الناتج عن الشركات

من الممكن تدارك الضرر أو تقليصه، أو الحصول على سبل انتصاف مناسبة عن الضرر الذي خلّفته الأنشطة التجارية. تضطلع منظمات المجتمع المدني ومناصرو الحقوق في المجتمع بدور أساسي في مساعدة الأشخاص المتضرّرين من الأنشطة التجارية في التأكيد على حقوقهم والدفاع عنها. كما يساهمون في ضمان إيصال أصوات وشكاوى الأشخاص المتضرّرين، وغيرها من الأدلّة على انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان، إلى المسؤولين الحكوميين وإلى الجهات التي تدير المشاريع (الشركات الدولية والمحليّة).

يستند ذلك إلى المبادئ القائلة بأن الحكومات تتحمل واجب حماية الأشخاص من الضرر الذي تلحقه الشركات بحقوق الانسان، وإلى مسؤوليات الشركات في حماية حقوق الانسان ومعالجة الضرر (الرجاء مراجعة الجزء 1 الفصل 3.2.8 حول الشركات وحقوق الانسان).

المربع 40: بياشارا نا هاكي - Biashara na Haki: مجموعة أدلة حول آثار الأنشطة التجارية على حقوق الانسان

ومناصري الحقوق من المجتمع المحلي والمدافعين عن حقوق الانسان، والمجتمعات المحلية التي تعمل معها، في تطوير المهارات التحليلية والتنظيمية والتفاعلية. وهو يتضمن أدوات عملية مستخرجة من (وموضحة من خلال) أمثلة ملموسة ودراسات حالة مستمدة من مجموعة واسعة من قطاعات الأعمال. بتسليط الضوء على الخيارات المختلفة لإشراك الفاعلين من قطاع الأعمال والحكومات وتقييمها، يشجع الدليل على اعتماد نهج بناء ومرتكز على الأدلة بالنسبة إلى التفاعل. يشجع هذا النهج الاستراتيجيات والتكتيكات التعاونية مثل التفاوض وحل المشاكل بصورة مشتركة وإطلاق الحملات، ولكنه لا يشجع النظر عن المقاربات القائمة على المخاصمة مثل الدعاوى القضائية حسب الوضع والسياق والأهداف التي حدّتها. يتعيّن على المجتمعات المتأثرة في نهاية المطاف أن تتخذ قراراً مستنيراً عن المقاربة الواجب اعتمادها لبلوغ أهدافها عبر الاستفادة من نصائحك وتوجيهاتك».

المصدر: بياشارا نا هاكي Biashara na Haki- أثر الأعمال التجارية على حقوق الانسان، منظّمة العفو الدولية، هولندا، متوقّف من خلال الرابط التالي: amnesty.nl/actueel/biashara-na-haki-impacts-of-businesses-on-human-rights

تم اعداد مجموعة الأدلة هذه من قبل برنامج بناء القدرات في مجال حقوق الانسان التابع لمنظمة العفو الدولية- هولندا.

يعرّف الجزء 1 المعنون «أعرف حقوقك» بالأنشطة التجارية وبوقوعها على حقوق الانسان، ويحدّد أنواع الأنشطة التجارية المختلفة والضغطات التي تواجهها لاحترام حقوق الانسان، بالإضافة إلى آثارها المحتملة على حقوق الانسان. كما يوفّر لمحة شاملة عن الصكوك الدولية، بما فيها المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي أرست المعيار العالمي المرجعي ومفاده أنّ جميع الشركات التجارية تتحمل مسؤولية احترام حقوق الانسان، وكرّر واجب الدولة كالحامي الأوّل لهذه الحقوق. يناقش الجزء 1 الأدوار والمسؤوليات المتصلة بحقوق الانسان والعائدة إلى الفاعلين المختلفين، بما في ذلك الشركات، الحكومات في البلد الأم للشركات أو في الدول المضيفة، المنظّمات الدولية، المؤسسات المالية، بالإضافة إلى المبادرات المتعدّدة لأصحاب المصلحة والمبادرات الصناعية. يختتم الجزء 1 بمناقشة مسائل محدّدة في مجال حقوق الانسان، بما في ذلك حقوق العمل، الأضرار البيئية، حيازة الأراضي، الأمن والنزاعات المسلّحة، الفساد والوصول إلى سبل الانتصاف. يهدف الجزء 2 إلى مساعدة منظّمات المجتمع المدني

المربع 41: المنصة الخاصة بجرائم الشركات (Corporate Crimes Hub)

ينبغي مساءلة الشركات عندما ترتكب سلوكاً غير قانوني مرتبطاً بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. لهذا الغرض طور المشروع المعني بجرائم الشركات (Corporate Crimes Project) لدى منظمة العفو الدولية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الشريكة من حول العالم، المنصة الخاصة بجرائم الشركات. تهدف هذه المنصة إلى تحقيق تقدّم على مستوى التحقيقات ومقاضاة جرائم الشركات عبر توفير الموارد القانونية والتحقيقية إلى الجهات المسؤولة عن محاربة الإفلات من العقاب في الشركات. تتضمن هذه

المنصة معلومات قانونية عن الجرائم التي تورّط فيها الشركات، خريطة بالدعاوى الجنائية التي أقامتها المنظمات غير الحكومية ضد الشركات؛ بالإضافة إلى أدوات تحقيق للمساعدة في البحث الإلكتروني عن جرائم الشركات. يمكن الوصول إلى المنصة الخاصة بجرائم الشركات من خلال الرابط التالي:

<https://beyondhumanrightscompliance.co.uk/project/corporate-crimes-hub-practical-tools-on-how-to-investigate-corporate-crimes>

2.4.4 المجموعات المسلّحة

ليس من السهل التفاعل مع المجموعات المسلّحة. للتفاعل مع المجموعات المسلّحة خلال النزاعات هدفان أساسيان:

- ضمان احترامها لمبادئ القانون الدولي الإنساني (الرجاء مراجعة الجزء 1 الفصل 4.2.8 حول النزاعات المسلّحة غير الدولية) خلال أعمالها العدائية وسيطرتها على المناطق؛
 - التفاوض معها على احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مناطق وظروف محدّدة.
- رغم صعوبة تحقيق هاذين الأمرين، يمكنك البناء على عدد من الأمثلة والتعلّم منها. فقد اصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات متخصصة مثل منظمة «نداء جنيف» مواداً موجهة إلى أعضاء المجموعات المسلّحة.

المثال 14: كتيبات منظمة «نداء جنيف» حول مسؤوليات المجموعات المسلّحة

«نداء جنيف» هي منظمة إنسانية محايدة، نزيهة ومستقلّة تكرّس جهودها لتعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلّحة. كما تسعى إلى تعزيز احترام قانون النزاعات المسلّحة من قبل الجهات المسلّحة غير التابعة للدولة. خلال النزاع، يتعيّن على المقاتلين الالتزام بـ«قواعد الحرب» كما تم تكريسها في القانون الدولي الإنساني.

لهذا الغرض، أنتجت «نداء جنيف» عدداً من الأدوات التثقيفية حول المعايير الإنسانية الدولية المتعلقة بحماية الرعاية الصحيّة والنازحين والممتلكات الثقافية خلال النزاعات المسلّحة. تم إعداد كتيّب جديد يتضمّن صوراً ورسائل أساسية لكلّ مجال مواضيعي بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين.

يمكن مراجعة على سبيل المثال «حماية الرعاية الصحية خلال النزاعات المسلحة: قواعد أساسية من صكّ التزام نداء جنيف»، متوقّف من خلال الرابط التالي: <https://www.genevacall.org/wp-content/uploads/2023/07/Official-DoC-Protecting-health-care-in-armed-conflict.pdf>

تبيّن أمثلة عديدة كيف اضطلعت منظمات المجتمع المدني بأدوار مهمّة جداً على المستويات المحليّة لضمان الوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المفاوضات مع أطراف النزاعات المسلّحة. خلال النزاعات الأخيرة في سوريا، العراق، اليمن وليبيا، ظهرت أمثلة عديدة عن تلك الجهود التي أحدثت فارقاً شاسعاً في حياة الأشخاص اليومية.

المثال 15: التفاوض على الوصول إلى المياه أثناء النزاع في اليمن

«النساء لسن ضحايا سلبات لهذه الحرب. فهنّ يقدن الجهود لإرساء السلام في اليمن وتوحيد المجتمعات بموارد محدودة». (إحاطة منى لقمان إلى مجلس الأمن).

تكثر القصص عن العمل الذي تقوم به المرأة اليمنية في مجال التفاوض من أجل الوصول إلى موارد المياه وهو أمر ساهم في إنقاذ الحياة. إنّ Food4Humanity منظمة يمنية من المجتمع المدني تقودها النساء تأسست على يد منى لقمان واضطلعت بدور حيوي في إنقاذ الحياة وتخفيف المعاناة، لاسيما في ظلّ مغادرة العديد من المنظمات الإنسانية للبلاد بعد بدء النزاع، مخلفة وراءها ثغرات هائلة في توفير الخدمات الأساسية للمجتمعات المحليّة. في تعرّض مثلاً، قامت Food4Humanity بالوساطة مع المجموعات المسلّحة من أجل إيصال الغذاء والمياه إلى أطفال محاصرين في ميثم. كما قادت Food4Humanity عملية وساطة ضمّت 16 ممثلاً من المجتمع المحلي. نتيجة لذلك، وقّع القادة المجتمعيون اتفاق سلام محلي وشكّلوا مجلساً للوقاية من النزاعات المستقبلية. كما أطلقت Food4Humanity مبادرة Water4Peace التي ترمي إلى تمكين النساء والشباب لانتشال مجتمعاتهم من براثن الفقر والنزاع عبر توفير إمدادات المياه النظيفة والقريبة، بالإضافة إلى برامج التوعية والمشاريع المدوّرة للدخل.

المصدر: «خلف الوصول المتردّي إلى المياه خلال النزاع في اليمن أثراً غير متناسب على النساء. وهن لا يزلن يواجهن الاقصاء من محادثات السلام»، متوقّف من خلال الرابط التالي: <https://ceobs.org/international-womens-day-2020-women-war-and-water-in-yemen/>

5.4 الشكاوى والمنازعات القضائية

يشكّل استعمال آليات تقديم الشكاوى ورفع القضايا على المحاكم خطوات قويّة للغاية على درب إعمال الحقوق. من شأن هذه القضايا إحداث وقع يتعدّى القضية المعنية، إذ قد تساهم في تطوير تفسيرات جديدة للقانون ويمكن استعمالها لدعم الحجج المقدّمة في إطار قضايا أخرى. يتعيّن على منظمات المجتمع المدني تشجيع الصحافيين على الإبلاغ عن هكذا قضايا. كما يطلب من الدول إدراج المعلومات عن هذه

القضايا في تقاريرها إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من هيئات الإشراف على معاهدات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.

1.5.4 الشكاوى

يمكن تقديم الشكاوى على المستوى الوطني أو الدولي إلى هيئات مكلفة بولاية خاصة في هذا المجال. في حين أنّ الولاية قد لا ترتبط حصيصاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أنّه من المهم تقديم الشكاوى إلى هذه الهيئات من أجل التوصل إلى أعمال أفضل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الشكاوى الوطنية

في حال لم يسفر التفاعل مع السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية عن أي نتيجة، يمكن رفع القضية على عدد من الهيئات على المستوى الوطني مثل:

- **الهيئات الإدارية الرسمية:** وهي تشمل مكاتب الشكاوى العامة كهيئات الشكاوى في الوزارات المختلفة (مثلاً حول التعليم أو الصحة)، أو في مراكز الاحتجاز (لتقديم الشكاوى عن ظروف الاحتجاز، بما في ذلك الطعام والصحة).
 - **الهيئات المستقلة:** وهي تشمل آليات تقديم الشكاوى من خلال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو مكاتب أمناء المظالم (وهي مكلفة حصيصاً للتعامل مع الشكاوى) أو أي آليات متخصصة أخرى لتقديم الشكاوى مثل هيئات مكافحة الفساد متى كانت متوفرة في البلاد؛
 - **الآليات غير القضائية:** تعوّل بعض المؤسسات على عمليات محدّدة للتعامل مع الشكاوى خارج نظام المحاكم الرسمي. وهي تشمل آليات تقديم الشكاوى داخل الشركات. لمزيد من المناقشات حول هذه الآليات، الرجاء مراجعة «بياشارا نا هكي»، المتوفّر من خلال الرابط التالي: amnesty.nl/actueel/biashara-na-haki-impacts-of-businesses-on-human-rights
- تتمتع كلّ واحدة من هذه الهيئات بولايتها وقواعدها الخاصة من حيث ما يمكنها القيام به وكيفية تواصل الأشخاص معها. يمكن الحصول على المعلومات من مكاتب الحكومة المحلية، الانترنت أو منتديات المنظمات غير الحكومية. قد يكون للبعض مكاتب على مستوى المقاطعة أو المستوى المحلي.

- قبل التوجّه إلى هيئة للشكاوى، من المهمّ التأكّد مما يلي:
 - إذا كانت الشكاوى «مقبولة»، أي:
 - إذا كانت الهيئة مخوّلة معالجة المسألة قانوناً؛
 - إذا كانت هنالك أدلة كافية؛
- كيف يجب تقديم المعلومات: قد يكون من الضروري تعبئة استمارات محدّدة.

الشكاوى الإقليمية والدولية

كما سبق وذكرناه، يمكن رفع الشكاوى على عدد من الهيئات الدولية للإشراف على المعاهدات بموجب آلياتها المتعلقة بالشكاوى أو بالإبلاغ (الرجاء مراجعة الجزء 1 الفصل 7 حول الآليات الإقليمية والدولية لتقديم الشكاوى).

من يمكنه تقديم شكوى؟

يمكن لأي شخص تقديم شكوى لدى لجنة إقليمية ودولية بحق دولة:

- هي طرف في المعاهدة المعنية (من خلال المصادقة أو الانضمام) التي تنص على الحقوق المزعمة انتهاكها؛
 - قبلت باختصاص اللجنة للنظر في الشكاوى الفردية، سواء من خلال المصادقة أو الانضمام إلى بروتوكول اختياري (إذا تعلّق الأمر بالعهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل)، أو عبر التقدّم بتصريح في هذا المجال بموجب مادة معيّنة من الاتفاقية (كما يتعلق الأمر بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اتفاقية مناهضة التعذيب، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واتفاقية العمّال المهاجرين).
- يمكن تقديم الشكاوى من قبل أو باسم أفراد أو مجموعات من الأفراد. إذا تم رفع شكوى باسم أفراد أو مجموعات من الأفراد، يتعيّن على صاحب الشكوى تقديم إثبات على موافقة هؤلاء أو تبرير تصرفه باسمهم من دون موافقتهم.

كيفية تقديم الشكوى

تنصّ المادة 3، الفقرة 2(أ) من البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ما يلي:

«تعلن اللجنة عدم مقبولية البلاغ في الحالات التالية: (أ) متى لم يقدّم البلاغ في غضون سنة بعد استنفاد سبل الانصاف المحليّة، باستثناء الحالات التي يبرهن فيها صاحب البلاغ على تعرّز تقديمه قبل انقضاء هذا الأجل».

لا حاجة ليكون الشخص محامياً أو ملماً بالمفردات القانونية والتقنية لتقديم شكوى بموجب المعاهدات المعنية.

يجب أن تكون الشكاوى خطيّة ومكتوبة بخطّ مقروء، ويستحسن أن تكون مطبوعة، وموقّعة (يجب مسح الشكاوى المرسلة عبر البريد الإلكترونيّ ضوئياً). يتم قبول فقط البلاغات المقدّمة بإحدى لغات الأمم المتحدة (العربية، الصينية، الإنكليزية، الفرنسية، الروسية والاسبانية).

يمكن ارسال الشكاوى عبر الإيميل مباشرة إلى petitions@ohchr.org

يمكن الحصول على تعليمات حول كيفية تقديم الشكاوى من خلال موقع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان <https://www.ohchr.org/ar/treaty-bodies/human-rights-treaty-bodies-individual-communications>

الشكاوى الإقليمية

ليس هناك من آلية لتقديم الشكاوى متصلة بالميثاق العربي لحقوق الإنسان (الرجاء مراجعة الجزء 1 القسم 2.4.7 حول الميثاق العربي لحقوق الإنسان).

في النظام الأفريقي، تتلقى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وتنظر في المراسلات الموجهة من الأفراد والمنظمات والتي تفيد بأن دولة طرف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب انتهكت حقاً أو أكثر من هذه الحقوق.

تنص المادة 56 من الميثاق على ضرورة استيفاء الشروط السبعة التالية لقبول المراسلات:

«تنظر اللجنة في المراسلات الواردة المنصوص عليها في المادة 55 والمتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب إذا استوفت وبالضرورة الشروط التالية:

1. أن تحمل اسم مرسلها حتى ولو طلب إلى اللجنة عدم ذكر اسمه.
2. أن تكون متمشية مع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية أو مع هذا الميثاق.
3. ألا تتضمن ألفاظاً نابية أو مسيئة إلى الدولة المعنية أو مؤسساتها أو منظمة الوحدة الإفريقية.
4. ألا تقتصر فقط على تجميع الأنباء التي تبثها وسائل الإعلام الجماهيرية.
5. أن تأتي بعد استنفاد وسائل الإنصاف الداخلية إن وجدت ما لم يتضح للجنة أن إجراءات وسائل الإنصاف هذه قد طالت بصورة غير عادية.
6. أن تقدم للجنة خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ استنفاد وسائل الإنصاف الداخلية أو من التاريخ الذي حدّته اللجنة لبدء النظر في الموضوع.
7. ألا تتعلق بحالات تمت تسويتها طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وأحكام هذا الميثاق».

أصدرت اللجنة الأفريقية صحيفة معلومات تشرح عدداً من المسائل بالتفصيل، بما في ذلك شروط القبول، التسوية الودية، الأدلة وعبء الإثبات، توصيات اللجنة والمتابعة. صحيفة المعلومات متوفرة من خلال

الرابط التالي: <https://achpr.au.int/en/communications-procedure>

2.5.4 المنازعات القضائية الوطنية

تعدّ المنازعات القضائية الوطنية مفيدة في الحالات التي يقع فيها انتهاك للحقوق المحمية بموجب الدستور أو القانون الوطني؛ أو، أحياناً، بموجب المواثيق الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها، لاسيما متى شكّلت المواثيق الدولية جزءاً من التشريعات الوطنية (الرجاء مراجعة الجزء 1 القسم 2.2.2 حول الأنظمة الأحادية والأنظمة المزدوجة).

المقصود بالمنازعة القضائية رفع القضايا أمام المحاكم. قد يتعلّق الأمر بمحاكم عامّة على مستويات أو في مواقع مختلفة في البلاد، أو محاكم متخصصة مثل محاكم العمل أو محاكم الأحداث. تعرف الدعاوى المقدّمة أمام هذه المحاكم بـ«المنازعة القضائية».

📌 **يقضي الهدف من رفع القضايا أمام المحاكم على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي بالحصول على الانتصاف (الرجاء مراجعة الجزء 1 القسم 4.3.8 حول الوصول إلى سبل الانتصاف).**

يتوجب على السلطات التنفيذية في كل بلد تنفيذ نتائج الدعاوى المرفوعة على المحاكم الوطنية. بالتالي، تشكل المنازعة القضائية أداة مهمة للمناصرة. يمكن إرفاقها بأنشطة مناصرة أخرى مثل إطلاق الحملات العامة لمنح مزيد من الانتباه لدعوى قضائية أو لقرار قضائي. كما يمكن استعمال نتيجة دعوى قضائية لإطلاق المزيد من الحملات من أجل الحصول على تنفيذ للحكم. تشكل الحملات المرتبطة بالدعاوى القضائية أداة للتنفيذ في إطار دعاوى أخرى مماثلة. غالباً ما تستعمل الدعاوى القضائية كالسبيل الأخير حين فشل إجراءات المناصرة الأخرى.

تذكر: حين استعمال المنازعة القضائية كأداة للمناصرة في سبيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا يجوز الطلب من القضاة إصدار أحكام معيّنة لدعم قضايك. فالجهاز القضائي مستقل ولا يمكن الضغط عليه بأي طريقة. لا بدّ من احترام استقلالية القضاء في جميع الظروف.

في بعض الحالات، قد تحال الدعوى إلى محكمة أعلى درجة فتحظى بمدلول أوسع، لاسيما فيما يتعلق بتفسير الإطار القانوني واستعمال المعايير الدولية على المستوى الوطني، الذي قد يؤدي إلى تغيير في القوانين. تكتسب بعض القضايا مدلولاً بالنسبة إلى مجموعة كبيرة من الأشخاص ويمكنها تعبئة أعداد كبيرة من أعضاء المجتمع.

التقاضي الاستراتيجي: غالباً ما تلجأ المنظّمات إلى ما يعرف بالتقاضي الاستراتيجي كأداة مهمة للمطالبة بالحقوق. التقاضي الاستراتيجي كناية عن استعمال قضية اختبارية لتشكيل سابقة قانونية. من شأن هذه السابقة القانونية أن تؤثر على قضايا أخرى أو أن تؤدي إلى تغيير في القانون أو الممارسة، أو إلى إحداث تأثير على مجموعة واسعة من الأشخاص.

الدعاوى الجماعية: ترفع القضايا أحياناً باسم عدد كبير من الأشخاص المتأثرين بنفس الوضع. وهذا ما يعرف بـ«الدعوى الجماعية».

المثال 16: منازعة قضائية مرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر

في دعوى أقيمت في العام 2010، طعنت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بمرسوم صادر عن وزير الصحة المصري حدّد تسعيرة جديدة للأدوية بحجة أنّ هذا الأمر شكّل انتهاكاً لحقّ الوصول إلى الأدوية حيث أنّ النظام الجديد يهدّد إمكانية الوصول إلى الأدوية في مصر وتوافرها بتكلفة ميسورة. أصدرت المحكمة أمراً بتعليق العمل بالمرسوم ريثما يتم النظر في الطلب الذي دعا لإبطال النظام. استشهدت المحكمة بالمادة 16(2) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب واعتبرت أنّ النظام الجديد سيؤدي إلى تداعيات حتمية، لاسيما إلى زيادة أسعار المستحضرات الصيدلانية، مع ما سيترتب على ذلك من نتائج بالنسبة إلى صحّة

المواطنين وحققهم في الحصول على أدوية ميسورة الكلفة. وأضافت المحكمة أنَّ المرسوم لم يأخذ في عين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية لنظام التسعيرة القديم وأنه يتعيّن على أيّ نظام مراعاة «الأمن الصحي» لجميع المصريين. تكمن أهمية هذه الدعوى في أنها تؤثر على جميع السكّان وفي أنَّ المحكمة استشهدت بمعايير إقليمية (الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب).

في قضية أخرى اتسمت أيضاً بمدلول كبير، تقدّم المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بدعوى باسم موظّف تعرّض لصرف تعسّفي في البنك التجاري الدولي. جرى هذا الصرف على إثر اكتشاف الموظّف لعدد كبير من قضايا الفساد في المصرف. ذكرت الشكوى أنَّ هذا الأمر يسفر عن هدر للأموال العامة. أمرت المحكمة بدفع مبلغ ضخم للتعويض عن الصرف التعسّفي للموظّف. تكمن أهمية الدعوى في أنها تحدّت مصرفاً دولياً كبيراً أمام المحاكم الوطنية.

المصادر: الدعوى رقم 64/2457 الطعن بنظام تسعير الأدوية الجديد، الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متوفّر من خلال الرابط التالي: <https://www.esqr-net.org/caselaw/2010/case-no-245764-challenging-new-drug-pricing-system/>

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يستحصل على قرار قضائي يحكم بتعويض قدره 200000 جنيه مصري لصالح موظّف مصرف عن صرفه التعسّفي»، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، متوفّر من خلال الرابط التالي: [بنك عودة بمبلغ 174 ألف جنيه تعويضاً عن فصله تعسفاً](https://ecsr.org/بنك عودة بمبلغ 174 ألف جنيه تعويضاً عن فصله تعسفاً)

6.4 إطلاق الحملات والتعبئة

1.6.4 ما المقصود بالحملة؟

تهدف أي حملة حول مسألة مرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى تعبئة عدد كبير من الأشخاص بغية إحداث التغيير المنشود بحسب الغاية والأهداف الواردة في استراتيجية المناصرة التي وضعتها من خلال الضغط العام. بالتالي، لا تشكّل الحملات حول مسألة متصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدابير عشوائية تفتقر إلى أهداف واضحة وإنما ينبغي إطلاقها كجزء من استراتيجية وخطة مناصرة أوسع نطاقاً.

📌 **الحملة هي إحدى الأدوات التي يمكن استعمالها في استراتيجية المناصرة.**

تعرف منظمة العفو الدولية الحملة على أنها «مشروع مركّز بشكل كبير، محدّد المدّة، قابل للكسب، مخطّط له استراتيجياً، منسّق ويتم الإبلاغ عنه لتحقيق غايات وأهداف خارجية محدّدة بشكل واضح».

تتكوّن الحملة من أنشطة مترابطة تقوم على المكونات التالية:

- يجب أن يكون للحملة غايات وهدف واضح.
- يجب أن تكون الحملة بوجه عام والأنشطة المشمولة فيها محدّدة المدّة، أي أنّه لا يجب أن تتكوّن الحملة من أنشطة متواصلة تعمل عليها منظمتك باستمرار.
- يجب أن تسعى الحملة إلى بلوغ أعداد واسعة من الأشخاص من خلال رسالة ما. فالحملة ليست نشاطاً يتم تحقيقه فقط من خلال اجتماعات وجهاً لوجه.
- تستعين الحملة باستراتيجيات مختلفة ولا تعوّل على منهجية أو استراتيجية واحدة لتحقيق الغاية منها.
- تتطلب الحملة التنسيق، نظراً لتعدّد الفئات المستهدفة والجهات الفاعلة والاستراتيجيات والأنشطة.

غالباً ما تستغلّ الحملات فعاليات محدّدة مثل الانتخابات أو مناقشة قانون وتمريضه في البرلمان. ويمكن إطلاقها لمناسبة ذكرى وطنية أو دولية مهمّة (مثلاً: يصادف يوم 10 ديسمبر من كل عام اليوم العالمي لحقوق الإنسان ويوافق يوم 8 مارس اليوم العالمي للمرأة).

يمكن تنفيذ أنشطة كثيرة خلال الحملات. ولا حاجة لتنفيذها كلّها في نفس الوقت إذ يمكن استعمالها بالتعاقب بمراحل مختلفة من الحملة حسب الرسائل والفئات المستهدفة بالحملة. تشمل هذه الأنشطة:

تتعرّز الحملات إلى حدّ كبير بإشراك أصحاب الحقوق الأوّلين الذين يمكنهم المشاركة في اجتماعات عامّة وتقديم شهاداتهم ورواياتهم الخاصّة.

- الاحتجاجات، العرائض، الاجتماعات العامّة، الخ؛
- المواد البصرية للتعبئة العامّة، بما في ذلك الرسوم او الكتابة على الجدران، الفنون البصرية، الملصقات، الفنون الرقمية والعمل الإعلامي؛
- التعبئة خلال الفيسبوك، التويتر، إنستغرام ومنصّات أخرى على مواقع التواصل الاجتماعي.

مثال 17: حملة الوصول إلى المياه والصرف الصحي في القيروان - المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

إنّ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الذي يعرف أكثر باسمه الملّخص باللغة الفرنسية FTDES) منظمّة تونسية تأسّست في العام 2011 لإطلاق الحملات من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني والدولي. يعمل المنتدى في مجال حقوق العمل، حقوق المرأة، الحقوق البيئية وحقوق المهاجرين. وهو تحالف يضمّ عشرات المنظّمات في تونس وله فروع في مختلف أنحاء البلاد.

من بين المسائل التي تشكّل موضوع حملات المنتدى وعدد من شركائه ومؤيّديه، نذكر موضوع الوصول إلى المياه والصرف الصحي في تونس في إطار العمل على الحقوق البيئية. تبيّن للمنتدى أنّ المشكلة موجودة في أنحاء كثيرة من تونس، إلا أنّ القيروان متضرّرة بشكل كبير وقد أيّدت دراسات أخرى ذلك الطرح. تعاني أجزاء من القيروان من فترات انقطاع طويلة في المياه

والصرف الصحيّ تمتدّ أحياناً لسنوات. تفتقر 175 مدرسة من أصل 313 وأكثر من 60 ألف مواطن، بالإضافة إلى مؤسسات عديدة، إلى الربط بشبكات المياه أو الصرف الصحيّ. هؤلاء هم في الغالبية أشخاص من المناطق الريفية يضطرون على جمع المياه غير الصحيّة من الآبار والبرك الطبيعية وهي مهمّة توكل في معظم الأحيان إلى المرأة التي تضطر إلى قطع مسافات طويلة سيراً على الأقدام في بيئة غير آمنة.

يركّز المنتدى حملته على الفصل 44 من الدستور التونسي الصادر في العام 2014 والذي ينصّ: «الحقّ في الماء مضمون. المحافظة على الماء وترشيد استغلاله واجب على الدولة والمجتمع.» تجدر الإشارة إلى أنّ تونس دولة طرف في العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تشكّلت الحملة في القيروان من عناصر عديدة. فقد أطلق المنتدى الحملة بالتشاور مع المجتمع المحلي والمنظمات أو المبادرات المجتمعية. ينفّذ عدد من الأنشطة في إطار هذه الحملة:

- في 22 مارس 2021، ولمناسبة يوم المياه العالمي، نُصبت خيمة لإطلاق الحملة في وسط المدينة قرب السوق الأسبوعي. قضى الهدف برفع التوعية والتعبئة حول الماء والصرف الصحيّ كحقوق للإنسان.
 - كما تم إطلاق عريضة في الخيمة، في المكاتب وعلى الإنترنت حيث يمكن للأفراد والمجموعات إضافة أسمائهم إلى الطلبات التالية:
 - توفير مياه صالحة للشرب لكلّ شخص، منزل ومؤسسة،
 - تأسيس مؤسسة عامّة مكلفة بتأمين الوصول إلى المياه في المناطق الريفية،
 - إلغاء عقود خصخصة عملية توفير المياه بما أنّ الفصل 13 من الدستور ينصّ على ما يلي: «الثروات الطبيعية ملك للشعب التونسي»،
 - ضمان حصول المناطق الريفية على نفس الاهتمام الذي تحظى به المناطق الحضرية.
 - تم إنتاج فيلم حول الحجم والتبعات المدمّرة للوضع وقد بثّ في الخيمة.
 - تم تنظيم مسيرات احتجاجية انتهت بتجمّعات أمام مكاتب المجلس المحلي وسلطات المياه.
- تم تنسيق الحملة عن كثب مع وسائل الإعلام وحصلت على تغطية إعلامية واسعة.
- بالإضافة إلى العمل على كسب تأييد المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان، أرسل المنتدى كتاباً إلى المقرّر الخاصّ المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحيّ حثّه فيه إلى زيارة تونس «من أجل الاطلاع على ما سلف ذكره من إشكاليات في قطاع الماء وبرمجة زيارات ميدانية. كما قام المنتدى بالتواصل عن قرب مع شبكة الفاعلين في قطاعي الماء والصرف الصحيّ ودعم مجهوداتنا من أجل تكريس الحقّ في الماء وخدمات الصرف الصحيّ للفئات الأكثر حرماناً وتهميشاً، فضلاً عن التأكيد على أهميّة المشاركة المدنية في تقييم وتحسين السياسات العامة المائية في كنف التمكين والمساءلة والشفافية».



قاد فرع المنتدى في القيروان الأنشطة في هذه المنطقة. وهناك العديد من الأنشطة والمواد في صفحته على فيسبوك.

رغم أنّ أنشطة عديدة أطلقت أصلاً في القيروان، شدّد المنتدى وشركاؤه على وجود المشكلة في أنحاء أخرى من تونس وأطلقوا الحملات حول هذا الموضوع أيضاً.

المصادر: رسالة الى السيد بيدرو اروجو اغودو المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي، متوفّر من خلال الرابط التالي: <https://ftdes.net/en/rapporteur-special-sur-les-droits-de-lhomme-a-leau-potable-et-a-lassainissement>

تقرير حول الاحتفال باليوم العالمي للمياه، 22 مارس 2021 متوفّر من خلال الرابط التالي: ftdes.net/ar/journee-mondiale-de-leau/?fbclid=IwAR1nJeNwc2kQ2GdMVk-b4hn6ncc9jxlhTOq3XjLG337GzBdwl7NJK4WAobQ

صفحة فرع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القيروان على فيسبوك، متوفّرة من خلال الرابط التالي: facebook.com/Forum-Tunisien-pour-les-Droits-Economiques-et-Sociaux-section-Kairouan-233012453493683/

2.6.4 كيف تخطّط للحملة؟

تبدأ الحملة بتحديد المسألة أو المشكلة وإجراء بحث في هذا الخصوص. يتضمّن التخطيط للحملة العديد من عناصر التخطيط لاستراتيجية المناصرة بما في ذلك:

- تحديد، وضع أولويات وتحليل المسائل/ المشاكل؛
- وضع غاية وأهداف الحملة؛
- تحليل أصحاب المصلحة؛
- تحديد قنوات التأثير المناسبة؛
- صياغة الرسائل الأساسية للحملة وتفصيلها على قياس فئات مستهدفة محدّدة؛

- اختيار التكتيكات والأنشطة لبلوغ أهداف محدّدة؛
- إعداد إطار لقياس التقدّم المحرز؛
- تقييم المخاطر الجسدية والاجتماعية والنفسية التي تحدق بالأفراد والمنظمات والتخطيط للتدابير الآيلة إلى التخفيف من آثارها؛
- إعداد استراتيجية خروج.

تقوم الحملة الناجحة عموماً على ما يلي:

- تتضمّن رسائل وأنشطة مناصرة وتعبئة واضحة؛
- تستعمل مجموعة من الوسائل المختلفة؛
- تتطلب كمية كبيرة من الموارد البشرية والتشغيلية؛
- يمكن تنفيذها على المستوى العالمي والوطني أو المحلي حسب الاستراتيجية التي تم تحديدها على أنّها الأكثر نجاعةً في توفير الرؤية المطلوبة والضغط الأقصى؛
- تتطلب الحملة مستويات عديدة من الالتزام المنسق بشكل مناسب من قبل جهات فاعلة عديدة (حسب الاستراتيجية)؛
- من الناحية المثالية، يفترض بالحملة:
 - أن تطلق في حال وجود فرصة واضحة «للفوز»
 - أن تدار ضمن إطار زمني محدود (لفترة تمتدّ عادةً بين ستة أشهر وعامين)
 - أن تركز على نهج متكامل يستخدم تكتيكات متعدّدة طيلة مدّة حياتها.

يساهم عدد من العوامل في إنجاح أيّ حملة وقد تسمح هذه العوامل أيضاً بتوسيع التعبئة لدعم الغاية التي تتوخاها من الحملة:

يسمح اختيار «هاشتاغ» واضح للحملة وربما أيضاً إنشاء صفحة على فيسبوك وصفحات أخرى على مواقع التواصل الاجتماعي والترويج لها بإعطاء زخم للحملة.

- شعارات جذابة
- رسائل واضحة وبسيطة
- أدلة/ وقائع/ إحصائيات
- رموز أو رسوم مرئية
- أشخاص قياديون أو حاملون للراية
- تنسيق
- توقيت مناسب
- جمهور مرّكّز
- ابتكار (أعمال جديدة وملفتة)
- تدابير طوارئ.

3.6.4 المسائل الواجب مراعاتها عند إطلاق الحملات

التواصل أثناء الحملة

لكي تتمكّن من التأثير على الفئات المستهدفة المختلفة التي توّد الوصول إليها، يجب أن تضع رسائل واضحة.

ستحتاج إلى تحديد رسالة محورية تعرض المشكلة (التغيير الملموس الذي تقترحه وسبب أهميته التغيير المنشود)، الأدلة (الوقائع والأرقام)، مثال (قضية فعلية)، الغاية (التغيير المرجو) والعمل المنشود (ما تودّ من الأشخاص القيام به).

يتطلب التواصل بشأن الحملة، لاسيما من خلال مواقع التواصل الاجتماعي:

- شعار للحملة (نص قصير يحدّد أن يكون من 3-5 كلمات يبيّن التغيير المرجو)
- أهداف للتواصل
- سردية للحملة (شرح لمنطق الحملة)
- رسائل أساسية «المطالب» الرئيسية، ما تقترحه بشكل ملموس وما تطلب من صناع القرار تغييره)
- القنوات (تحديد المنصات المختلفة التي تودّ نقل رسائلك من خلالها)
- توجيهات حول استعمال المواد البصرية مثل الصور، الفيديو ومواقع التواصل الاجتماعي، توجيهات حول المقالات الافتتاحية أو حول «نبذة الصوت».

في معرض تصميم حملة ما، من المهمّ أن يكون لجميع القيّمين على التواصل (المتحدّثين، مؤلّفي مواد الحملة، منظّمي الفعاليات، بالإضافة إلى الموظّفين والمتطوّعين الآخرين) رسائل واضحة وأن يتمكّنوا من نقلها. تختلف رسائل الحملة عن شعارها. فهذا الأخير يعكس الرسالة الوحيدة التي تحدّد ما هي عليه حملتك وما يجب الترويج له من خلال مواد التواصل كافة. قد لا تستعمل الكلمات التي تتكوّن منها رسالة الحملة علناً. تشكّل هذه الرسالة مصدراً للإلهام وإطاراً لأعمال التواصل التي تقوم بها.

مثال: في قضية البحيرة الزرقاء التي أشير لها سابقاً، قرّرت منظّمتك ومنظّمات أخرى في المجتمع المحليّ العمل على المسألة من خلال حملة عامّة للضغط على المصنّع وعلى حكومة البلد x. قد تكون رسائل الحملة كالآتي: «المصنّع «س»: توقّف عن إغراق النفايات وتلويث المياه وادفع التعويضات إلى السكان. حكومة البلد «ص»: تنظّم الشركات الخاصة بشكل أفضل، القيام بعمليات تفتيش منتظمة ودفع التعويضات إلى الأشخاص المتضرّرين». أما شعار الحملة فقد يكون: «نريد مياهًا نظيفة: اوقفوا الإلقاء العشوائي!»

التعبئة

غالباً ما ترمي الحملة التي تطلقها إلى تعبئة عدد كبير من الأشخاص. المقصود بالتعبئة بناء حركات من الأشخاص الذين يريدون التغيير. تنبثق هذه الحركات عادةً من شعور بالضميم تجاه أنظمة أو ممارسات تستغلّ الأشخاص وتقمعهم.

عادةً ما تبدأ التعبئة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمجموعة صغيرة من الأشخاص ضمن المجتمع المحليّ تقوم في مرحلة لاحقة بإشراك جهات أخرى إلى أن تتوسّع هذه التعبئة لتشمل عدداً أكبر من الأشخاص. بهذه الطريقة، تؤدي التعبئة إلى تكثيف الضغط على صناع القرار من أجل تحقيق التغيير المنشود.



بدأت الثورات في العديد من البلدان العربية خلال ما يسمى عادة بـ «الربيع العربي» بدعوات لتعبئة الناس حول قضايا تتعلق بظروف المعيشة والحريات عيش - حرية - عدالة اجتماعية - كرامة إنسانية

تساعد التعبئة في إحداث التغيير عبر ضمان مشاركة أعداد أكبر من الأشخاص، بالإضافة إلى أكثر مجموعة تنوعاً من الأشخاص، في المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدافعة عنها. من خلال التعبئة، يتسنى لعدد واسع من الأشخاص والمجموعات من ذوي الخبرة المشاركة.

🔗 **يكتسب إشراك أكبر عدد من الأشخاص وأكثرهم تنوعاً أهمية خاصة في إظهار قوة الدعم الذي تحظى به حملتك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**

🔗 **لإنجاح الحملة، يجب تعبئة المجتمعات المتأثرة بانتهاكات أو تجاوزات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تركز عليها.**

🔗 **مع مراعاة علاقات القوة السائدة ضمن المجتمع المحلي، لا بد من إيجاد وسائل مختلفة لضمان الوصول إلى فاعلين متنوعين في المجتمع.**

المثال 18: حملة أبعاد بعنوان «حجر مش حبز»



سجّلت حالات العنف الأسري في لبنان، كما وفي بلدان أخرى في العالم، ارتفاعاً هائلاً منذ ظهور جائحة فيروس كورونا المستجدّ. واستفحلت مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي الموجودة في المنزل وفي المساحات العامة بسبب العزل الذاتي، إساءة استعمال السلطة، ارتفاع حدّة التوتر، عدم اليقين المالي وانقطاع الخدمات المنقذة للحياة. استجابةً لهذا الوضع، أطلقت منظمة أبعاد النسوية اللبنانية حملة توعية على مستوى البلاد في ظلّ فترة الإغلاق الشامل واستعملت «هاشتاغ» #LockdownNotLockup وحثّت الأشخاص على مشاركة رقم خطّ الاتصال الساخن للمساعدة الخاصّ بأبعاد من شرفاتهم وإرفاقه برسائل تضامن. كانت الغاية من الحملة القول للنساء اللواتي يعشن وراء أبواب مغلقة أنّهم ليسن وحدهن وأنّه بإمكانهن طلب المساعدة عند الحاجة. شارك مئات الأشخاص في مبادرة أبعاد في لبنان وتبادلو رسائل أمل وقالوا للنساء أنّه لا يجب أن يكتمن معاناتهن. رسم كثيرون رقم الخطّ الساخن على أغطية أسيرة كبيرة علّقت من الشرف وحملت الرسالة المحورية باللغة العربية (حجر مش حبز)، بالإضافة إلى رقم خطّ الاتصال الساخن للمساعدة.

نقلت وسائل الإعلام الوطنية والإقليمية والدولية حملة #LockdownNotLockup التي بلغت ملايين الأشخاص من خلال الإنترنت بواسطة منصّات التواصل الاجتماعي المختلفة العائدة لها:

facebook.com/abaadmena/

twitter.com/abaadmena

instagram.com/abaadmena/

المصدر: «حملة #Lockdownnotlockup تصل إلى ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي»، جوائز SDGs Action Awards.

التثقيف والتوعية على حقوق الانسان

يشكّل التثقيف والتوعية على حقوق الانسان أدوات قوية في مجال التعبئة وإطلاق الحملات. فهما يمكّنان الشركاء والمجتمعات المحليّة والفئات المستهدفة من أجل التحرك وذلك من خلال تعزيز المعرفة والمهارات والمواقف والسلوكيات. تتخطى فائدة التوعية على حقوق الانسان بالنسبة إلى الأشخاص نطاق جهود المناصرة حول مشكلة أو مسألة معيّنة، ويمكن استعمالها مدى الحياة.

❏ لا يقتصر التثقيف على حقوق الانسان على زيادة الإدراك أو المعرفة حول مسائل معيّنة ترتبط بحقوق الانسان، ولكنّها ترمي بشكل أساسي إلى تعزيز العمل في سبيل التغيير الاجتماعي من خلال حقوق الانسان ومن أجلها. المقصود بها قيام الأشخاص بتغيير حياتهم. من المفيد مراعاة هذا الأمر في حملتك لأنّه يساهم في استدامتها.

تشمل التوعية على حقوق الانسان:

- رفع الوعي والإدراك؛
- تحدّي المواقف والقيم والسلوكيات وتحويلها؛
- إنشاء قدرات التفكير والتحليل النقديين؛
- تحفيز الالتزام والشغف المتواصلين بحقوق الانسان؛
- اتخاذ تدابير منظّمة لتعزيز حقوق الانسان والمدافعة عنها وإعمالها.

الفصل 5

ضمان النجاح وقياسه

يعرض هذا الفصل إجراءات يمكنك اعتمادها على المستوى الداخلي في منظّمة المجتمع المدني التي تنتمي إليها أو كجزء من الخطط التي وضعتها في مجال المناصرة، بالإضافة إلى أمور يجب مراعاتها في علاقاتك مع الفئات المستهدفة الخارجية وأصحاب المصلحة الخارجيين من أجل ضمان نجاح خطة المناصرة.

يتعيّن عليك اتخاذ عدّة تدابير في إطار عملية التخطيط وأثناء التنفيذ لضمان نجاح المناصرة التي تقوم بها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهي تشمل الرصد والتقييم، مراعاة أخلاقيات المناصرة، التقييم المنتظم للمخاطر وإبلاء انتباه مستمرّ للتواصل المناسب. تعدّ استراتيجية الخروج أساسية لضمان استمرارية العمل.

أنت الآن عند الخطوة العاشرة من الخطوات العشر للتخطيط من أجل المناصرة

الخطوة 1	تحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأدوات: رسم شجرة المشكلة وشجرة الحلّ
الخطوة 2	تحديد الغايات والأهداف الأدوات: استعمال شجرة الحلّ
الخطوة 3	تحليل البيئة الخارجية الأداة: تحليل PESTEL
الخطوة 4	تحليل قدرتك الداخلية الذاتية الأدوات: تحليل SWOT و BEEM
الخطوة 5	تحليل أصحاب المصلحة الأدوات: الفاعلون/ النفوذ/ المصالح
الخطوة 6	تحديد الجمهور وسبل التواصل معه الأدوات: تحليل مجال القوى، تحليل المسار
الخطوة 7	الرسائل والتواصل الأدوات: إعداد الرسائل الأساسية وتوصيل النتائج
الخطوة 8	اختيار تكتيكات المناصرة وقنوات التوصيل الأدوات: الحملات والتعبئة، كسب التأييد، الدعاوى القضائية، التفاعل مع الآليات الدولية
الخطوة 9	التخطيط للعمل الأدوات: خطة العمل، أخلاقيات المناصرة، تقييم المخاطر والتواصل الفعال
الخطوة 10	الرصد والتقييم الأدوات: الرصد، التقييم واستراتيجية الخروج

1.5 احترام أخلاقيات المناصرة

يجب الأخذ بالمبادئ والاعتبارات الأخلاقية التالية التي يركز عليها أي نهج قائم على الامتثال لحقوق الإنسان وذلك طيلة الوقت أثناء التخطيط للمناصرة وتنفيذها ومتابعتها:

- **عدم الإيذاء:** حماية السلامة الجسدية والاجتماعية والنفسية لمن تتفاعل معهم في إطار جهود المناصرة؛
- **الاحترام:** الحفاظ على استقلالية وكرامة واختيار وخصوصية الأشخاص المعنيين؛
- **السرية:** لا تكشف، تشارك أو تنشر آراء أو معلومات تم توفيرها لك ما لم تحصل على الموافقة المستنيرة للشخص المعني؛
- **الموافقة المستنيرة:** اشرح الجوانب المختلفة لخطط المناصرة التي تضعها بحيث يقوم الأشخاص بخيارات مدروسة بشكل جيد حول المشاركة؛
- **المشاركة النشطة:** تأكد من أنك تشرك أصحاب المصلحة بشكل هادف وفعال؛
- **عدم الاستغلال:** لا تستغل خطط المناصرة لمنفعتك الخاصة؛
- **الإنصاف وعدم التمييز:** أشرك كافة المجموعات المعنية وتجنب التحيز؛
- **الحياد وعدم التحيز:** لهذا الأمر بعدان. تأكد من أن البيانات الصادرة عنك ليست متحيزة وأنه لا يتم النظر إليك على أنك متحيز وإلا فقد لا يتعاون الأشخاص معك؛ وكن دوماً مدركاً للبرامج السياسية المحتملة للأشخاص الذين تتحدث إليهم وكيف من شأن هذا الأمر أن يؤثر على المعلومات المؤثرة لك؛
- **النزاهة:** كن نزيهاً، لا تسعى استعمال الأعمال والموارد لأغراض أخرى؛
- **الشفافية:** افصح عما يجب الإفصاح عنه؛
- **المساءلة:** كن مسؤولاً عن أعمالك وبيّن كيف يتم استعمال الموارد.

2.5 تقييم المخاطر

تكون المناصرة حول حقوق الإنسان بوجه عام، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محفوفة بالمخاطر. فهي تقوم على التصدي لهياكل السلطة وقد يكون لهذا الأمر تبعاته. تواجه المنظمات والأفراد من حول العالم أعمالاً انتقامية ومخاطر بسبب نشاطها في مجال حماية حقوق الغير.

قد يتم انتقاداتك في حقك في الكلام ويتم اتهامك بأنك «مفرط في التسييس». كما قد تواجه التحديات بالنسبة إلى مصداقيتك أو بالنسبة إلى دقت معلوماتك، أو قد تواجهك تساؤلات حول دافعك للعمل على المسألة. حتى وإن لم تكن الادعاءات صحيحة، فقد تخسر مصداقيتك وتؤثر سلباً على فعاليتك في المستقبل، وتؤدي إلى تقليص دخل منظمتك و/أو عدد مؤيديها وتلحق بك أضراراً معنوية. من الناحية العملية، قد تلاحظ أن قدرتك على الوصول إلى برامج في منطقة ما أو تشغيلها محدودة. والأخطر من ذلك، قد تتعرض، شأنك في ذلك شأن زملائك والموظفين أو المنظمات غير الحكومية الشريكة وأصحاب الحقوق، إلى التخويف والعنف الجسدي والتوقيف والاحتجاز.

تذكّر أنّه في الكثير من البلدان، تحرم منظمات حقوق الانسان من حق التسجيل وبالتالي، ينقذ العمل في مجال حقوق الانسان، بما في ذلك المدافعة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من قبل أفراد يواجهون مخاطر كبيرة بالنسبة إلى أمنهم وأمن أسرهم. في ظروف أخرى، حتى وإن عمل المدافعون عن حقوق الانسان ضمن منظمات مسجلة، فهم يواجهون أيضاً المخاطر بسبب طبيعة العمل الذي ينقذونه والمسائل التي يثيرونها. يتعرّض بعض مناصري الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (كأولئك العاملين على الحقوق المتعلقة بالأراضي أو الإخلاء القسري) للتهديدات بشكل مستمر. يجب أن يراعي خيارك للتكتيك وخطة العمل التي تضعها هذه المخاطر. فالاستراتيجيات والتكتيكات المختلفة تحمل في طياتها مخاطر مختلفة: مثلاً كسب التأييد الصامت مقابل العمل العلني.

🔗 **قد تكون منظمتك في وضع يسمح لها بتوفير الدعم والتضامن إلى منظمات أو أفراد معرّضين للخطر بسبب عملهم في مجال حقوق الانسان. أو قد تحتاج منظمتك إلى دعم وتضامن الغير.**

لذا، فإنّه لا بدّ من إجراء تقييم للمخاطر. يساعدك تقييم المخاطر في تحديد طريقة التخفيف من آثار التطوّرات التي قد تؤثر سلباً على استراتيجية المناصرة التي أعدتها. كما يسمح لك بتحديد الخطوات الواجب اتخاذها لوضع حدّ لآثار هذه التطوّرات (مثلاً، بتفادي العمل في مجال معيّن، أو عدم التفاعل مع بعض المجموعات). في بعض الأحيان، قد لا يكون من الممكن وضع حدّ للواقع السلبي، ولكن قد تتمكّن من تقليص آثاره. تجد في الجدول 13 مصفوفة بسيطة للمخاطر تساعدك في التفكير في المخاطر المحتملة وكيفية التعاطي معها.

الجدول 13: مصفوفة مخاطر بسيطة

الخطر أو التهديد (وصف- عصف ذهني أولي حول ما قد تكون عليه هذه المخاطر)	تحليل احتمال / أرجحية حصوله (وصف و/أو تصنيف، مثلاً من مرتفع جداً إلى منخفض جداً)	الأثر/ التبعات حين حصوله (وصف و/أو تصنيف، مثلاً من حادّ جداً إلى خفيف)	إجراءات الوقاية والتخفيف من الأثر (ما هي الإجراءات التي يتعيّن عليك اعتمادها للوقاية من المخاطر أو التخفيف من آثارها)

يتمثّل قسم مهمّ من المناصرة في سبيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المدافعة عن المدافعين. يشكّل التضامن مع المدافعين والمشاريع الخاصة للمدافعة عن المدافعين وتخصيص الأموال

وتدريب المدافعين حول أمنهم وأمن معلوماتهم والتفاعل مع آليات الأمم المتحدة لرفع القضايا التي تتناول انتهاكات حقوق المدافعين عن حقوق الانسان وسائل مهمة للمدافعة عن المدافعين.

المثال 19: إبراهيم عز الدين، الباحث في مجال حقوق الانسان، مصر

في ليل 11 يونيو 2019، قام رجال شرطة وهم يرتدون اللباس المدني باقتياد إبراهيم من الشارع قرب منزله في القاهرة/ مصر. تفقّده عائلته ومحاموه في مركز الشرطة، ولكن نفت السلطات كونه محتجزاً لديها، لا بل نفت واقعة احتجازه. بعد اختفاء قسري استمرّ لـ 167 يوماً، أحضر إبراهيم في 26 نوفمبر أمام نيابة أمن الدولة العليا حيث قال إنّه تعرّض للتعذيب خلال الفترة المهنية التي أمضاها في الاحتجاز. في شهر أبريل 2020، أفادت منظمّة العفو الدولية أنّ صحّة باحث حقوق الانسان المحتجز إبراهيم عز الدين تدهورت في سجن طره، ما يعرضه إلى خطر الإصابة بفيروس كورونا.

كان إبراهيم عز الدين يسعى لضمان وصول الجميع إلى مسكن آمن وميسور الكلفة وتحقيق في عمليات الإخلاء القسري وفي سياسات التخطيط المدني في مصر. تابعت منظمّات وطنية وإقليمية ودولية عديدة القضية فتدخلت لدى السلطات الوطنية والهيئات الدولية المعنية بالقضية، وأصدرت تصريحات علنية. في شهر ديسمبر 2019، اعتبرت منظمّة العفو الدولية قضية إبراهيم عز الدين من بين القضايا الثماني الأساسية في العالم التي تشكّل موضوع جهود متضافرة للتدخل وكتابة الرسائل من قبل أعضاء منظمّة العفو الدولية خلال حملتها السنوية «اكتب من أجل الحقوق». أطلق نداء عالمي لكي يكتب الأشخاص إلى مكتب المدّعي العام ويطلبون منه:

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن إبراهيم؛
- حتى يتم الإفراج عنه، التأكّد من أنّه يتمكن من الوصول إلى محاميه وعائلته وأنّه يحظى بحماية من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة؛
- فتح تحقيق حول اختفاء إبراهيم القسري وتعرّضه للتعذيب.

تم إطلاق سراح إبراهيم عز الدين في 26 ابريل 2022، أي بعد 34 شهر من الاعتقال التعسفي.

المصادر: «مصر: افرجوا عن باحث حقوق الانسان إبراهيم عز الدين بعد تعرّضه للتعذيب والاختفاء القسري»، منظمّة العفو الدولية، متوفّر من خلال الرابط التالي:

[amnesty.org/en/documents/mde12/1614/2019/en/](https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/1614/2019/en/),
[amnesty.org/download/Documents/MDE1219662020ENGLISH.pdf](https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1219662020ENGLISH.pdf)

مصدر آخر ذات الصلة: «اكتب من أجل الحقوق»، منظمّة العفو الدولية، 2019، متوفّر من خلال الرابط التالي: [amnesty.org/ar/get-involved/write-for-rights](https://www.amnesty.org/ar/get-involved/write-for-rights)

المربع 42: المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان

إنّ المدافعين عن حقوق الإنسان هم جميع الأشخاص الذين يعملون، بشكل فردي أو بالاشتراك مع الآخرين، لتعزيز أو حماية حقوق الإنسان بشكل سلمي.

يمكن لأي فرد أو مجموعة أو منظمة في المجتمع المدني أو هيئة حكومية بنية أو مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تقديم المعلومات إلى المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.

تتضمن الاستمارة الإلكترونية معلومات مطلوبة ومحدّدة لكي يتسنى للمقرر الخاص النظر في قضية ما بشكل مناسب واتخاذ التدابير الضرورية. يمكن الوصول إلى الاستمارة الإلكترونية من خلال الرابط التالي:

<https://spsubmission.ohchr.org/>

إذا تعدّ عليك ملء الاستمارة الإلكترونية، يمكنك إرسال بلاغك عبر البريد الإلكتروني إلى:

urgent-action@ohchr.org

كما يمكن إرسال البلاغات إلى العنوان التالي:

OHCHR-UNOG,
8-14 Avenue de la Paix,
1211 Geneve 10,
Switzerland

لإتاحة إمكانية تتبع البلاغات، نشجّعك على استعمال الاستمارة الإلكترونية.

3.5 التواصل الفعّال

يعدّ التواصل الفعّال في مراحل مختلفة من المناصرة التي تقوم بها في مجال التخطيط للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإنفاذها مهماً لضمان نجاح هذه المناصرة. بالتالي، لا بدّ من إعداد إطار واضح للتواصل من أجل استراتيجية المناصرة. لا يرتبط هذا الأمر فقط بالتواصل أثناء إطلاق الحملات والتعبئة إذا أنّ الأعمال والتكتيكات الأخرى التي تستعملها في إطار استراتيجية المناصرة قد تستفيد من التواصل الواضح والفعّال.

يمكنك إعداد إطار للتواصل من أجل استراتيجية المناصرة التي تقوم بها. يوفّر ذلك رؤيا شاملة وخطوطاً توجيهية واضحة لترسيخ والتواصل بشأن غايتك وأهدافك وأدواتك والأعمال المخطط لها والشركاء. كما يمكنك إعداد البلاغات المتعلقة بنتائج الأعمال المختلفة التي أطلقتها في إطار الاستراتيجية.

أمثلة:

- يمكن إبلاغ وسائل الإعلام برفع قضية إلى المحاكم في إطار جهود المناصرة التي تقوم بها وذلك من أجل زيادة الاهتمام بالقضية. من ثم، يمكن الإعلان عن نتيجة الدعوى والحكم القضائي عن طريق وسائل الإعلام وموقعك الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي.
- يمكن الإعلان عن ملخصات الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو يمكن إرسالها إلى منظمات المجتمع المدني أو إلى المنظمات المجتمعية

الأخرى، لاسيما متى كانت هذه الملاحظات الختامية تكرر أوجه القلق والتوصيات التي أشرت لها في بلاغك إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يعتبر توجيه الرسائل الواضحة في مجال التواصل أساسياً لإشراك أصحاب المصلحة والمجتمع المحلي والشركاء والآليات الإقليمية والدولية، كما أنه مهم للجمهور. قد يختلف التواصل مع كل من هذه الجهات حسب موقعها ودورها، وما تريده منها، والطريقة التي يمكنك فيها التأثير عليها.

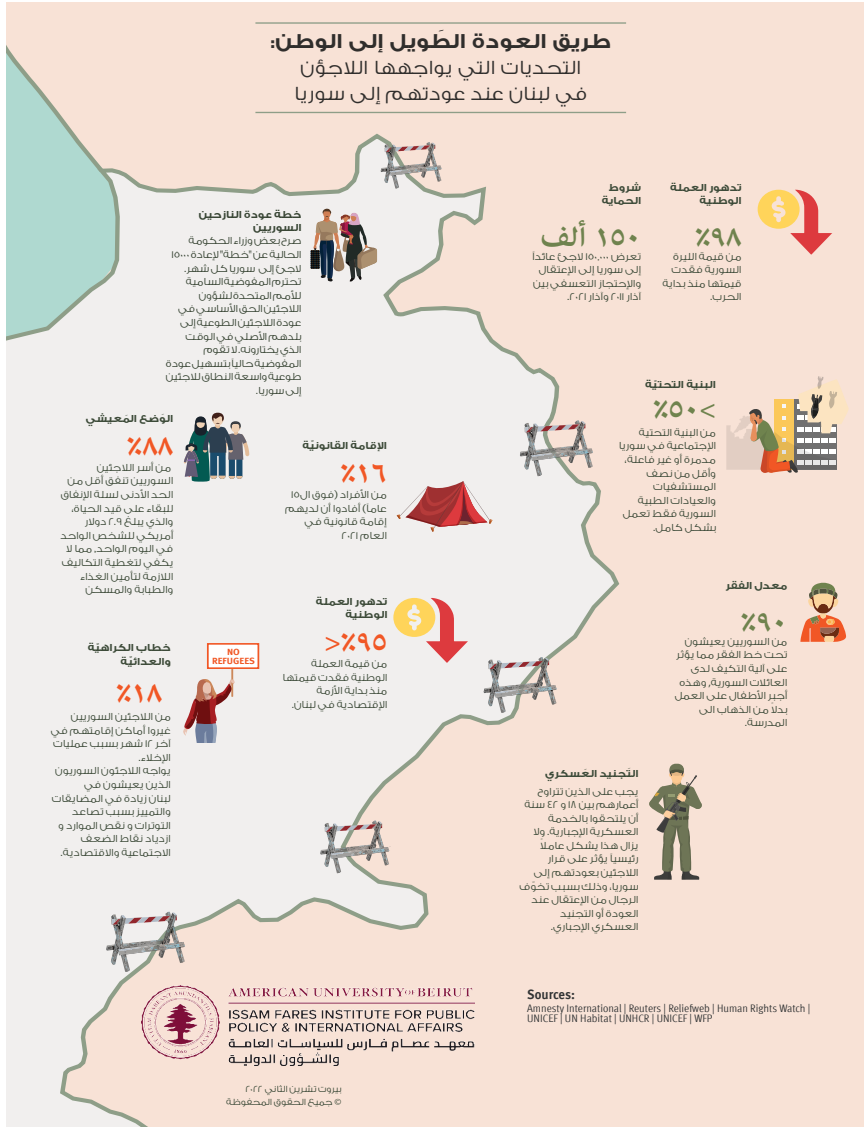
لضمان تواصل فعال، يتعين عليك إعداد رسائل مناصرة واضحة بأشكال مختلفة، أو للفئات المستهدفة المختلفة، حسب ما هي عليه هذه الفئات وما يمكنها أو ما عليها القيام به. يساعد تحليل أصحاب المصلحة في تحديد طريقة إبلاغ رسائل المناصرة إلى الجهات المختلفة (الرجاء مراجعة [القسم 6.3](#) حول تحليل أصحاب المصلحة).

❏ **في حين ينبغي تصميم طريقة إيصال الرسائل بشكل يتناسب تحديداً مع كل جمهور مستهدف، إلا أن معنى كل رسالة يجب أن يكون مرتكزاً على استراتيجيتك وغايتك وهدفك ومتماشياً معها.**

على سبيل المثال، هنالك وسائل مختلفة للتواصل مع الحكومات كتوجيه الرسائل والموذكرات إلى المسؤولين الحكوميين، أو عقد اجتماع. في جميع البلاغات المرسله إلى الحكومة، من المهم تذكير المسؤولين الرسميين بواجباتهم المنصوص عليها في القانون والمعايير الوطنية والدولية، مع الإحالة إلى القانون الوطني والدولي المرعي الإجراء.

قد تقوم أحياناً بنقل المعلومات بهدف توعية الفئة المستهدفة بحيث تنضم إلى فاعلي التغيير. فكلما ازدادت معرفتها وقناعتها بالموضوع، كلما تسنى لها المشاركة في الجهود الآيلة إلى تحقيق التغيير. لا تتطلب توعية الفئة المستهدفة معلومات وتحاليل مفصلة. يمكنك بكل بساطة الاعتماد على معلومات وقائعية قليلة وإثماً واضحة، بما في ذلك المواد البصرية (الرجاء مراجعة على سبيل المثال [الرسم التوضيحي 19](#) أدناه).

الرسم التوضيحي 19: مثال عن الرسوم التوضيحية التفاعلية (infographic) المعدّة للتوعية العامّة



المصدر: «طريق العودة الطويل إلى الوطن: التحديات التي يواجهها اللاجئون السوريون العائدون إلى سوريا من لبنان»، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية - الجامعة الأميركية في بيروت، متوفّر من خلال الرابط التالي:

aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/infographics/2019-2020/20200221_challenges_facing_refugees_return_arabic.pdf

تشكّل وسائل الإعلام شريكاً أساسياً في مجال التواصل لتحقيق أثر أوسع بما أنّ وسائل الإعلام يمكنها بلوغ المزيد من الأشخاص ومن خلال ذلك، زيادة الضغط العام، مما يعزّز معلوماتك ورسائلك.

تعدّ الرسائل القوية واللغة الواضحة والقصص الإنسانية والوصول إلى الخبرة عناصر مهمّة للنجاح.

في إطار التواصل الذي تقوم به، من المهم أن تراعي ما يلي:

- تأكد من أنّ معلوماتك دقيقة ومعروضة بشكل جيّد (سواء على الورق، بصورة الكترونية أو شخصياً)؛
- أعرض رسائل واضحة ومعقولة تصف ما يجب فعله بشأن المشكلة («الطلب» الذي توجّهه). يجب أن تتضمّن استراتيجية نقل كلّ رسالة ما يلي:
 - تحديد الأهداف: على سبيل المثال، قرّر ما إذا كنت تريد تغيير آراء الأشخاص حول موضوع معيّن أو إذا كنت تريد إقناعهم بالتحرك؛
 - تحديد الجمهور المستهدف: أي المجموعات أو الأفراد الذين يجب أن يتلقّوا الرسالة؛
 - اتخاذ القرار بشأن النقاط الأساسية التي يجب إسماعها وفهمها؛
 - بناء رسالة للفت انتباه الجمهور المستهدف وحمله على التركيز على النقاط الأساسية؛
 - التحقق ممّا إذا كان الجمهور المستهدف سمع الرسالة وقياس ردّة فعله إزاءها.

4.5 الرصد والتقييم

يرمي الرصد والتقييم إلى معالجة المسائل الخمس الأساسية التالية:

يشار غالباً إلى الرصد والتقييم باللغة الإنكليزية بـ M&E وأحياناً بـ MEAL، وهو ملّخص للأحرف الأولى من كلمات الرصد (monitoring)، التقييم (evaluation)، المساءلة (accountability) والتعلّم (learning). يضمن الرصد والتقييم المساءلة والتعلّم.

1. هل نقوم بالأمر المناسب؟ (المواءمة)
2. هل نقوم بما قلنا أنّنا سنقوم به؟ (الفعالية)
3. هل نقوم بذلك بكلفة معقولة؟ (الكفاءة)
4. هل نحدث فرقاً؟ (الوقع)
5. هل يمكن تكرار ذلك وضمان استدامة الوقع؟ (الاستدامة)

1.5.5 الفرق بين الرصد والتقييم

المقصود بالرصد إجراء تقييم منهجي للتقدّم المحرز من أجل تحقيق النتيجة المرجوة. وهو عملية مستمرة ومتواصلة لجمع البيانات والمعلومات تشكّل أساساً لصنع القرار، التعلّم، التحرك والتحضير للتقييمات المستقبلية.

يسمح الرصد باتخاذ القرارات بشأن التعديلات الضرورية الواجب إدخالها على الخطط.

المقصود بالتقييم بشكل واسع عملية تقدير قيمة شيء ما. فيما يتعلّق بخطط المناصرة في سبيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا يجب أن يركّز هذا التقدير على النتائج المتوقعة أو الفعلية فحسب، وإنّما أيضاً على العمليات التي تساهم في بلوغ هذه النتائج. فهو تقييم منهجي لتصميم وتنفيذ

ونائج خطط المناصرة التي تضعها. يمكن إجراء التقييم بالتزامن مع تنفيذ خطة المناصرة (على سبيل المثال، تقييم منتصف المدة) أو حين انتهائها (التقييم النهائي).

🔗 يقوم التقييم على فهم وتقدير ماذا تغيّر (أو لم يتغيّر)، كيف تغيّر ذلك ولماذا حصل هذا التغيير.

المربع 43: الفوارق بين الرصد والتقييم

التقييم	الرصد والاستعراض المنتظم	
من؟	مسؤولية داخلية عن إدارة خطة المناصرة- على جميع المستويات	يجري عادةً من قبل شخص خارجي لضمان الموضوعية
متى؟	متواصل	دوري- مثلاً: عند منتصف المدة وبعد الانتهاء
لماذا؟	التحقّق من التقدّم، اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة، تحديث الخطط	استخلاص عبر كثيرة يجوز تطبيقها في عمل آخر، المساهمة في مراجعة السياسات، أداة للمساءلة (تبرير ما فعلته للمؤيدين، سواء تعلّق الأمر بمن يعمل معك أو بمن وفّر الموارد (المانحين))

المصدر: مستخرج من الجدول الوارد في دليل إعداد استراتيجيات الحملات، منظّمة العفو الدولية، الصفحة 73 (باللغة الإنكليزية)

2.5.5 لماذا يعدّ الرصد والتقييم مهمّين؟

إنّ الظروف المتصلة بحقوق الانسان ليست ثابتة أبداً. بالتالي، يتعيّن على المناصرة التكيف مع الظروف المتغيرة. ستبرز دوماً حاجة إلى تغيير الخطط وتكييفها بشكل مستمرّ. قد يستدعي ذلك أيضاً تكيّف فريقك ومشروعك مع التغييرات. تتعرّز نتائج جهودك في مجال المناصرة مع تطوّر وتعزيز فهم الفئة المستهدفة لمسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل عليها.

على صعيد آخر، لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار وجود أسباب كثيرة قد تتطلب تكييف خطة المناصرة. على سبيل المثال، قد يتبيّن بعد مرور بضعة أشهر على تنفيذ الخطة، أنّ بلوغ الغاية ليس ممكناً نظراً لتغيّر العوامل الخارجية، حتى وإن تم تنفيذ الاستراتيجية وفقاً لما تم التخطيط له. فليّما طرأت أزمة تسببت باستحالة مواصلة العمل كما هو مخطّط له. في ظروف أخرى، قد يؤدّي نجاح غير متوقّع وسريع نسبياً إلى انتفاء الحاجة لبعض الأنشطة. وقد تحصل تحولات مفاجئة في السياسات العامّة، أو قد تصبح بعض المعلومات غير المتوقّعة متوقّرة حول مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشكّل لبّ الاستراتيجية، أو أسبابها والحلول الممكنة، ما يستدعي تكتيكات مختلفة أو إضافية. يعكس كلّ ذلك ضرورة إعادة النظر بشكل منتظم ومتسق في الخطط. لهذا السبب، يعدّ الرصد أساسياً.

5.5 استراتيجية الخروج وخطة الاستدامة

تصف استراتيجية الخروج كيفية قيام منظمة ما بوضع حدّ للمناصرة التي تقوم بها حول مسألة محدّدة، أو انسحابها من تحالف قد يواصل عمله حول المسألة من دون المنظمة.

يجب أن تبدأ استراتيجية الخروج بطرح السؤال التالي: ماذا تريد أن يحدث بعدما تنهي تدخلك؟ يساعدك إطار التخطيط (ماذا، من، متى، أين وكيف) (الرجاء مراجعة [المربع 34](#) حول مصفوفة التخطيط) في تحديد الأمور التي تحتاج لها لإنجاح استراتيجية الخروج. بالتالي، يتم إطلاق استراتيجية الخروج عند تحقيق الخطط. ولكن، قد تبرز عوامل خارجية غير متوقّعة (الأزمات السياسية، الانكماش الاقتصادي، الكوارث الطبيعية) وخارجة عن سيطرتك. كما قد تكون هنالك عوامل داخلية تتصل بمنظمتك وتتطلّب منك اعتماد استراتيجية خروج (مثال: غياب التمويل، تغيير التركيز، المخاطر الأمنية). في هذه الحالات، وفي إطار عملية التعلّم، من المهم ربط استراتيجية الخروج بعملية الرصد والتقييم.

📌 يجب ربط استراتيجية الخروج برصد تنفيذ الخطة والتقييم.

يجب مراعاة كافة المساحات الرقمية التي تم إنشاؤها واستعمالها لإطلاق الحملات، بما في ذلك الحاجة إلى الأعمال الإلكترونية، العرائض، المواقع الإلكترونية الإعلامية، حسابات فيسبوك/ تويتر، الخ

يجب الأخذ بعدد من التوجيهات لضمان استراتيجية خروج مرنة:

- عليك التخطيط للخروج من استراتيجية أو خطة المناصرة منذ البداية. إذا كانت استراتيجية الخروج ترمي إلى إنهاء خطة المناصرة، عليك إدماج التخطيط من أجل استراتيجية الخروج منذ البداية.
- إذا أجبرت على الخروج أو على تغيير دورك في حين لا تزال استراتيجية المناصرة جارية، عليك الشروع بالتخطيط لذلك بأسرع وقت ممكن. من المهم أن تفكّر في طريقة لضمان عدم تأثير هذا التغيير في دورك على استمرارية الخطة. بالتالي، عليك التأكد على سبيل المثال من أنّ شخصاً آخر يمكنه أن يحلّ محلّك في الدور الذي تخرج منه وأنّه يتم التحضير لذلك بالشكل الكافي.
- يجدر بك التفكير في استدامة خطة المناصرة بشكل مبكر. ويجب أن يرتبط هذا الأمر بضمان استمرار عملية تحقيق غايتك وأهدافك بعد انتهاء خطة المناصرة. قد تتعلّق الغاية والأهداف بإطلاق عملية تفضي إلى الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الرجاء مراجعة [الجزء 1 القسم 3.3](#) حول الأعمال التدريجي). لهذا السبب، من الضروري القيام برصد متواصل للعملية والتقدّم المحرز واتخاذ التدابير المناسبة حين الوقوف على أي تراجع. يشمل هذا الأمر التأكد من تمكين أصحاب الحقوق ومن قدرتهم على مقاومة أي انعكاس في الإنجازات. عليك أيضاً التفكير مع شركائك في وضع التدابير الحمائية لمواجهة أي انعكاس. يمكنك مثلاً تشكيل فريق عمل يرصد الإنجازات ويلتقي بالجهات أصحاب المسؤولية بشكل منتظم لضمان حماية هذه الإنجازات.

- يجب أن تستشير الشركاء وأصحاب المصلحة بشكل منتظم. فمن المهم أن يدركوا استراتيجية الخروج التي وضعتها في أسرع وقت ممكن وألا يتركوا لمواجهة خروجك بشكل مفاجئ. يجب أن يكون الشركاء وأصحاب المصلحة جزءاً من تخطيطك لاستراتيجية الخروج.
- يتطلب منك هذا الأمر تواصلًا مستمرًا بشأن أيّ تغيير تدخله على خطّك.

الجزء الثاني - التحرك بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

دليل منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان

لا يزال الملايين من الناس، في مختلف أنحاء العالم، محرومين من الضروريات الاقتصادية والاجتماعية، مثل المأوى والغذاء والمياه والرعاية الصحية والتعليم، في حين وافقت حكوماتهم على حماية شعوبها من الحرمان والتمييز. وتستمر مثل هذه المواقف في التسبب في الاحتجاجات والصراعات التي ترجع أسبابها والآثار المترتبة عليها إلى النزعات الاستبدادية والقمع.

وتشمل حقوق الإنسان ما يسمى غالبًا بالحقوق المدنية والسياسية (مثل حرية التعبير، والحرية من التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة، والحق في التصويت)، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مثل الحق في التعليم والصحة والغذاء والسكن). جميع هذه الحقوق متساوية ومتداخلة ومتأصلة في كرامة الإنسان. تتجاوز منظمات حقوق الإنسان والمدافعون عنها، على نحو متزايد، تركيزهم التقليدي على الحقوق المدنية والسياسية، حيث تعمل منظمات المجتمع المدني على تعزيز نهجها القائم على الحقوق في التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تم كتابة هذا الدليل لهذه المنظمات والناشطين، لتمكينهم من استخدام معايير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدفاع عن حقوق المحرومين والمهمشين. يشرح الجزء الأول (دليل منفصل) ما تنطوي عليه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما الذي يتعين على الدول القيام به لدعم هذه الحقوق، والأطر والآليات القانونية التي يمكن استخدامها للمطالبة بهذه الحقوق، فضلاً عن إعطاء بعض التفاصيل حول معظم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الفئات المهمشة وأثناء النزاع المسلح.

يقدم الجزء الثاني من الدليل معلومات عملية حول اتخاذ إجراءات بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتضمن الرصد وتقصي الحقائق، وتحركات المناصرة المختلفة، مثل الضغط، والتعامل مع الجهات الفاعلة الدولية وغير الحكومية، والحملات والدعاوى القضائية.

يتضمن الجزءان من هذا الدليل معلومات وأمثلة محددة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، فإن هذا الدليل يحمل نفس القدر من القيمة للمنظمات والناشطين في أجزاء أخرى من العالم، المعنيين باستكشاف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمل عليها.

